سلطة النقد الفلسطينية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
(ماس)
المراقب
الاقتصادي و الاجتماعي
الربع الرابع 2005
العدد (4)
كانون الثاني 2006

شارك في إعداد هذا العدد:

د. باسم مكحول (المحرر)

فريق البحث:

من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):

إبراهيم هنطش (منسق)

حسن لدادوة	فوزي ارشيد	يوسف عدوان
رياض الهليس	سارة الحاج علي	أسرار زهران

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

سفيان البرغوثي (منسق)

أمينة خصيب	عبد العفو جمعة	سهى كنعان	محمد دريدي
أيسر طعمة	محمود مك	هاني الأحمد	

ومن سلطة النقد الفلسطينية:

محمد عارف (منسق)

أمين هزيم	شاهر قريوتي	جمال خنفر
مجدولين فرحانة	خالدة عمران	

حقوق الطبع

© 2006 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.org.ps

© 2006 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2406340
فاكس: +972-2-2406343
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

© 2006 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.gov.ps

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العنوان المبين أعلاه.

تم توفير التمويل الأساسي لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل سلطة النقد الفلسطينية، ومؤسسة فورد، ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (CFG)

كانون الثاني، 2006

تقديـــم

مع صدور هذا العدد يكون المراقب الاقتصادي- الاجتماعي قد أنهى سنة كاملة على انطلاقته الجديدة كمراقب ربع سنوي، وكثمرة لعمل ثلاث شركاء هم سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني، ومعهـد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). وقد استندت شراكة المؤسسات الثلاث إلى قاعدة صلبة من السمات والمصالح المشتركة، وخصوصا الاستقلالية والعمل في إنتاج المعلومات والمعرفة. هذا بالإضافة إلـى أن جـودة المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الشريكة للاقتصاد والمجتمع، تعتمد على وفرة وجودة المعلومـات مـن جهة، وعلى القراءة والتحليل المهني الواضح والمحايد لتلك المعلومات.

لقد أثبتت تلك الشراكة قدرتها على تجميع جهود الباحثين في المؤسسات الثلاث، في عمل متناسق ومتكامل، وقدمت لصانعي القرار والمهتمين بالتنمية الفلسطينية معلومات وتحاليل قيمة، حاولنا فيها قدر الإمكان، اختصار الوقت بين إنتاج المعلومة، وبين تحليلها وتقديمها للقارئ. لقد بذلنا جهودا كبيرة على هذا الطريق بهدف الاستجابة لاحتياجات المستخدمين والقراء والاقتراب من توقعاتهم، إلا ان النجاح في الوصول إلى هذا الهدف لا يتوقف علينا فقـط، بـل يتطلب من القراء والمستخدمين للمراقب، التواصل معنا في انتقاداتهم وتعليقاتهم، التي تشكل مصدرا مهما لـتلمس مستوى الرضى لديهم، ولسماع نصائحهم التي تسهم في مواصلة التطوير والارتقاء بالمراقب مع إطلالة كل عـدد جديد.

الدكتور سمير عبدالله	**السيد لؤي شبانه**	**الدكتور جورج عبد**
مدير عام معهد أبحاث السياسات	رئيس الجهاز المركزي	محافظ سلطة النقد
الاقتصادية الفلسطيني	للإحصاء الفلسطيني	الفلسطينية

المحتويـ ـ ـ ـات

1- الحسابات القومية **1**

2- التجارة الخارجية **2**
2-1 الواردات 2
2-2 الصادرات 3

3- سوق العمل والأجور **3**
3-1 القوى العاملة 3
3-2 العاملون وخصائصهم 3
3-2-1 عدد العاملين 3
3-2-2 توزيع العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي 4
3-2-3 العاملون الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي 4
3-3 البطالة حسب تعريف منظمة العمل الدولية 5
3-4 الأجور 6
3-5 النساء في القوى العاملة الفلسطينية 6
3-6 إعلانات الوظائف الشاغرة 7

4- المنشآت الاقتصادية **10**

5- الاستثمار **13**
5-1 رخص الأبنية 14
5-2 استيراد الإسمنت 15
5-3 المشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار 16
5-4 تسجيل الشركات 17

6- تطورات المالية العامة **18**
6-1 الإيرادات العامة 18
6-2 النفقات العامة 19
6-3 فائض/عجز الميزانية العامة 20
6-4 التمويل 20

7- التطورات المصرفية **21**
7-1 تطور عدد المصارف وفروعها 21
7-2 موجودات/مطلوبات المصارف 22
7-3 الودائع 23

7-3-1 توزيع ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية *23*
7-3-2 توزيع ودائع العملاء حسب الجهة المودعة *23*
7-3-3 توزيع ودائع العملاء حسب نوع الوديعة *24*
7-3-4 توزيع ودائع العملاء حسب نوع العملة *24*
7-4 محفظة التسهيلات الائتمانية 24
7-5 الديون المتعثرة 26
7-6 التوظيفات الخارجية للمصارف 27
7-7 حقوق الملكية 27
7-8 مؤشرات أداء المصارف 28
7-8-1 نسبة رأس المال والاحتياطيات /الأصول *28*
7-8-2 مخصصات التسهيلات إلى إجمالي التسهيلات *28*
7-8-3 التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء *29*
7-8-4 التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص *29*
7-9 نشاط غرف المقاصة 29
7-9-1 الشيكات المقدمة للتقاص *29*
7-9-2 الشيكات المعادة (المرتجعة) *30*
7-10 التشتت في أسعار صرف العملات 31
7-11 السوق المالي 34

8- الأسعار والقوة الشرائية **36**
8-1 أسعار المستهلك 36
8-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات 37
8-3 القوة الشرائية 38

9- النشاط الفندقي **40**

10- اتجاهات الأسر الفلسطينية بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية **41**
10-1 الأوضاع بشكل عام 41
10-2 إمكانية الحركة والتنقل 42
10-3 فرص العمل 42
10-4 تلبية احتياجات الأسرة 43

11- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية **43**

12- الظروف الديمغرافية والسكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة **45**
12-1 السكان 45
12-2 الزواج والطلاق 47

13- ظروف المعيشة ومستوياتها **47**
13-1 المساعدات الاجتماعية 47
13-2 حاجات الأسر الفلسطينية 48

14- الأمن والعدالة والبيئة القانونية **49**
14-1 البيئة القانونية 49
14-2 سوء استخدام السلاح وأخذ القانون باليد 51

15- التعليم المدرسي **51**

16- الصحة **53**
16-1 الرعاية الصحية الثانوية 53
16-2 الرعاية الصحية الأولية 53
16-3 التأمين الصحي الحكومي 55

17- الإجراءات الإسرائيلية **55**
17-1 عوائق الحركة والتنقل 55
17-2 عوائق الحصول على الخدمات الصحية 56
17-3 اعتداءات المستوطنين 57
17-4 جدار الفصل العنصري 57
17-4-1 التجمعات المتضررة *57*
17-4-2 تهجير السكان ومصادرة الأراضي بسبب الجدار *58*

18- أثر الإجراءات الإسرائيلية على أوضاع الأسر الفلسطينية **60**

قائمة الجداول

جدول 1: بعض المؤشرات المختارة حول المركبات الأساسية للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2005، حسب مقاييس ومعايير ILO 6

جدول 2: توزيع العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث 2005 7

جدول 3: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب القطاعات خلال الفترة أيلول – كانون أول 2005 7

جدول 4: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب المؤهل العلمي خلال الفترة أيلول – كانون أول 2005 8

جدول 5: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب القطاعات والمؤهل العلمي خلال الفترة أيلول – كانون أول 2005 8

جدول 6: عدد الوظائف التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة أيلول – كانون أول 2005 9

جدول 7: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب القطاعات والمناطق الجغرافية 9

جدول 8: توزيع المنشآت الاقتصادية حسب المنطقة / المحافظة والحالة العملية في الأراضي الفلسطينية، 2004 10

جدول 9: توزيع المنشآت الاقتصادية وعدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة والجنس، 2004 12

جدول 10: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحة المرخصة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000، 2004، 2005 15

جدول 11: كمية الإسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية للربع الثالث من الأعوام (2003 – 2005) 15

جدول 12: الشركات والمشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2005 16

جدول 13: البيانات الفعلية للإيرادات والنفقات والتمويل خلال الربعين الثاني والثالث من العام 2005 مقارنة بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة للفترة نفسها 21

جدول 14: تطور عدد المصارف العاملة في فلسطين وفروعها خلال (الربع الأول- الربع الثالث) 2005 22

جدول 15: توزيع ودائع العملاء خلال العام (2005) 24

جدول 16: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية خلال (الربع الأول – الربع الثالث) 2005 25

جدول 17: أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف خلال العام 2005 28

جدول 18: مؤشرات أداء المصارف خلال العام 2005 29

جدول 19: عدد الشيكات المقدمة للتقاص وقيمتها ونسبة الشيكات المعادة منها خلال الفترة(الربع الثاني 2004- الربع الثالث 2005) 30

جدول 20: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2005/11/29 31

جدول 21: أسعار صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2005/11/29 32

جدول 22: أسعار صرف اليورو مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2005/11/29 33

جدول 23: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف من السلع للربع الثالث للعام 2005 37
جدول 24 : متوسط سعر صرف كل من الدينار الأردني والدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسـرائيلي لغايـة الربع الثالث 2005 39
جدول 25 : تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في كل من باقي الضفة لغربية والقدس وقطاع غزة 39
جدول 26: التغيرات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية لاتجاهات الأسر الفلسـطينية بـين دورتـي تمـوز وتشرين الأول 2005 43
جدول 27: توقعات أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها على المدى القصير والمتوسط لشـهر تشـرين الأول 2005 44
جدول 28: نسبة الأسر الفلسطينية التي حصلت على مساعدات حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2005 47
جدول 29: مشروعات القوانين والقوانين ذات البعد الاقتصادي في مراحلها التشريعية المختلفة 50
جدول 30: بيانات أساسية حول التعليم المدرسي في الأراضي الفلسطينية، 2005/2004 و2006/2005 52
جدول 31: توزع المدارس والطلبة والمعلمين على مديريات التربيـة والتعلـيم فـي الأراضـي الفلسـطينية، 2006/2005 52
جدول 32: نسبة الأسر الفلسطينية التي واجهت عوائق في الحصول على الخدمات الصحية حسب المنطقة، في الربعين الثاني والثالث 2005 56
جدول 33: الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، أيلول 2005 59
جدول 34: الأطفال الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية حسب العمر، نهاية أيلول 2005 60
جدول 35: الأسر الفلسطينية التي خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية منذ تشرين الأول 2004 وحتى أيلول 2005 61
جدول 36: نسبة الأسر التي تستطيع الصمود لأكثر من سنة والأسر التي تعاني من أوضـاع صـعبة خـلال الربعين الثاني والثالث 2005 62

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 1

شكل 2: التوزيع النسبي لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للربع الثالث 2005 2

شكل 3: توزيع المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، 2004 13

شكل 4: قيمة رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية منذ بداية العام 2005 ولغاية شهر أيلول 17

شكل 5: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2005 18

شكل 6: الإيرادات المحلية خلال العام 2005 19

شكل 7: النفقات العامة خلال العام 2005 20

شكل 8: تطور إجمالي موجودات/مطلوبات الجهاز المصرفي خلال(الربع الأول- الربع الثالث) 2005 22

شكل 9: اتجاهات ودائع العملاء خلال الفترة (2003-2005) 23

شكل 10: الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين 25

شكل 11: توزيع الدين الخاضع للمخصصات على المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (الربع الأول- الثالث) 2005 26

شكل 12: التوظيفات الخارجية للمصارف خلال الفترة (الربع الأول –الربع الثالث) 2005 27

شكل 13: اتجاهات قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الفترة (2004-2005) 30

شكل 14: التطورات التي طرأت على مؤشر القدس خلال العام 2005 34

شكل 15: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة للربع الثالث 2005 37

شكل 16: تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية 39

شكل 17: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 40

شكل 18: عدد النزلاء ومعدل إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 41

شكل 19: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة في نهاية عام 2005 46

التعاريف والمصطلحات

باقي الضفة الغربية: الضفة الغربية باستثناء القدس.

القدس: ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلال عام 1967.

الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة.

الدخل القومي الإجمالي: يقيس هذا المتغير القيمة الكلية للدخل الأولي المتحقق للمقيمين.

الدخل القومي الإجمالي المتاح: الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية أو للادخار. ويساوي الدخل القومي الإجمالي مضافا إليه صافي التحويلات الخارجية الجارية.

القوة البشرية: جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: الأفراد الذين يعملون من داخل القوة العاملة، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، والعاملين لحسابهم، بالإضافة إلى العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه.

القوة العاملة: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك: هي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتراه من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى.

متوسط الأجور: تعويضات العاملين / عدد العاملين بأجر.

كثافة المسكن: عدد الأفراد في الغرفة.

معدلات الالتحاق: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الملتحقين فعلا في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة على مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانونية للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل التسرب: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة خلال العام الدراسي على مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

العمر الوسيط: هو العمر الذي يقسم المجتمع المبحوث إلى قسمين متساويين، أي أن نصف النساء اللواتي تزوجن في العام 2004 كانت أعمارهن مساوية للعمر الوسيط أو أقل منه، والنصف الآخر كانت أعمارهن مساوية للعمر الوسيط أو تزيد عنه.

الأسرة: تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

إنفاق الأسرة: يشمل إنفاق الأسرة النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والنقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم، والضرائب والزكاة، والصدقات، والهدايا، والتبرعات، والفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة: ويتكون من مجموع النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل، والسلع التي يتم استهلاكها من إنتاج الأسرة الذاتي والقيمة التقديرية لبدل الإيجار للمسكن الملك.

معدل الإعالة: عدد المعالين (وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة).

معدل الزواج الخام: عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

معدل الطلاق الخام: عدد حالات الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

ملخص تنفيذي

الحسابات القومية: بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1152مليون دولار خلال الربع الثالث مرتفعاً بنسبة 6.8% مقارنة بالربع الثاني. وقد حافظ نشاط الخدمات على استقطاع الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 37.7%، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد نما بنسبة 5.8% خلال الربع الثالث ليصل إلى 326.4 دولار أمريكي.

سوق العمل: ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة من 41.2% إلى 41.7% بين الربعين الثاني والربع الثالث من العام 2005. **و**ارتفعت نسبة البطالة من 21.2% إلى 22.7% خلال نفس الفترة. وطرأ ارتفاع طفيف على نسبة مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني لتبلغ 14.2%. وانخفض عدد إعلانات الوظائف الشاغرة خلال فترة البحث بنسبة 13% ليبلغ 1246 وظيفة. وقد احتل القطاع الخاص النسبة الأكبر من إعلانات الوظائف الشاغرة (63%).

مؤشرات الاستثمار: ارتفع عدد رخص البناء، خلال الربع الثالث من العام 2005، بنسبة 68.6% مقارنة بذات الربع من العام 2004 لتصل إلى 2049 رخصة. كما ازداد حجم الاستيراد من الإسمنت خلال نفس الفترة بنسبة 21.3% ليصل إلى 512.9 ألف طن. وتراجع عدد الشركات الجديدة المسجلة مقارنة بالربع الثاني بنسبة 36.5% ليصل عددها إلى 204 شركة.

المالية العامة: انخفضت الإيرادات العامة، خلال الربع الثالث، بنسبة 17.9% مقارنة مع الربع الثاني 2005. وشهد الربع الثالث أيضا انخفاضا في النفقات العامة بقيمة 31.3 مليون دولار، وبنسبة 6.3% مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه.

القطاع المصرفي: ارتفع إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف في الربع الثالث بمقدار 34.02 مليون دولار ليصل إلى 5483.3 مليون دولار، وارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية بنسبة 7.5% لتبلغ 1798.41 مليون دولار. وانخفضت الديون المتعثرة خلال الربع الثالث بنسبة 16% حيث بلغ إجمالي الدين الخاضع للمخصصات حوالي 120 مليون دولار. وانخفضت التوظيفات الخارجية بنسبة 3.7%، وبلغت في نهاية الربع الثالث حوالي 2210.3 مليون دولار.

التشتت في أسعار صرف العملات: ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل إلى 4.65 مقارنة بـ 4.52 في الربع السابق. وارتفعت نسبة التشتت في الأراضي الفلسطينية إلى 1.15% مقارنة مع 0.88% في الربع الثاني.

سوق الأوراق المالية: ارتفعت أحجام التداول لتصل قيمة الأسهم المتداولة في الربع الأخير من العام إلى 820.8 مليون دولار بارتفاع نسبته 73.6% مقارنة بالربع الثالث. واجتاز مؤشر القدس، في نهاية شهر تشرين الثاني،

حاجز الألف نقطة لأول مرة منذ بدء التداول في السوق، حيث وصل إلى مستوى 1295.08 نقطة محققا بذلك ارتفاعا بنسبة 46.3% مقارنة بالربع الثالث.

أسعار الصرف والتضخم: ارتفع سعر صرف كل من الدولار والدينار في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بين الربعين الثاني والثالث وبنسبة 2.9% لكل منهما. وتعدت الزيادة في سعر الصرف الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القوة الشرائية للدولار بنسبة 2.57% وللدينار بنسبة 2.63%.

السياحة: ارتفع عدد نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث بنسبة 2.8%، **و**تراجع عدد الفنادق العاملة، خلال هذا الربع، بنسبة 2.6% مقارنة بالربع السابق، حيث بلغ عدد الفنادق 76 فندقا. وترتب على تراجع عدد الفنادق نقصان عدد الغرف المتاحة.

اتجاهات الأسر الفلسطينية بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية: لم يلاحظ وجود تغيرات مهمة في توقعات الأسر على المدى القصير بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبلغت نسبة الأسر المتفائلة بأوضاعهم العامة 31.7%، وكانت النسبة السابقة 32.3%. وبدت الأسر في قطاع غزة أكثر تفاؤلا، حيث إن 42.8% من المستطلعين أشاروا إلى تفاؤله بتحسن أوضاعهم مقارنة 25.5% من الأسر في الضفة الغربية.

اتجاهات أصحاب المنشآت الصناعية ومدرائها حول الأوضاع الاقتصادية: أشارت النتائج إلى انخفاض نسبة التفاؤل بين أصحاب العمل ومدراء المنشآت الصناعية بالنسبة إلى تحسن أوضاع منشآتهم على المدى القصير 31.6% إلى 27.6% في الأراضي الفلسطينية. وأفاد 8.4% من أصحاب العمل إلى تحسن في كيفية الحصول على المواد الأولية اللازمة كمدخلات إنتاج. واستمر أرباب العمل في مواجهة مشاكل في إمكانية مزاولة العمل بصورة منتظمة.

السكان: بلغت نسبة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية 37.9% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم والذي قدر في نهاية العام 2005 بنحو 10.1 مليون فلسطيني، ويقيم منهم نحو 63% في الضفة الغربية، و37% في قطاع غزة.

التعليم المدرسي: بلغ عدد الطلبة في التعليم المدرسي 1.078 ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 2006/2005، بزيادة بلغت نسبتها 3.3% مقارنة بالعام السابق، ويشكل الطلبة 30% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية. وازداد عدد المدارس في الأراضي الفلسطينية 84 مدرسة خلال العام 2006/2005 بزيادة مقدارها 3.8% مقارنة بالعام السابق.

الصحة: بلغ عدد المراكز الصحية الأولية الحكومية في الأراضي الفلسطينية 413 مركزا في العام 2004، منها 56 في قطاع غزة و357 في الضفة الغربية. وبلغ عدد المستشفيات العاملة في الأراضي الفلسطينية 77 مستشفى. ويغطي التأمين الصحي الحكومي 55% من العائلات في فلسطين وتزيد نسبة التغطية في غزة مثيلتها في الضفة الغربية.

الإجراءات الإسرائيلية: بلغت نسبة الأطفال الشهداء 20% من مجموع الشهداء الذي بلغ عددهم 3891 شهيدا خلال الفترة 28/9/2000 إلى 27/9/2005، وصعدت إسرائيل من إجراءاتها المضادة للانتفاضة خلال الربع الثالث من العام 2005، فقد بلغ عدد الشهداء خلال الربع الثالث 70 شهيداً، من بينهم 22 طفلاً، وواصلت القوات الإسرائيلية استهداف المتضامنين الأجانب حيث جرح 55 منهم.

الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: بلغ عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية 8500 أسير في نهاية الربع الثالث 2005 بزيادة كبيرة عن العام السابق، وبلغ عدد الأسيرات 116 أسيرة.

اثر الإجراءات الإسرائيلية على أوضاع الأسر الفلسطينية: استمرت حالة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2005، إذ إن 47.4% من الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها. كما أن هناك تراجعا في نسبة الأسر التي أفادت أنها تستطيع الصمود أكثر من سنة.

المساعدات الاجتماعية: تراجعت نسبة الأسر الفلسطينية التي تلقت مساعدات خلال الربع الثالث 2005 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام. وكان التراجع في الضفة الغربية اكبر، منه في قطاع غزة. غير أن هناك تحسنا في قيمة المساعدات النقدية المقدمة للأسر وتراجعت قيمة المساعدات الغذائية مقارنة بالربع الثاني، وجاءت الأنروا في المركز الأول من حيث عدد مرات توزيع المساعدات.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المـؤشـــــر	2001	2002	2003	2004	الربع الأول 2005	الربع الثاني 2005	الربع الثالث 2005
الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4325.7	4169.3	4010.8	4131.2	1052.8	1078.9	1152.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة (دولار)	1311.2	1203.4	1184.8	1217.8	303.6	308.5	326.4
الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار).	4371.8	4284.8	4128.1				
الاستثمار الكلي (مليون دولار).	1186.2	727.2	1126.3				
الإنفاق الحكومي (مليون دولار).	1326.1	1222.9	1127.2				
صافي التجارة الخارجية (مليون دولار).***	-2550.3	-2050.1	-2487.1	-1843			
إجمالي الواردات.***	3155.5	2615.1	2929.9	2292			
إجمالي الصادرات.***	605.2	565	442.8	449			
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار).	4817.4	4570.7	4372.5				
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي - بالأسعار الثابتة (دولار).	1460.3	1319.3	1291.6				
عدد العاملين (ألف شخص).	508.1	487.1	590.7	604	586	656	657
العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص).	438.5	436.9	533.4	550	526	589	591
العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص).	69.6	50.2	57.3	54	60	66	66
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%).	38.7	38.1	40.4	40.5	39.7	41.2	41.7
معدل البطالة (%) – حسب تعريف منظمة العمل الدولية	25.5	31.3	25.6	26.8	26.3	21.2	22.7
معدل التضخم (%)- مقاساً بالشيكل الإسرائيلي	1.23	5.7	4.4	3	1.9	-0.45	0.4
نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%).	44	60	72	**61	67		
الإيرادات العامة (مليون دولار)* .	1092	392.34	676.24	[1]947.3	252.4	342.6	289.2
النفقات العامة (مليون دولار)* .	1254	1082.7	1156.86	1511.59	379	498.9	467.6
الفائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم (مليون دولار)*	-966.9	-690.63	-480.62	-564.29	-126.6	-156.3	178.39
الفائض (العجز) في الموازنة بعد الدعم (مليون دولار)*	-162	-171.66	42.8	-22.01	0.0	-2.22	-88.32
المساعدات الخارجة الفعلية المقدمة (مليون دولار).	1045.8	966.1	1045.5				
الدين العام (مليون دولار).	839.72	887.24	914.07	1257	1257		
الودائع في المصارف (مليون دولار).	3398.81	3430.1	3624.39	3957.76	3992.54	4114.4	4606.0
التسهيلات الائتمانية من المصارف (مليون دولار).	1220.56	950.25	1065.70	1420.33	1584.59	1673.2	1798.4

* البيانات المتعلقة بالمالية العامة والتي تخص السنوات (95-2001) تختلف في منهجية إعدادها عن البيانات المتعلقة بالأعوام (2002-2004)، وذلك بسـبب اختلاف المصادر. وبالتالي لا يمكن إجراء المقارنات بين بيانات الفترتين.

** الربع الرابع من العام 2004.

*** بيانات أولية قابلة للتعديل.

1- الحسابات القومية

تشير تقديرات الحسابات القومية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة للربع الثالث من العام 2005، والتي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى حدوث تحسن ملحوظ في إجمالي النـاتج المحلـي بلـغ نسبته 6.8% بين الربعين الثاني والثالث من العام 2005، ليصل إلى حوالي 1,152.0 مليـون دولار. كمـا نمـا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.8% مقارنة بالربع الثاني من العام 2005 ليصـل إلـى 326.4 دولار أمريكي. وقد حافظ نشاط الخدمات على استقطاع الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 37.7%.

وقد حدثت بعض التغيرات في المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الثاني والثالث، فقد انخفضت مساهمة غالبية الأنشطة الاقتصادية، حيث انخفضت مساهمة نشـاط التعـدين، والصـناعة التحويلية، إضافة إلى إمدادات المياه والكهرباء إلى 12.0% في حين كانت مساهمته في الربع الثاني من العام ذاته 13.4%، كما انخفضت مساهمة نشاط النقل والتخزين والاتصالات لتصل إلى 9.7% بعد أن كانت 10.7%. وطال الانخفاض أيضاً نشاط تجارة الجملة والتجزئة ليصل إلى 8.3% بعد أن كانت مساهمته 9.2%، ونشاط الإنشـاءات إلى 2.6%، في حين كانت مساهمته في الربع الثاني من العام ذاته 2.9%، ونشاط الزراعة وصيد الأسـماك إلـى 7.0%، في حين كانت مساهمته في الربع الثاني من العام ذاته 7.8%. وفي المقابل ارتفعت مساهمة نشاط الخدمات بشكل ملحوظ لتصل إلى 37.7% بعد أن كانت مساهمته 34.9% في الربع الثاني. كما ارتفعـت مسـاهمة نشـاط الإدارة العامة والدفاع من 16.9% إلى 18.5% بين الربعين الثاني والثالث من العام، في حين حافظـت مسـاهمة نشاط الوساطة المالية على نفس النسبة خلال الربع السابق وهي 4.2%.

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997

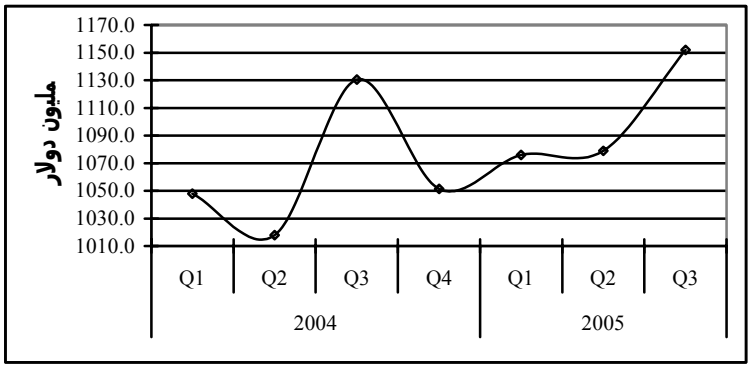

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأوليـة للنـاتج المحلي الإجمالي (الربع الثالث 2005)، بيانات أولية.

وحدث ارتفاع واضح في القيمة المضافة لنشاط الإدارة العامة والدفاع بنسبة 16.8%، وفي نشاط التعلـيم بنسـبة 10.3%، في حين ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة العقارية والايجارية والتجارية بنسبة 9.9%، ونشـاط الفنـادق والمطاعم بنسبة 6.1%. وتراجعت في المقابل حصة نشاط التعدين، والصناعة التحويلية، إضافة إلى إمدادات المياه والكهرباء، ونشاط الإنشاءات بنسبة 4.4% و3.5% لكلا النشاطين على التوالي.

شكل 2: التوزيع النسبي لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في بافي الضفة الغربية وقطاع غزة للربع الثالث 2005

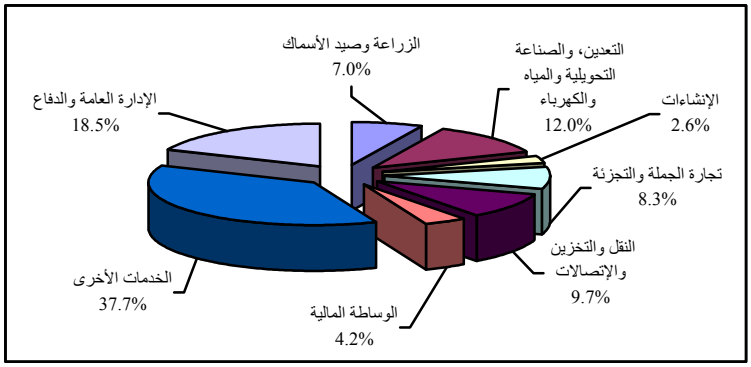

2- التجارة الخارجية

تشكل التجارة الخارجية أهمية كبرى من الزاوية الاقتصادية، وذلك من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تقرير العلاقة الاقتصادية مع الدول الشريكة في عملية التبادل التجاري والتواصل الإقليمي والـدولي. ويلعـب هذا القطاع دورا حيويا في توفير فرص العمل.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بالتجارة الخارجية، لعام 2004، تحسناً واضحاً في القطاع التجاري الخارجي بالمقارنة مع عام 2003. ومع ذلك بقي العجز التجاري في حالة ارتفاع نتيجة زيادة الواردات بنسبة أكبر من نسبة الزيـادة في حجم الصادرات. وقد بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي في عام 2004 حـوالي 1,863 مليـون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 46.2% مقارنة مع عام 2003. وبلغ حجم التبادل السـلعي 2583 مليـون دولار أمريكـي بارتفاع بنسبة 24.2% عن العام السابق.

وفي المقابل سجل الميزان التجاري الخدمي فائضاً بمقدار 21 مليون دولار أمريكي، وبلغ حجم التبـادل الخـدمي 157 مليون دولار أمريكي، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 18.0% مقارنة مع عام 2003. وفيما يلي أهم التغيـرات التـي حصلت على مؤشرات التجارة الخارجية:

2-1 الواردات

بلغت قيمة إجمالي الواردات الفلسطينية 2,292 مليون دولار أمريكي، حيث شكلت قيمة الواردات السـلعية 2,223 مليون دولار (أو ما نسبته 97%) من إجمالي الواردات. وهذا يعد ارتفاعاً بنسبة 23.5% مقارنة مع عـام 2003. وتشير النتائج إلى أن 64.3% من الواردات السلعية كانت من إسرائيل، فيما شكلت الواردات المباشرة (مـن غيـر إسرائيل) ما نسبته 36.2%. وتظهر النتائج الأولية ارتفاع الواردات السلعية من المواد الغذائية لعام 2004 بنسـبة 7.1% ومن الوقود بنسبة 15.0% مقارنة مع عام 2003.

أما الواردات الخدمية لعام 2004، والتي تمثلت بالواردات من إسرائيل فقط، فقد بلغت قيمتها 69 مليون دولار أمريكي، حيث ارتفعت بنسبة 11% مقارنة مع عام 2003. وقد تركز هذا الارتفاع في خدمات الأعمال الأخرى (الخدمات الجمركية) التي تمثل نسبة 32.6% من إجمالي الواردات الخدمية.

2-2 الصادرات

بلغت قيمة إجمالي الصادرات الفلسطينية 449 مليون دولار أمريكي خلال عام 2004، وبلغت قيمة الصادرات السلعية 360 مليون دولار أمريكي (أو ما نسبته 80.2%) من إجمالي الصادرات، وقد سجلت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 29.0% لعام 2004، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الصادرات من الأحجار بنسبة 20.3%، وكذلك الارتفاع في المصنوعات المنوعة بنسبة 18% مقارنة مع عام 2003.

أما الصادرات الخدمية لعام 2004، والتي تشكل إسرائيل المآل الوحيد لها، فقد بلغت قيمتها 89 مليون دولار أمريكي، وبذلك سجلت ارتفاعاً نسبته 22%، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع كل من خدمات الاتصالات بنسبة 153.5% وخدمات التشييد بنسبة 28.4% مقارنة مع عام 2003.

3- سوق العمل والأجور

3-1 القوى العاملة

تشير بيانات القوى العاملة للربع الثالث من العام 2005 إلى حدوث ارتفاع طفيف في نسبة المشاركة في القوى العاملة على مستوى الأراضي الفلسطينية مقارنة بالربع الثاني 2005، حيث ارتفعت النسبة من 41.2% إلى 41.7% (ارتفع عدد المشاركين من 833 ألف إلى 850 ألف في الربع الثالث). فقد ارتفعت النسبة في الضفة الغربية من 43.7% إلى 44.1% (ارتفع عدد المشاركين في القوى العاملة إلى 586 ألف شخص بعد أن كانوا 576 ألف في الربع الثاني 2005). كما ارتفعت في قطاع غزة من 36.5% إلى 37.1% في الربع الثالث 2005. وبقي نحو 58.3% من الأفراد (15 سنة فأكثر) خارج القوى العاملة مقارنة بـ 58.8% في الربع الثاني. وتشير النتائج إلى أن 49.6% من الأفراد ظلوا خارج قوة العمل بسبب الانشغال بالأعمال المنزلية، في حين ظل 32.4% منهم بسبب الدراسة والتدريب، و12.3% بسبب كبر السن أو المرض، و5.7% لأسباب أخرى (جدول 1).

3-2 العاملون وخصائصهم

3-2-1 عدد العاملين

يقدر عدد العاملين من الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث 2005 بحوالي 657 ألف عامل، بواقع 470 ألفا من الضفة الغربية و187 ألفا من قطاع غزة. كما يقدر عدد النساء العاملات بحوالي 108 ألف امرأة عاملة، بواقع 86 ألفا من الضفة الغربية و22 ألفا من قطاع غزة. ويقدر عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات من الضفة الغربية

بحوالي 38 ألفا ممن يحمل بطاقة فلسطينية، و 27 ألف عامل ممن يحمل بطاقة إسرائيلية أو جواز سـفر أجنبـي، مقابل حوالي 1000 شخص يعمل من قطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات.

واستوعب الاقتصاد المحلي حوالي 591 ألف عامل، أو ما نسبته 90.0% من إجمالي العاملين الفلسطينيين. تـوزع هؤلاء العاملون بواقع 25.2% في القطاع العام و74.8% في القطاع الخاص.

وقد ارتفعت نسبة العاملين المستخدمين بأجر من بين العاملين الفلسطينيين بشكل طفيف لتصل إلـى 58.3% مـن إجمالي العاملين مقارنة بـ 58.1% في الربع الثاني 2005، وسجلت تلك النسبة انخفاضاً طفيفاً في الضفة الغربية من 55.3% إلى 55.0%، في حين ارتفعت في قطاع غزة من 65.3% إلى 66.6% في الربـع الثالـث 2005، ويلاحظ من النتائج أن نسبة العاملين بأجر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة العاملين في القطاع العام في قطاع غزة (39.6%) عن مثيلتها في الضفة الغربية (18.5%). كما تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة العاملين كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر من 8.7% إلى 11.7% بين الربع الثاني والثالث 2005، إضافة إلى ارتفاع نسبة أصحاب العمل من 2.9% إلى 4.6% في نفس الفترة. وتشير البيانات إلى استمرار تركـز العمل غير مدفوع الأجر بين الإناث. حيث تبين أن أكثر من نصف النساء العاملات 53.9% يعملـن مسـتخدمات بأجر، في حين يعمل 34.0% منهن أعضاء أسرة بدون أجر، وفي المقابل فإن 59.2% من الذكور يعملون بـأجر، في حين أن 7.4% منهم يعملون أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر.

3-2-2 توزيع العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي

يلاحظ عدم وجود تغييرات تذكر على التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسـطينية، حيـث بقـي قطاع الخدمات يحتل أعلى نسبة تشغيل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد وصلت هذه النسبة إلى 30.5% في الضفة الغربية و50.1% في قطاع غزة، ويليها قطاع التجارة والمطاعم والفنادق حيث وصلت النسبة في كـل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 21.4% و17.5% على التوالي.

أما على مستوى مكان العمل، فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية حافظت على نفس النسبة 18.4% بين الربعين الثاني والثالث 2005، في حين انخفضت في قطـاع غـزة مـن 11.9% الى10.4%، مقابل ارتفاع في نسبة العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في الضفة الغربية مـن 20.0 % فـي الربع الثاني إلى 21.4% في الربع الثالث 2005، في حين حافظت النسبة في قطاع غزة علـى نفـس المسـتوى 17.5%، كما حافظت نسبة العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في الضفة الغربية على نفـس المستوى (13.9%) في حين انخفضت النسبة في قطاع غزة من 9.2% إلى 7.9% خلال نفس الفترة الزمنية.

3-2-3 العاملون الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي

انخفضت نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات من إجمالي العاملين الفلسطينيين بشكل طفيف خلال الربع الثالث 2005، حيث انخفضت من 10.2% إلى 9.9% بين الربعين الثاني والثالث 2005. ويُقدّر عدد هؤلاء العاملين بنحو 66 ألف عامل، أي بانخفاض مقداره 1000 عامل عن الربع الثاني 2005، وتشير النتـائج إلـى أن

معظم العاملين في إسرائيل هم من الضفة الغربية (65 ألف عامل)، في حين بلغ عدد العاملين من قطاع غزة حوالي ألف عامل بعد أن كان العدد نحو ألفي عامل في الربع الثاني 2005.

ولم يطرأ تغير يذكر على توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية المختلفة في إسرائيل والمستوطنات، حيث استوعب قطاع البناء والتشييد أكثر من 43.6% من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الربع الثالث 2005. وطرأ ارتفاع على تلك النسبة مقارنة بالربع الثاني، حيث كانت 42.1%. واحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث تشغيل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، حيث ارتفعت نسبة مساهمته من 20.1% في الربع الثاني إلى 22.0% في الربع الثالث 2005، في حين انخفضت مساهمة قطاع الزراعة من 8.4% إلى 5.6% خلال نفس الفترة. وشهدت القطاعات الأخرى انخفاضات متفاوتة في نسبة تشغيلها للعاملين الفلسطينيين. فقد انخفضت مساهمة الخدمات من 9.3% إلى 7.3%، في حين ارتفعت النسبة في قطاع النقل والمواصلات والاتصالات من 1.6% إلى 2.2%.

3-3 البطالة حسب تعريف منظمة العمل الدولية

ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من 21.2% في الربع الثاني 2005 إلى 22.7% في الربع الثالث 2005. وقد أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة البطالة في الضفة الغربية من 17.2% إلى 19.9%، في حين انخفضت في قطاع غزة من 30.2% إلى 29.0%. وعلى الرغم من الانخفاض الحاصل في نسبة البطالة في قطاع غزة إلا أنها تظل مرتفعة مقارنة بمثيلتها في الضفة الغربية. وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 193 ألف شخص، سُجّل 60.1% منهم في الضفة الغربية و39.9% في قطاع غزة.

ويختلف عبء البطالة على الفئات وفي المناطق المختلفة تبعاً للاختلاف في المؤثرات الاجتماعية والجغرافية السائدة. إذ تشير البيانات المتوافرة إلى انخفاض نسبة البطالة بين الأميين لتبلغ نحو 6.9% مقارنة بـ 23.6% لمن أتموا (1-6) سنوات دراسية، و22.1% لمن أتموا (10-12) سنة دراسية. في حين ترتفع تلك النسبة بين خريجي الجامعات والمعاهد والذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر لتصل إلى 23.5%.

وعلى مستوى المناطق، سُجلت أعلى نسبة بطالة بين محافظات الضفة الغربية في محافظة جنين، حيث وصلت إلى 26.0%، تليها محافظة سلفيت (25.4%) فمحافظة الخليل (23.3%)، أما في قطاع غزة فاحتلت محافظة شمال غزة أعلى نسبة للبطالة، حيث وصلت إلى 34.4% تليها محافظة رفح 33.9%.

وفيما يتعلق بتوزيع البطالة حسب الفئات العمرية، تشير النتائج إلى أن أعلى نسبة للبطالة كانت تتركز في فئة الشباب، حيث سجلت الفئة العمرية (20-24) سنة أعلى نسبة للبطالة، حيث بلغت 35.4% (31.1% في الضفة الغربية و44.0% في قطاع غزة) بواقع 31.7% للذكور مقابل 52.6% للإناث. وتليها الفئة (15-19) سنة، حيث بلغت 31.8% بواقع 29.8% في الضفة الغربية و37.8% في قطاع غزة (33.3% للذكور و11.8% للإناث)، تليها الفئة (25-29) سنة حيث بلغت 25.2% بواقع 23.6% في الضفة الغربية و28.4% في قطاع غزة (22.1% للذكور و37.8% للإناث).

3-4 الأجور

طرأت تغيرات طفيفة على مستويات الأجور السائدة في الأراضي الفلسطينية، خلال الربع الثالث من عـام 2005، مقارنة بالربع الثاني من نفس العام. إذ تشير الإحصائيات إلى حدوث ارتفاع طفيف على معـدل الأجـر اليـومي للعاملين في الضفة الغربية، لتبلغ نحو 74.5 شيكلاً مقارنة بـ 73.9 شيكلاً في الربع الثاني. كما ارتفع معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات ليبلغ نحو 128.0 شيكلاً مقارنة بـ 125.6 شيكلاً فـي الربـع الثـاني 2005. وفي المقابل، انخفض معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة من 60.7 شيكلاً إلى 59.9 شيكلاً خلال نفس الفترة.

3-5 النساء في القوى العاملة الفلسطينية

طرأ ارتفاع طفيف على نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بين الربعين الثاني والثالث 2005، حيث ارتفعت هذه النسبة من 14.1% إلى 14.2%، وقد ارتفعت النسبة في الضفة الغربية من 16.3% إلى 16.6%، كما ارتفعت في قطاع غزة من 9.4% إلى 9.9% خلال نفس الفترة.

جدول 1 : بعض المؤشرات المختارة حول المركبات الأساسية للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2005، حسب مقاييس ومعايير ILO

المؤشر	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
القوة البشرية (15 سنة فأكثر) – ألف شخص	2,041	1,330	711
القوى العاملة– ألف شخص	850	586	264
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	41.7	44.1	37.1
نسبة مشاركة الذكور (%)	68.6	71.1	64.0
نسبة مشاركة الإناث (%)	14.2	16.6	9.9
عدد العاملين – ألف شخص	657	470	187
عدد العاطلين عن العمل– ألف شخص	193	116	77
معدل البطالة (%)	22.7	19.9	29.0
معدل البطالة للذكور (%)	22.3	19.5	28.1
معدل البطالة للإناث (%)	24.7	21.4	34.9
الأفراد خارج القوى العاملة– ألف شخص	1,191	744	447
نسبة الأفراد خارج القوى العاملة (%)	58.3	55.9	62.9
سبب البقاء خارج القوى العاملة			
كبر السن / المرض (%)	12.3	12.8	11.6
الانشغال بأعمال منزلية (%)	49.6	50.6	48.0
الدراسة / التدريب (%)	32.4	30.5	35.5
أسباب أخرى (%)	5.7	6.1	4.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الثالث 2005.

جدول 2: توزيع العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث 2005 (%)

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	المجموع
الزراعة والصيد والحراجة	18.4	10.4	5.6	14.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.9	7.9	22.0	13.0
البناء والتشييد	10.1	8.5	43.6	13.0
التجارة والمطاعم والفنادق	21.4	17.5	19.3	20.1
النقل والمواصلات والاتصالات	5.7	5.6	2.2	5.3
الخدمات والفروع الأخرى	30.5	50.1	7.3	33.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الثالث 2005.

3-6 إعلانات الوظائف الشاغرة

في أثناء متابعة إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية الثلاث: القدس، والأيام، والحياة الجديدة، خلال الربع الأخير من عام 2005، تبين أن هناك انخفاضا في عدد الإعلانات الشاغرة بشكل عام بنسبة 13% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه.

وتظهر البيانات في جدول 3 توزيع إعلانات الوظائف الشاغرة من قبل القطاعات المختلفة (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية)، حيث بلغ إجمالي الوظائف الشاغرة، التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث، 1246 وظيفة خلال الربع الرابع من العام 2005، مقارنة ب 1442 خلال الربع الثالث من العام نفسه، واحتل القطاع الخاص النسبة الأكبر من إعلانات الوظائف الشاغرة حيث بلغت هذه النسبة 63% من إجمالي الإعلانات. ومن الجدير بالذكر وجود بعض الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر المطلوبة للوظائف المعلن عنها، وقد بلغ عدد هذه الإعلانات 126 إعلانا.

جدول 3: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب القطاعات خلال الفترة أيلول – كانون أول 2005

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
أيلول	28	271	61	**360**
تشرين اول	73	265	118	**456**
تشرين ثاني	18	182	100	**300**
***كانون أول**	5	67	58	**130**
المجموع	**124**	**785**	**337**	**1246**
النسبة	**10**	**63**	**27**	**100**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية.

* البيانات حتى تاريخ 15 من شهر كانون أول

ويعرض جدول 4 عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها موزعة حسب المؤهل العلمي، حيث تشير البيانات إلى أن 56% من الإعلانات تتطلب شهادة البكالوريوس، و20% منها تتطلب الشهادات العليا، و19% تتطلب دبلوم، في حين 5% فقط من الإعلانات لا تتطلب درجة علمية.

جدول 4: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب المؤهل العلمي خلال الفترة أيلول – كانون أول 2005

	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	دبلوم	اقل من ذلك	المجموع
أيلول	74	201	57	28	**360**
تشرين أول	125	256	54	21	**456**
تشرين ثاني	30	175	84	11	**300**
***كانون أول**	22	65	41	2	**130**
المجموع	**251**	**697**	**236**	**62**	**1246**
النسبة	**20%**	**56%**	**19%**	**5%**	**100%**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية

عند النظر إلى توزيع الإعلانات، حسب المؤهل العلمي وقطاع العمل، فقد وجد أن عدد الوظائف التي تتطلب شهادة البكالوريوس في القطاع الخاص بلغت 413 وظيفة، أي بنسبة 53% من إجمالي الوظائف المعلن عنها في القطاع الخاص، في حين بلغت هذه النسبة حوالي 61% من إجمالي الوظائف الشاغرة التي يتطلبها قطاع المنظمات غير الحكومية، أما في القطاع العام فقد بلغت النسبة 63% من إجمالي الوظائف في القطاع العام، وبلغت الإعلانات التي تتطلب شهادات عليا 22% في القطاع الخاص، و19% في القطاع العام، و15% في المنظمات غير الحكومية. في حين كانت نسبة الإعلان عن الوظائف التي لا تتطلب مؤهلا علميا كانت متدنية جدا، حيث لم تتجاوز 5% في القطاع العام، و2% في المنظمات غير الحكومية، و7% في القطاع الخاص. (جدول 5)

جدول 5: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب القطاعات والمؤهل العلمي خلال الفترة أيلول – كانون أول 2005

	القطاع العام	%	القطاع الخاص	%	المنظمات غير الحكومية	%	المجموع
ماجستير فأعلى	24	19	175	22	52	15	**251**
بكالوريوس	78	63	413	53	205	61	**696**
دبلوم	16	13	145	18	75	22	**236**
اقل من ذلك	6	5	52	7	5	2	**63**
المجموع	**124**	**100**	**785**	**100**	**337**	**100**	**1246**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية

* البيانات حتى تاريخ 15 من شهر كانون أول

وقد كانت الوظائف التي تم الإعلان عنها موزعة بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بنسبة 85% و15% على التوالي، وقد استأثر وسط الضفة الغربية بالحصة الأكبر من عدد الإعلانات، حيث بلغت النسبة 73% من إجمـالي الإعلانات في الضفة الغربية، يليها شمال الضفة الغربية بنسبة 18%، ثم جنـوب الضـفة الغربيـة بنسـبة 9%. (جدول 6)

جدول 6: عدد الوظائف التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة أيلول – كانون أول 2005

	الضفة الغربية			مجموع إعلانات الضفة	قطاع غزة	المجموع
	الشمال	الوسط	الجنوب			
أيلول	45	257	29	331	29	360
تشرين أول	88	250	34	372	84	456
تشرين ثاني	47	170	32	249	51	300
كانون أول	8	94	7	109	21	130
المجموع	**188**	**771**	**102**	**1061**	**185**	**1246**
النسبة	**%18**	**73%**	**%9**	**%85**	**%15**	**%100**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية

يبين جدول 7 العلاقة بين القطاعات والمناطق الجغرافية، حيث تبين أن 67% من إجمالي إعلانات الضفة كانت من نصيب القطاع الخاص، و23% لقطاع المنظمات غير الحكومية، و10% للقطاع العام، وفيمـا يتعلـق بالمنـاطق الجغرافية في الضفة الغربية فإن 64% من إجمالي الوظائف المعلن عنها، في وسط الضفة الغربية، كان من نصيب القطاع الخاص، و27% من نصيب المنظمات غير الحكومية، و9% للقطاع العام. كمـا أن 73% مـن الوظـائف المعلن عنها في شمال الضفة الغربية وجنوبها كان أيضا من نصيب القطـاع الخـاص، و15% للمنظمـات غيـر الحكومية، و11% للقطاع العام. أما في قطاع غزة فكانت الصورة مغايرة عما هي عليه في الضـفة فقـد شـكلت المنظمات غير الحكومية النسبة العظمى 47% من إعلانات الوظائف الشاغرة، وجاء القطاع الخاص في المرتبـة الثانية بحصة 43% من الوظائف المعلنة، وأخيرا فقد أسهم القطاع العام بنسبة 10% من الوظائف المعلنة.

جدول 7: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف الرئيسية الثلاث موزعة حسب القطاعات والمناطق الجغرافية

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
الأراضي الفلسطينية	**124**	**785**	**337**	**1246**
الضفة الغربية	**105**	**705**	**249**	**1059**
شمال الضفة	13	152	23	188
وسط الضفة	73	492	204	769
جنوب الضفة	19	61	22	102
قطاع غزة	**19**	**80**	**88**	**187**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية

وقد وجد أيضا أن تخصص الإدارة والمحاسبة كان له أعلى نسبة من عدد الإعلانات الشاغرة التي تتطلب مؤهلا علميا وهي 31%، وهذه النسبة تتماشى مع توجه العدد الأكبر من طلبة الجامعات لدراسة تلك التخصصات، في حين كان تخصص الهندسة والتكنولوجيا بنسبة 12%، فيما بلغت هذه النسبة حوالي 6% لكل من العلوم الاجتماعية والطب.

4- المنشآت الاقتصادية

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني النتائج الأساسية للتعداد العام للمنشآت الاقتصادية للعام 2004. وقد أظهرت النتائج أن عدد المنشآت الاقتصادية في فلسطين بلغ 117,153 منشأة، تركز 81,393 منشأة منها في الضفة الغربية، فيما تركز العدد الباقي في قطاع غزة وبواقع 35,760 منشأة. أما بالنسبة للحالة العملية لهذه المنشآت، فقد بلغ عدد المنشآت العاملة 103,846 (71,407 في الضفة الغربية، و 32,439 في قطاع غزة) في حين بلغ عدد المنشآت المتوقفة 5,739 (4,688 منشأة في الضفة الغربية و1,051 منشأة في قطاع غزة) وكان عدد المنشآت الواقعة تحت التجهيز 1,118 منشأة (836 في الضفة الغربية و282 في قطاع غزة)، وبلغ عدد وحدات النشاط المساندة 6,450 منشأة (4,462 في الضفة الغربية و1,988 في قطاع غزة).

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للمنشآت فقد استحوذت محافظة الخليل على الجزء الأكبر منها، وبواقع 16,088 منشأة، وجاءت محافظة غزة في المرتبة الثانية 15,184 منشأة تليها محافظة نابلس 15,042 منشأة. وحلت محافظة أريحا والأغوار بالمرتبة الأخيرة بواقع 872 منشأة. (انظر جدول 8)

جدول 8: توزيع المنشآت الاقتصادية حسب المنطقة / المحافظة والحالة العملية في الأراضي الفلسطينية، 2004

المحافظة / المنطقة	عاملة	متوقفة	تحت التجهيز	نشاط مساند	المجموع
الأراضي الفلسطينية	**103846**	**5739**	**1118**	**6450**	**117153**
الضفة الغربية	**71407**	**4688**	**836**	**4462**	**81393**
جنين	10477	870	106	819	12272
طوباس	1459	236	140	144	1979
طولكرم	5361	314	39	344	6058
نابلس	12403	1249	140	1250	15042
قلقيلية	3499	120	29	362	4010
سلفيت	1624	65	11	42	1742
رام الله والبيرة	9179	484	91	598	10352
أريحا والاغوار	743	95	10	24	872
القدس	6310	481	62	167	7020
بيت لحم	5363	308	66	221	5958

المحافظة / المنطقة	عاملة	متوقفة	تحت التجهيز	نشاط مساند	المجموع
الخليل	14989	466	142	491	16088
قطاع غزة	**32439**	**1051**	**282**	**1988**	**35760**
شمال غزة	5195	140	43	334	5712
غزة	13939	336	109	800	15184
دير البلح	4297	282	43	418	5040
خانيونس	5681	95	45	254	6075
رفح	3327	198	42	182	3749

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية للعام 2004، النتائج الأساسية، تموز 2005

لدى مقارنة المنشآت من حيث القطاع الذي تندرج ضمن إطاره، نجد أن 91% من المنشآت تعمل في القطاع الخاص، في حين شكلت نسبة المنشآت الحكومية نحو 5% من إجمالي المنشآت العاملة. واستحوذ القطاع الأهلي على 2.6% من تلك المنشآت. وتوزعت المنشآت الباقية التي بلغت 1.4% على السلطات المحلية ووكالة الغوث والهيئات الدولية.

أما فيما يتعلق بأعداد العاملين في المنشآت الاقتصادية، فتجدر الإشارة إلى أن النتائج الأساسية للتعداد تشمل فقط العاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية والقطاع الأهلي، وقد أشارت النتائج إلى أن مجموع عدد العاملين في تلك المنشآت بلغ 257587 عاملاً. (84.6% منهم من الذكور فيما كان الباقي وهو 15.4% من الإناث)، ويعمل 67.5% من هؤلاء العاملين في منشآت الضفة الغربية، فيما يعمل 32.5% في منشآت قطاع غزة.

وقد أظهرت النتائج أن نسبة الإناث، إلى إجمالي العاملين في منشآت الضفة الغربية، بلغت نحو 17.5%، في حين لم تتجاوز تلك النسبة 11% في منشآت قطاع غزة. وفيما يتعلق بنسبة الإناث العاملات في المنشآت وفقاً للأنشطة الاقتصادية، فقد لوحظ ارتفاع تلك النسبة في عدد من الأنشطة كالتعليم، والصحة، والخدمة الاجتماعية بواقع (53.8% و40.7% و30.8% على التوالي)، تليها أنشطة الوساطة المالية والأنشطة الزراعية بواقع (22.4% و20.8% على التوالي). ومن جهة أخرى، أشارت النتائج التفصيلية إلى انخفاض نسبة الإناث العاملات في المنشآت الصناعية إلى إجمالي العاملين في تلك المنشآت، حيث لم تتجاوز 8.9%. كما لوحظ انخفاض تلك النسبة في قطاع الإنشاءات لتبلغ 5.9%. (انظر جدول 9)

ويلاحظ أنه لم يحدث تغير يذكر على تركيبة المنشآت الاقتصادية، من حيث متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة في تعداد العام 2004، وذلك مقارنة بتعداد المنشآت خلال العام 1997، إذ استمر طابع المنشآت الصغيرة التي توظف عدداً محدوداً من العاملين، فقد بلغت نسبة المنشآت التي توظف 4 عاملين فأقل نحو 91% من إجمالي المنشآت العاملة، وهي مشابهة للنسبة ذاتها في العام 1997 والتي بلغت 90.8%. وحلت المنشآت التي توظف بين (5-9) عمال في المرتبة الثانية بنسبة 6.2%. في المقابل لم تتجاوز نسبة المنشآت التي توظف 50 عاملاً فأكثر 0.2% من إجمالي المنشآت.

جدول 9: توزيع المنشآت الاقتصادية وعدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة والجنس، 2004

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية				الضفة الغربية				قطاع غزة			
	عدد المنشآت	عدد العاملين			عدد المنشآت	عدد العاملين			عدد المنشآت	عدد العاملين		
		المجموع	ذكور	اناث		المجموع	ذكور	اناث		المجموع	ذكور	اناث
تجارة الجملة والتجزئة	55048	99333	92350	6983	37352	66207	60353	1730	17696	33126	31997	1129
الصناعة	13898	60774	55385	5389	9815	41488	36761	4727	4083	19286	18624	662
لنشطة الخدمة الاجتماعية	6414	15452	10694	4758	3991	8795	5993	2802	2423	6657	4701	1956
الزراعة	5881	12283	9731	2552	4916	10048	7534	2514	965	2235	2197	38
الفنادق والمطاعم	4192	9908	9146	762	2992	6959	6341	618	1200	2949	2805	144
الانشطة العقارية والايجارية	3902	9934	8204	1730	2301	5960	4680	1280	1601	3974	3524	450
الصحة والعمل الاجتماعي	3682	15102	8956	6146	2549	10333	5714	4619	1133	4769	3242	1527
التعليم	1960	16952	7826	9126	1314	11648	5314	6334	646	5304	2512	2792
النقل والتخزين والاتصالات	873	7664	6864	800	603	6163	5506	657	270	1501	1358	143
الانشاءات	704	5067	4769	298	329	2300	2109	191	375	2767	2660	107
الوساطة المالية	725	5118	3973	1145	497	3908	3008	900	228	1210	965	245
المجموع	**97279**	257587	217898	39689	**66659**	173809	143313	30496	**30620**	83778	74585	9193

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية للعام 2004، النتائج الأساسية، تموز 2005

وتشير النتائج التفصيلية إلى ارتفاع نسبة المنشآت التي تشغل أربعة عمال فأقل في القطاع الزراعي، حيث شكل هؤلاء العاملون نحو 94.2% من إجمالي العاملين في الزراعة، وينطبق ذلك أيضاً على قطاعات التجارة والمطاعم والأنشطة العقارية، حيث بلغت نسبة المنشآت التي تشغل أربعة عمال فأقل في هذه القطاعات (96.6% و92.2% و91.0% على التوالي). وأسهمت تلك القطاعات إلى حد بعيد في ارتفاع النسبة على مستوى الأنشطة الاقتصادية ككل. وفي المقابل، أشارت النتائج إلى انخفاض نسبة المنشآت التي تشغل أربعة عمال فأقل والعاملة في قطاعي التعليم والإنشاءات، إذ لم تتجاوز 58.5% و59.2% على التوالي. وهي تعد منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالنسب المماثلة لها في القطاعات الأخرى. وفي القطاع الصناعي، والذي يعد ثاني أكبر القطاعات الاقتصادية من حيث عدد المنشآت العاملة، تبين أن النسبة تبلغ 77.2% من إجمالي منشآت القطاع الصناعي، وهي اقل من النسبة العامة (لإجمالي الأنشطة) التي بلغت 91%. وفي المقابل، تبين أن القطاع الصناعي هو اكبر القطاعات الاقتصادية الذي تشغل المنشآت العاملة فيه 50 عاملاً فأكثر، إذ بلغ عدد تلك المنشآت نحو 85 منشأة.

ووفقاً لتصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الذي يعتمد المستوى الرابع للأنشطة الاقتصادية، فقد أشارت البيانات إلى أن نحو 2.5% من المنشآت العاملة في صنع الملابس، أو ما يعادل 33 منشأة، تشغل أكثر

من 50 عاملاً. ويشكل ذلك اكبر عـدد مـن المنشـآت مقارنـة مـع الأنشـطة الاقتصـادية الأخـرى، تليهـا المنشآت العاملة في مجال صنع منتجات المعادن اللافلزية بواقع 8 منشآت تشغل أكثر من 50 عاملاً.

وتوزعت المنشآت بين الأنشطة الاقتصادية المختلفـة، واسـتحوذ نشـاط تجـارة الجملـة والتجزئـة وإصـلاح المركبات على نسبة 56.6% من هذه المنشآت، وبلغت نسـبة المنشـآت العاملـة فـي أنشـطة الصـناعة نحـو 14.2%، كان معظمها في الصناعة التحويلية. وبلغ عـدد المنشـآت العاملـة فـي الأنشـطة الزراعيـة نحـو 5881 منشأة، أو ما نسبته 6.1% من إجمالي المنشآت، فيما لم تتجـاوز نسـبة المنشـآت العاملـة فـي أنشـطة الإنشاءات 0.7%. (انظر شكل 3)

وقد أظهرت النتائج أن نحو 93.9% من المنشآت التي تم حصـرها هـي منشـآت مفـردة، أي أنـه لا يوجـد لها فروع، كما أنها ليست فروعاً تابعة لمراكز رئيسية. في حين شكلت نسـبة المنشـآت التـي تشـكل مركـزاً رئيساً لعدد من الفروع نحو 2.2%. كما شكلت المنشآت التي تصـنف علـى أنهـا فـروع للمراكـز الرئيسـة حوالي 3.9% من إجمالي عدد المنشآت.

شكل 3: توزيع المنشآت العاملة[2] في الأراضي الفلسطينية
حسب النشاط الاقتصادي، 2004

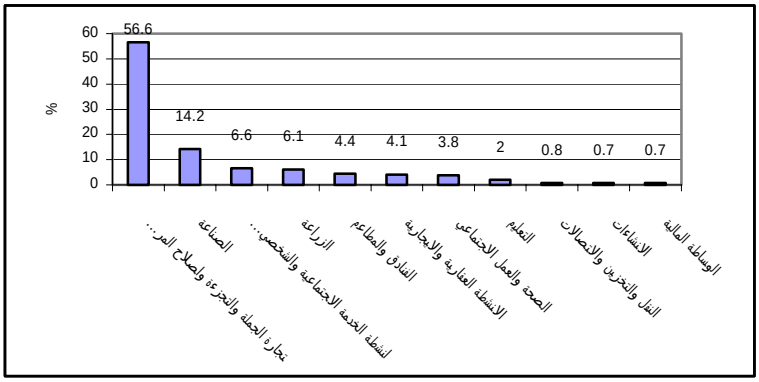

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشـآت الاقتصـادية للعـام 2004، النتائج الأساسية، تموز 2005

5- الاستثمار

يتميز الاستثمار، بشكل عام، بأنه قطاع غير مستقر لارتباطه بتقلبات التوقعات التفاؤلية والتشاؤمية لرجال الأعمال، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتطورات الأمنية والسياسية على الأرض.

وسيتم رصد حركة الاستثمار، في الأراضي الفلسطينية، من خلال مؤشرات وحركة تسـجيل الشـركات الجديـدة والمشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار.

[2] تشمل المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية والقطاع الاهلي

1-5 رخص الأبنية

يمكن مقارنة إحصاءات رخص الأبنية الربعية بطريقتين؛ الأولى يتم بموجبها مقارنة التغير بين ربعين متتاليين، ومثال ذلك التغير في عدد رخص الأبنية بين الربع الثاني 2005 والربع الثالث 2005. أما الطريقة الثانية، فيتم من خلالها مقارنة التغير في المؤشرات بين ربع سنة ما، والربع المناظر له في العام السابق. ومثال ذلك مقارنة تغير أعداد رخص البناء بين الربع الثالث 2004 والربع الثالث 2005.

وعلى الرغم من أهمية الطريقة الأولى في رصد التغيرات الحاصلة على رخص الأبنية بين ربعين متتاليين، إلا أن تلك الطريقة لا تأخذ في الاعتبار التأثير الكبير للعوامل الجوية وحالة الطقس في المؤشرات الرئيسية في قطاع الإنشاءات. إذ يلاحظ المتتبع للإحصاءات المتعلقة بقطاع الإنشاءات بشكل عام، وبرخص الأبنية تحديداً، تزايد حجم الأنشطة المرتبطة بقطاع البناء والتشييد خلال فصل الصيف (أي خلال الربعين الثاني والثالث). في حين يتراجع حجم تلك الأنشطة خلال فصل الشتاء (أي خلال الربعين الأول والرابع). وقد ارتأينا أن نقوم باستخدام الطريقة الثانية، التي سيتم بموجبها إجراء المقارنة بين بيانات الربع الثالث 2005 والربع الثالث من العام 2004. وذلك في مسعى إلى تحييد المؤثرات الموسمية وعوامل الطقس.

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء خلال الربع الثالث من العام 2005، بنسبة 68.6% مقارنة بذات الربع من العام 2004، لتصل إلى 2049 رخصة. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد الرخص الصادرة خلال الربع الثالث 2005 بقي منخفضا بنسبة 25.4% مقارنة بعدد الرخص الصادرة خلال الربع الثالث من العام2000، أي قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. وقد استحوذت رخص الأبنية الجديدة على أكثر من 58% من إجمالي الرخص الصادرة في الربع الثالث 2005. في حين شكلت رخص الإضافات الجديدة لمبانٍ مرخصة نحو 19.6% من إجمالي الرخص.

وبلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة، خلال الربع الثالث 2005، حوالي 866.6 ألف متر مربع. وبالمقارنة مع مساحات الأبنية المرخصة في الربع الثالث من العام السابق، يلاحظ حدوث زيادة كبيرة بلغت نسبتها نحو 74.3%. إلا أن المساحة المرخصة تظل أقل من مثيلتها في الفترة نفسها من العام 2000، والتي بلغت في حينه نحو 969.4 ألف متر مربع.

وتوزعت مساحات الأبنية المرخصة إلى مساحات جديدة (741.2 ألف متر مربع)، ومساحات قائمة (125.4 ألف متر مربع). وتزيد تلك المساحات عن مثيلاتها في الربع الثالث 2004 بنسبة 65.1% للمساحات الجديدة و160.2% للمساحات القائمة.

وشكلت المباني السكنية نحو 77.4% من المساحات الجديدة، في حين بلغت نسبة المباني غير السكنية حوالي 22.6% من تلك المساحة. وفي بالمقابل، فقد شكلت نسبة المباني السكنية وغير السكنية 73% و27.1% من إجمالي المساحات القائمة المرخصة على التوالي.

جدول 10: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحة المرخصة في بافي الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000، 2004، 2005

المؤشر	المساحات المرخصة (ألف متر مربع)		
	الربع الثالث 2000	الربع الثالث 2004	الربع الثالث 2005
مجموع مساحات الأبنية المرخصة	969.4	497.2	866.6
مساحات جديدة	806.0	449.0	741.2
مبانٍ سكنية	615.9	369.2	573.6
مبانٍ غير سكنية	190.1	79.8	167.6
مساحات قائمة	163.4	48.2	125.4
مبانٍ سكنية	153.7	44.0	91.5
مبانٍ غير سكنية	9.7	4.2	34.0

المصدر: إحصاءات رخص الأبنية، الربع الثالث 2005، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

5-2 استيراد الإسمنت

تتشابه العوامل التي تؤثر في رخص الأبنية مع تلك التي تتعلق بكمية الإسمنت المستوردة. ولأغراض التحليل والمقارنة فإن ما ينطبق على إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الإسمنت. لذلك سنقوم بالمقارنة بين بيانات الربع الثالث 2005 والربع الثالث 2004.

أشرنا في الجزء المتعلق برخص الأبنية إلى حدوث ارتفاع نسبي في عدد الرخص، ومساحات الأبنية المرخصة في الربع الثالث من العام 2005. وقد انعكست تلك التطورات، بشكل إيجابي، على استيراد الإسمنت إلى الأراضي الفلسطينية خلال تلك الفترة. إذ تشير البيانات إلى ارتفاع الكمية المستوردة خلال الربع الثالث 2005 بنسبة 21.3% مقارنة بالربع الثالث من العام 2004، لتبلغ نحو 512.9 ألف طن. وقد بلغ حجم الاستيراد من الإسمنت إلى الضفة الغربية نحو 347.3 ألف طن، وهي أعلى من الكمية المستوردة في الربع الثالث من العام السابق بنسبة 21.5%.

أما قطاع غزة، فقد استحوذ على 32.3% من إجمالي كمية الإسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2005 وبلغت نحو165.6 ألف طن. وتزيد تلك الكمية بنسبة 20.8% عن كمية الإسمنت المستوردة في ذات الفترة من العام 2004. (جدول 11)

جدول 11: كمية الإسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية للربع الثالث من الأعوام (2003 – 2005)

(ألف طن)

الفترة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الربع الثالث 2003	324.5	217.7	106.8
الربع الثالث 2004	422.9	285.8	137.1
الربع الثالث 2005	512.9	347.3	165.6

المصدر: إحصاءات الإسمنت المستورد، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005.

3-5 المشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار

أقر قانون تشجيع الاستثمار في العام 1995 وتم تعديله في العام 1998. ويمنح هذا القانون مجموعة من الامتيازات للمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم. وتتلخص هذه الامتيازات بالإعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات متطوعة ومنح إعفاءات استثنائية إضافية للمشروعات التي يكون 25% من إنتاجها أو أكثر مخصصاً للتصدير، إضافة إلى حماية أملاك المستثمرين، وحرية حركة رؤوس الأموال وغير ذلك من الحوافز الاستثمارية.

وعقد مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار ثلاث جلسات في العام 2005 لمناقشة طلبات الحصول على الامتيازات التي يوفرها القانون. وتشير البيانات، كما هو واضح في (جدول 12)، إلى تحسن واضح في عدد المشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار[3] في قطاع غزة في الربع الثالث 2005 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع عدد هذه المشروعات من مشروع واحد فقط إلى سبعة مشروعات استثمارية، وتضاعفت أيضاً قيمة رأس المال المستثمر في قطاع غزة لتصل إلى حوالي 2.1 مليون دولار. وفي المقابل، انخفض عدد المشروعات المستفيدة من القانون في الضفة الغربية من مشروعين إلى مشروع واحد فقط. وانخفضت أيضاً قيمة رأس المال بنسبة 74% من حوالي 792 ألف دولار إلى حوالي 209 آلاف دولار. ويلاحظ تزامن الارتفاع في حجم الاستثمارات في قطاع غزة مع بدء تنفيذ خطة الانفصال أحادي الجانب من غزة، الأمر الذي يعكس حجم الدور السلبي الذي كان يقوم به الاحتلال في تدمير البنية الاستثمارية في القطاع.

جدول 12: الشركات والمشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2005

(بالدولار)

الضفة الغربية								
النشاط	الربع الأول			الربع الثاني			الربع الثالث (حتى شهر آب)		
	محلي	أجنبي	رأس المال	محلي	أجنبي	رأس المال	محلي	أجنبي	رأس المال
صناعي	1	0	325,769	2	0	792,247	0	0	0
خدمات	1	0	158,391	0	0	0	0	0	0
صحي	2	0	854,455	0	0	0	0	0	0
زراعي	0	0	0	0	0	0	1	0	208,987
المجموع	**4**	**0**	**1,338,615**	**2**	**0**	**792,247**	**1**	**0**	**208987**
قطاع غزة									
صناعي	2	0	666,988	1	0	226,364	5	0	1,655,695
خدمات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صحي	0	0	0	0	0	0	1	0	127055
زراعي	0	0	0	0	0	0	1	0	113841
المجموع	**2**	**0**	**666,988**	**1**	**0**	**226,364**	**7**	**0**	**1,896,591**
المجموع الكلي	**6**	**0**	**2,005,603**	**3**	**0**	**1,018,611**	**8**	**0**	**2,105,578**

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار، 2005.

[3] يتم احتساب قيمة المشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار على أساس تاريخ الحصول على الإعفاء وليس تاريخ تقديم الطلب.

4-5 تسجيل الشركات[4]

يشترط قانون الشركات الساري في الأراضي الفلسطينية تسجيل أية شركة جديدة ترغب في دخول السوق الفلسطينية، ويعد تسجيل الشركات مؤشراً جيداً على توجهات المستثمرين، فيما إذا كانت متفائلة أو متشائمة، وتعكس أيضاً القطاعات الاقتصادية الأكثر أمناً لاستثماراتهم. واستناداً إلى بيانات تسجيل الشركات، فإن عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية للربع الثالث من العام 2005 شهد تراجعاً عن الربع الذي سبقه بنسبة 36.5% لتصل إلى 204 شركات. ولكن، وعلى الرغم من تراجع عدد الشركات، إلا أن قيمة استثماراتها ارتفعت بنسبة فاقت الضعف (241%) لتصل إلى حوالي 124.5 مليون دينار أردني. ويتضح من (شكل 4) أن شهر آب شهد ارتفاعاً في قيمة الاستثمارات لتتعدى المائة مليون دينار وذلك بسبب دخول الشركة الفلسطينية للتطوير الاقتصادي إلى السوق برأسمال بلغ 70 مليون دولار.

شكل 4: قيمة رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية منذ بداية العام 2005 ولغاية شهر أيلول

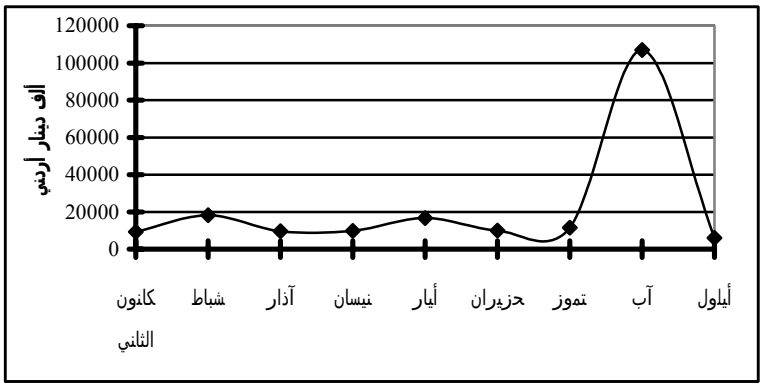

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2005.

تصدر نشاط الخدمات، من بين النشاطات الأخرى في قيمة رؤوس الأموال المستثمرة، بنسبة بلغت 89.4% (شكل 5)[5]، وتتفق هذه النسبة مع نسبة نشاط الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي التي تصل إلى قرابة 40%. وبالمقابل بلغت حصة الصناعة، والزراعة، والصحة من رؤوس الأموال المستثمرة نسبة قليلة جدا، ويمكن أن يعزى ذلك إلى قلة العائد على تلك الاستثمارات.

[4] لم يتسن الحصول على البيانات الخاصة بتسجيل الشركات حول قطاع غزة لذلك فإن التحليل سيقتصر على الضفة الغربية فقط.

[5] ليس بالضرورة أن ينعكس ارتفاع قيمة الاستثمارات في نشاط الخدمات على عدد الشركات المسجلة في هذا النشاط. حيث سجل أعلى عدد للشركات في نشاط التجارة وليس الخدمات، وهذا مؤشر على ارتفاع نصيب الشركة الواحدة من رأس المال المستثمر في نشاط الخدمات.

شكل 5 : توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2005

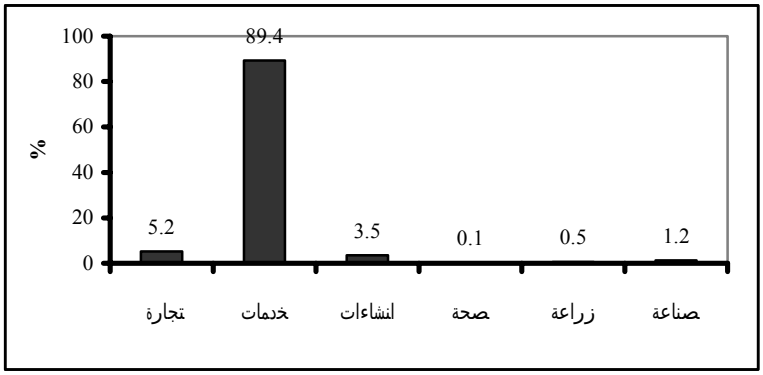

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2005.

6- تطورات المالية العامة

6-1 الإيرادات العامة

أظهرت البيانات، التي أصدرتها وزارة المالية الفلسطينية، حتى نهاية الربع الثالث من عام 2005 أن سير العمل في تحصيل الإيرادات العامة قد حقق مستوى منخفضا إذا ما قورن بالربع الثاني من عام 2005 من ناحية، أو بـنفس الفترة من العام الماضي من ناحية أخرى. حيث انخفضت الإيرادات العامة بنسبة 19.7% مقارنة مع الربع الثـاني من عام 2005، وبنسبة 11.8% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2004. وقد جاء هذا الانخفاض في الإيرادات العامة بفعل انخفاض إيرادات الجباية المحلية من 152 مليون دولار إلى 93.7 مليون دولار، أو ما نسبته 38.4%، وبلغت نسبة الانخفاض 6.1% بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2004. غير أن اللافت للنظر أن الإيرادات غير الضريبية هي مصدر الانخفاض سواء على صعيد الإيرادات العامة، أو إيرادات الجباية المحلية، إذ انخفضت مـن 87.7 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2005 إلى 27 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2005، وبنسبة انخفاض بلغت 69.3%. هذا وقد ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 8.5% عما هو مسـتهدف بالموازنـة كمتوسـط ربعي، وقد تم تحقيق مبلغ 881 مليون دولار خلال الثلاث أرباع الأولى من العام2005، أو ما نسبته 80.4% من إجمالي الإيرادات المستهدفة بالموازنة العامة ككل، وهذا يعني أن إمكانات تحصيل الإيرادات تسـير بشـكل جيـد وأعلى مما هو مخطط له، وإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، فان الإيـرادات العامـة سـوف ترتفـع عـن المستهدف في الموازنة على مستوى العام.

وقد شكلت إيرادات الجباية المحلية نسبة 94.4% من المستهدف في الموازنة للربع الثالث من العام 2005، وكانت نسبة الانخفاض عن المستهدف 5.6% غير أنها حققت 84% من المستهدف في الموازنة العامة خلال الثلاث أرباع الأولى من العام 2005.

شكل 6: الإيرادات المحلية خلال العام 2005

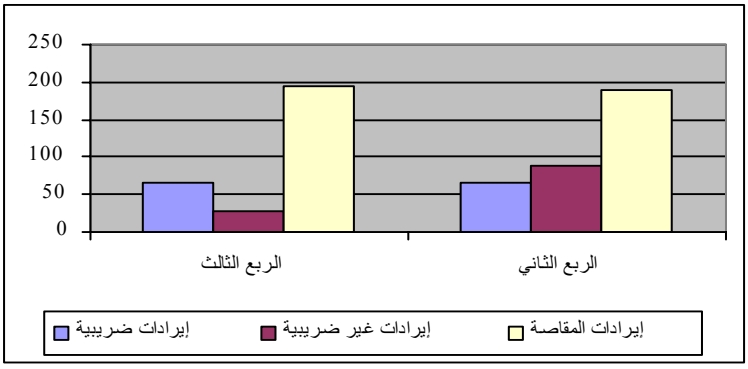

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الفلسطينية www.mof.gov.ps.

أما إيرادات المقاصة (إيرادات التخليص الجمركي الإجمالية قبل الاقتطاعات التي تخصمها إسرائيل مقابل المبـالغ المطلوبة من البلديات والمستحقة لشركات المرافق الخدمية الإسرائيلية) فقد شهدت ارتفاعا طفيفا في الربع الثالـث من العام 2005 بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 2.6%، ولكنها انخفضت بنسبة 7.8% بالمقارنـة مـع الربـع الثالث من عام 2004. وكمتوسط ربعي ارتفعت إيرادات المقاصة بنسبة 15.3% عن المبلغ المرصود بالموازنة.

6-2 النفقات العامة

انخفضت النفقات العامة خلال الربع الثالث من العام 2005 بقيمة 31.3 مليون دولار، وبنسبة 6.3% بالمقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، وفي حين شهدت ارتفاعا بنسبة 14.6% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضـي. وجاء هذا الارتفاع نتيجة طبيعية لتطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية الـذي زاد مـن فـاتورة الأجـور والرواتب بالإضافة إلى استحداث بند الرعاية الاجتماعية. حيث ارتفعت الأجور والرواتب من 235.7 إلى 259.8 مليون دولار، وبنسبة 10.2% بالمقارنة مع الربع الثاني من عام2005، (نسبة الارتفاع في رواتب المدنيين 2.3% والعسكريين 23.9%)، غير أن النفقات العامة انخفضت بنسبة 18.7% عما هو مستهدف في الربع الثالث من العام 2005 إذ تم إنفاق 84% مما هو مرصود لهذا الربع فقط.

ونتيجة للقصور في الدعم المقدم من المانحين، ولعدم مقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على زيادة حجم إقراضـها من البنوك التجارية فقد تم فرض قيود على الإنفاق الجاري، كما أن شبكة الأمان الاجتماعي لم تنفذ بعـد بالشـكل المطلوب. إذ إن الانخفاض في النفقات العامة جاء بالأساس من خلال انخفاض النفقات الجاريـة "غيـر الأجـور" وتحديدا النفقات التشغيلية التي انخفضت من 72 مليون دولار إلى 56 مليون دولار بين الربعين الثاني والثالث من عام 2005، كما انخفضت النفقات التحويلية بنسبة 39% لتبلغ 49.3 مليون دولار.

وقد تم إنفاق 1342 مليون دولار خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2005، أو ما نسبته 60.5% مـن إجمـالي النفقات العامة المرصودة لهذا العام، وهذا مؤشر جيد إذ لم تصل النفقات العامة نسبة 75% مـن حجـم الإنفـاق المرصود للأرباع الثلاث من العام 2005، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات السلبية علـى مسـتوى الخـدمات المقدمة وحجمها من قبل السلطة والتي يمكن أن يسببها تقليص مستوى الإنفاق الحكومي بشكل عام.

شكل 7: النفقات العامة خلال العام 2005

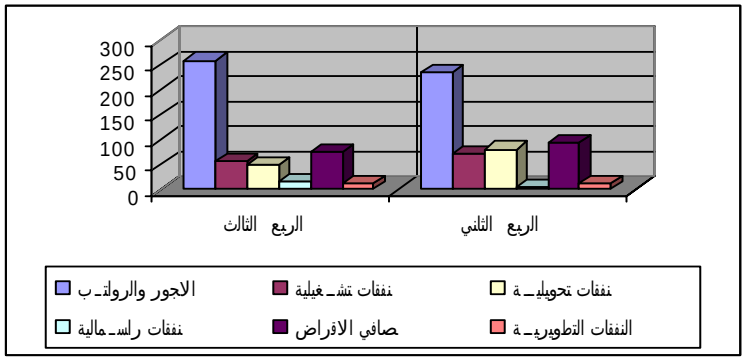

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية www.mof.gov.ps

6-3 فائض/عجز الميزانية العامة

في ضوء التطورات التي حدثت للإيرادات العامة، والنفقات العامة، والانخفاض الذي طرأ عليهما، فقد بلغ عجز الموازنة 178.4 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2005 مقارنة مع 156.4 مليون دولار في الربع الثاني من نفس العام، ومرتفعاً بنسبة 85.5% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2004.

6-4 التمويل

تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من الحصول على تمويل خارجي (منح ومساعدات) بقيمة 53.7 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2005 بالمقارنة مع 176.5 مليون دولار في الربع الثاني من نفس العام، أي بانخفاض قدره 69.6%. وقد جاء هذا التمويل من صندوق المساعدات المدار من البنك الدولي بقيمة 52.8 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي، ومن برنامج الطوارئ- البنك الدولي بقيمة 0.91 مليون دولار، وقد حقق التمويل الخارجي نسبة 32% من المتوسط الربعي المرصود ونسبة 46% من المستهدف في الموازنة ككل للأرباع الثلاثة الأولى من العام.

وبالمقابل فقد ارتفع التمويل الداخلي من 18 مليون دولار، في الربع الثاني من عام 2005، إلى 213 مليون دولار في الربع الثالث من نفس العام، وقد جاءت النسبة الكبرى من هذا التمويل من صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي مول ما قيمته 100مليون دولار، ومن الاقتراض من البنوك التجارية بقيمة 42.7 مليون دولار. وقد وصلت نسبة التمويل الداخلي 41.7% من المستهدف بالربع الثالث لعام 2005، ونسبة 49% للأرباع الثلاث الأولى المستهدفة في الموازنة العامة ككل.

جدول 13: البيانات الفعلية للإيرادات والنفقات والتمويل خلال الربعين الثاني والثالث من العام 2005 مقارنة بالتقديرات الواردة في قانون الموازنة للفترة نفسها

البيان	2005		معدل التغير%			
	الربع الثاني (مليون دولار)	الربع الثالث (مليون دولار)	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثالث04
الإيرادات العامة	342.59	289.21	21.30	34.83	-15.58	-11.78
إيرادات الجباية المحلية	152.12	93.74	-12.51	76.19	-38.38	-6.11
إيرادات ضريبية	64.46	66.82	15.83	21.65	3.66	31.77
إيرادات غير ضريبية	87.66	26.92	-37.00	162.85	-69.29	-45.21
إيرادات المقاصة	190.47	195.47	48.87	13.77	2.63	-7.82
ردیات ضريبية	-1.51	-15.39	-55.02	8.63	919.21	926.00
النفقات العامة	498.94	467.60	-12.07	31.65	-6.28	14.59
النفقات الجارية	485.44	455.89	-11.59	29.16	-6.09	14.75
الأجور والرواتب	235.75	259.77	5.86	0.07	10.19	19.60
مدنيون	149.24	152.60	6.96	1.12	2.25	15.79
عسكريون	86.51	107.17	4.06	-1.68	23.88	25.49
نفقات تشغيلية	72.04	56.25	-21.64	99.56	-21.92	-9.19
نفقات تحويلية	81.19	49.34	-53.78	82.20	-39.23	-31.30
نفقات رأسمالية عادية	3.58	15.73	-97.91	2286.67	339.39	22.51
صافي الإقراض	92.88	74.80	12.38	56.23	-19.47	123.28
النفقات التطويرية	13.50	11.71	-46.53	327.22	-13.26	8.83
الرصيد (العجز)	-156.35	-178.39	-43.21	25.29	14.10	85.51
ميزانية التمويل	158.57	266.71	-36.98	25.29	68.20	205.51
التمويل الخارجي	176.51	53.61	3.57	148.19	57-69.	-52.33
التمويل الداخلي	-17.94	213.10	-58.04	-132.16	-1287.85	-946.98
تحويل مقاصة من متأخرات سابقة	36.50	11.39	-88.63	257.67	-68.79	-152.78
تمويل من البنوك التجارية	27.48	42.71	166.53	-81.84	55.42	-2446.70
صافي التغير في المتأخرات	-81.92	0.00	631.59	-22.78	-100.00	-100.00
صندوق الاستثمار عبر صندوق الرعاية الاجتماعية	0.00	59.00	0.00	0.00	0.00	0.00
صندوق الاستثمار	0.00	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00
العجز بعد التمويل (الفجوة المالية)	2.22	88.32	-100.00	0.00	3878.38	-1096.84

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية www.mof.gov.ps

7- التطورات المصرفية

7-1 تطور عدد المصارف وفروعها

انخفض عدد المصارف العاملة في فلسطين، خلال الربع الثالث من عام 2005، لتبلغ 21 مصرفاً مقارنة مـع 22 مصرفا في الربع الثاني، وجاء هذا الانخفاض بسبب قيام البنك الإسلامي الفلسطيني بشراء بنك القـاهرة عمـان-

للمعاملات الإسلامية، في حين ارتفع عدد الفروع خلال الربع الثالث من هذا العام إلى 140 فرعاً مقارنة مع 137 فرعاً في الربع الثاني وذلك نتيجة لقيام البنك الإسلامي العربي بفتح فرع له في جنين (فرع الجامعة الأمريكية)، وقيام البنك الإسلامي الفلسطيني بفتح فرعين إضافيين، فرع في خان يونس، وآخر في بيت لحم. (انظر جدول 14).

جدول 14: تطور عدد المصارف العاملة في فلسطين وفروعها خلال (الربع الأول- الربع الثالث) 2005

الفترة	المحافظة	الإدارات			عدد الفروع		
		العامة	الإقليمية	المجموع	محلية	خارجية	المجموع
الربع الأول	المحافظات الشمالية	8	11	19	40	57	97
	المحافظات الجنوبية	2	1	3	22	16	38
	المجموع	**10**	**12**	**22**	**62**	**73**	**135**
الربع الثاني	المحافظات الشمالية	8	11	19	42	57	99
	المحافظات الجنوبية	2	1	3	22	16	38
	المجموع	**10**	**12**	**22**	**64**	**73**	**137**
الربع الثالث	المحافظات الشمالية	8	10	18	43	57	100
	المحافظات الجنوبية	2	1	3	24	16	40
	المجموع	**10**	**11**	**21**	**67**	**73**	**140**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

7-2 موجودات/مطلوبات المصارف

ارتفع إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين خلال الربع الثالث 2005 بمقدار 34.02 مليون دولار ليصل إلى 5483.3 مليون دولار مقارنةً مع الربع الثاني، وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع موجودات/مطلوبات المصارف الوطنية بمقدار 158.4مليون دولار لتصل إلى 1355.1 مليون دولار، وانخفاض موجودات/مطلوبات المصارف الوافدة بمقدار 124.3 مليون دولار لتصل إلى 4128.3 مليون دولار.

شكل 8: تطور إجمالي موجودات/مطلوبات الجهاز المصرفي خلال(الربع الأول- الربع الثالث) 2005

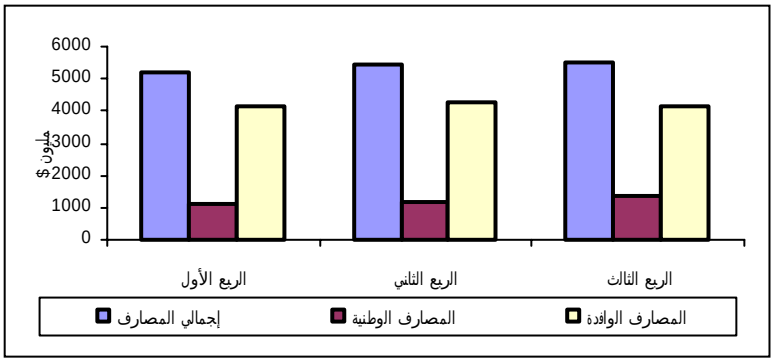

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

3-7 الودائع

سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين خلال الربع الثالث 2005 انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.07% مقارنةً بالربع الثاني لتبلغ قيمتها 4606 مليون دولار، وتوزعت هذه الودائع بنسبة 23.9% للمصارف الوطنية، و76.1% للمصارف الوافدة.

شكلت ودائع العملاء ما نسبته 91% من إجمالي الودائع مقابل 9% لودائع المصارف، وقد أشارت الإحصائيات إلى ارتفاع ودائع العملاء خلال الربع الثالث بنسبة 1.9% لتبلغ 4193.2 مليون دولار. وتوزعت هذه الودائع بواقع 21.3% للمصارف الوطنية، و78.7% للمصارف الوافدة. (انظر شكل 9)

شكل 9: اتجاهات ودائع العملاء خلال الفترة (2003-2005)

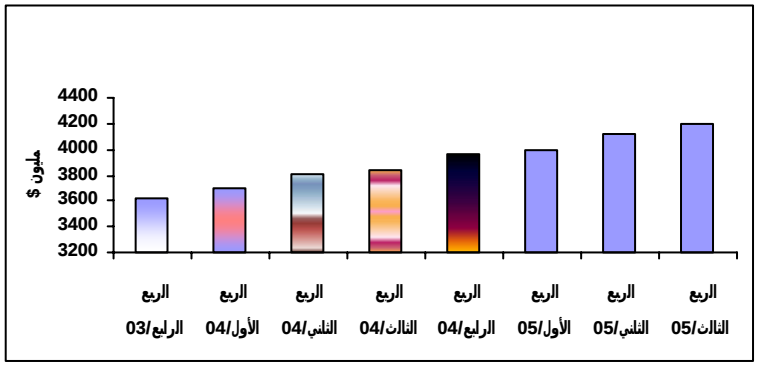

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

7-3-1 توزيع ودائع العملاء[6] حسب المنطقة الجغرافية

ارتفع حجم ودائع العملاء في المحافظات الجنوبية بنسبة (6%) مقارنة مع الربع الثاني لتبلغ قيمتها نحو 1075.3 مليون دولار، أما في المحافظات الشمالية فقد شهدت ودائع العملاء ارتفاعاً بلغت نسبته 2.4% بالمقارنة مع نفس الفترة لتبلغ قيمتها 3117.8 مليون دولار. ونتيجة لذلك انخفضت مساهمة الودائع في المحافظات الجنوبية إلى إجمالي الودائع من 26% خلال الربع الثاني إلى 25.6% في الربع الثالث، فيما ارتفعت مساهمة الودائع في المحافظات الشمالية إلى إجمالي الودائع من 74% إلى 74.4% بين الربعين الثاني والثالث 2005 (انظر جدول 3).

7-3-2 توزيع ودائع العملاء حسب الجهة المودعة

سجلت ودائع القطاع العام خلال الربع الثالث 2005 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت قيمته 20 مليون دولار أو ما نسبته 3.5% مقارنةً بالربع الثاني، وبالمقابل ارتفعت ودائع القطاع الخاص بحوالي 58.8 مليون دولار أو ما نسبته 1.7% خلال نفس الفترة. (انظر جدول 15)

[6] تشمل ودائع القطاعين العام والخاص

7-3-3 توزيع ودائع العملاء حسب نوع الوديعة

بلغت قيمة الودائع الجارية خلال الربع الثالث 2005 حوالي 1456.6 مليون دولار منخفضة بحوالي 57.1 مليـون دولار أو ما نسبته 3.8% مقارنة بالربع الثاني. كما ارتفعت ودائع التوفير بنسبة 0.7% لتبلغ نحو 802.3 مليـون دولار. أما الودائع لأجل فقد ارتفعت بنسبة 7.2% لتبلغ 1934.3 مليون دولار. (انظر جدول 15)

7-3-4 توزيع ودائع العملاء حسب نوع العملة

بالنظر إلى هيكل ودائع العملاء حسب نوع العملة، نجد أن عملة الدولار تهيمن على الودائـع، واسـتحوذت علـى 57% من الودائع تلتها عملة الدينار بنسبة 24%، ومن ثم عملة الشيكل بنسبة 15%، وأخيراً العمـلات الأخـرى بنسبة 4 %. (انظر جدول 15)

جدول 15: توزيع ودائع العملاء خلال العام (2005)

	2005		
	ربع 1	ربع 2	ربع3
حسب التوزيع الجغرافي			
المحافظات الشمالية % (الضفة الغربية)	76.2	74.0	74.4
المحافظات الجنوبية % (قطاع غزة)	23.8	26.0	25.6
حسب الجهة المودعة			
قطاع عام %	11.5	13.8	14.6
قطاع خاص مقيم %	786.	584.	83.4
قطاع خاص غير مقيم %	1.8	1.7	2
حسب نوع الوديعة			
جاري- تحت الطلب %	35.4	36.8	35.7
توفير %	19.6	19.4	19.1
لأجل %	45.0	43.8	45.2
حسب نوع العملة			
دولار أمريكي %	56.3	56.8	57
دينار أردني %	24.6	23.9	24
شيقل إسرائيلي %	14.7	15.2	15
عملات أخرى %	4.4	14.	4

المصدر: تم احتساب النسب من النشرة الإحصائية الشهرية لسلطة النقد الفلسـطينية، أعداد مختلفة

7-4 محفظة التسهيلات الائتمانية

ارتفعت قيمة محفظة التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثالث من هذا العام، بنسبة 7.5% لتبلـغ 1798.41 مليـون دولار، حيث قدمت المصارف الوطنية ما نسبته 29.9% من تلك التسهيلات مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته 10% مقارنة بالربع الثاني، أما المصارف الوافدة فقد منحت ما نسبته 70.1% من تلك التسهيلات، مسجلة بذلك ارتفاعـاً بنسبة 6.4% عن الربع الثاني. (انظر شكل 10).

شكل 10: الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية الممنوحة
من قبل المصارف العاملة في فلسطين

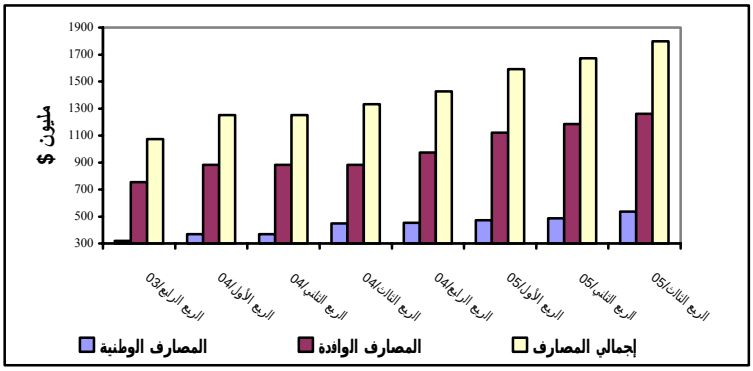

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية أعداد مختلفة.

واستحوذت المحافظات الشمالية خلال الربع الثالث من العام 2005 على حوالي 62.4% من إجمـالي التسـهيلات مقارنة بـ 63.9% خلال الربع الثاني، بالمقابل ارتفع نصيب المحافظات الجنوبية خلال الفترة نفسها إلى حـوالي 37.6% من إجمالي التسهيلات مقارنة بـ 36.1% في الربع السابق.

جدول 16: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية
خلال (الربع الأول –الربع الثالث) 2005

(**مليون** دولار)

	2005		
	ربع 1	ربع 2	ربع3
حسب التوزيع الجغرافي			
المحافظات الشمالية	1018.5	1069.4	1121.8
المحافظات الجنوبية	574.0	603.8	676.6
حسب الجهة المستفيدة			
قطاع عام	534.1	586.8	638.2
قطاع خاص مقيم	1003.2	1044.0	1100.0
قطاع خاص غير مقيم	55.2	42.4	60.2
حسب نوع التسهيلات			
قروض	690.0	728.2	788.1
جاري مدين	890.2	931.4	997.8
تمويل تأجيري	7.9	9.0	8.7
سحوبات وكمبيالات	4.4	4.6	3.8
حسب نوع العملة			
دولار أمريكي	1049.5	1200.3	1268
دينار أردني	182.1	197.8	216
شيقل إسرائيلي	348.6	264.6	303.9
عملات أخرى	12.3	10.5	10.5
المجموع	**1592.5**	**1673.2**	**1798.4**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

أما بالنسبة إلى توزيع التسهيلات حسب الجهة المقترضة، فقد بلغت التسهيلات للقطاع العام حوالي 638.1 مليون دولار، أو ما نسبته 12.2% من إجمالي التسهيلات خلال الربع الثالث مقارنة مع 34% في الربع الثاني من نفس الفترة. بالمقابل بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص حوالي 1160.2 مليون دولار في الربع الثالث مقارنة مع 1104.4 مليون دولار في الربع الثاني، وشكلت نسبة التسهيلات للقطاع الخاص المقيم 5.2%، فيما بلغت نسبة التسهيلات للقطاع الخاص غير المقيم 94.8%.(انظر جدول 16)

أما توزيع التسهيلات من حيث النوع، فقد شكل الجاري المدين الجزء الأكبر من التسهيلات، واستحوذ على ما نسبته 55.5% من إجمالي التسهيلات، فيما سجلت القروض ما نسبته 43.8% من التسهيلات، في حين بلغت نسبة التسهيلات الممنوحة على شكل تمويل تأجيري 0.5%، وكانت نسبة التسهيلات الممنوحة للسحوبات المصرفية والكمبيالات المخصومة 0.2%.

وبتحليل التسهيلات وفقاً للعملة يلاحظ بأن التسهيلات بعملة الدولار تشكل 72.2% من مجموع التسهيلات مقارنة بـ 71.7% خلال الربع الثاني من نفس العام، تلتها عملة الشيكل بنسبة 16.9% مقارنة مع 15.8% خلال الربع الثاني من نفس العام، ثم عملة الدينار بنسبة 12% مقارنة مع 11.8% في الربع الثاني من نفس الفترة، وتوزعت باقي التسهيلات على العملات الأخرى بنسبة 0.6%..

7-5 الديون المتعثرة

بلغ إجمالي الدين الخاضع للمخصصات خلال الربع الثالث 2005 حوالي 120 مليون دولار، بانخفاض نسبته حوالي 16% عن الربع الثاني، وجاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع نصيب المصارف الوطنية من الدين الخاضع للمخصصات من 37.6% إلى 42.4% من إجمالي الدين بين الربعين الثاني والثالث، وانخفاض نصيب المصارف الوافدة من الدين الخاضع للمخصصات والتي بلغت نسبتها 57.6% خلال الربع الثالث بالمقارنة مع 62.4% خلال الربع الثاني. (انظر شكل 11)

شكل 11: توزيع الدين الخاضع للمخصصات على المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (الربع الأول-الثالث) 2005

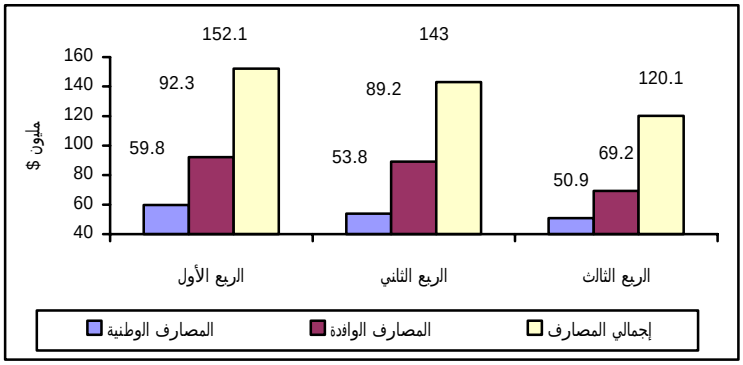

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

وانخفضت نسبة الدين الخاضع للمخصصات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص[7] من قبل المصارف خلال الربع الثالث 2005 إلى حوالي 10.3% مقارنة مع 13.2% في الربع الثاني.

6-7 التوظيفات الخارجية للمصارف

بلغ حجم التوظيفات الخارجية في نهاية الربع الثالث 2005 حوالي 2210.3 مليون دولار، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 3.7% مقارنة مع الربع الثاني، ومشكلةً ما نسبته 48% من إجمالي الودائع، وقد أسهمت المصارف الوطنية بنسبة 16.2% من هذه التوظيفات مقابل 83.8% للمصارف الوافدة. تجدر الإشارة إلى أن انخفاض نسبة التوظيفات الخارجية لودائع البنوك يشكل استمراراً للتغير النوعي الذي طرأ على هذا المؤشر منذ الربع الثاني 2005، إذ فاقت التوظيفات المحلية للبنوك التوظيفات الخارجية ولأول مرة، خلال ذلك الربع، ويعد ذلك مؤشراً جيدًا، حيث يشير إلى استثمار الأموال المودعة واستخدامها في الاقتصاد المحلي بنسبة أكبر. ويأتي هذا التطور منسجماً مع مطالب سلطة النقد الداعي إلى قيام المصارف العاملة في فلسطين بتوظيف القسم الأكبر من أموالها في الداخل، وحثها على تقليل نسبة التوظيف الخارجي، وبحيث لا تزيد نسبة التوظيفات الخارجية عن 65% من إجمالي الودائع كحد أقصى. (شكل 12)

شكل 12: التوظيفات الخارجية للمصارف خلال الفترة
(الربع الأول – الربع الثالث) 2005

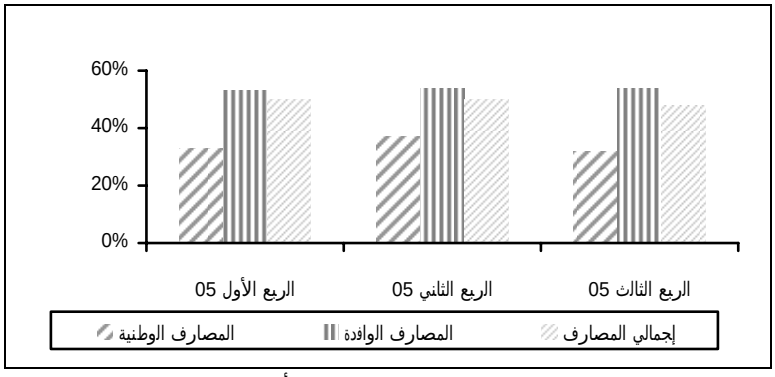

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

7-7 حقوق الملكية

ارتفعت حقوق الملكية للمصارف العاملة في فلسطين خلال الربع الثالث 2005 بنسبة 13.8%، وبقيمة 59.6 مليون دولار لتبلغ حوالي 491.6 مليون دولار، وذلك بالمقارنة مع الربع الثاني من نفس العام.

وقد شهدت الحصيلة النهائية لنشاط الجهاز المصرفي في فلسطين تحسناً ملحوظاً خلال الربع الثالث، فقد بلغت الأرباح الجارية للمصارف حوالي 71.7 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 29.9% مقارنةً بالربع الثاني. (جدول 17)

[7] تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يتم احتساب مخصصات على التسهيلات الممنوحة للقطاع العام.

جدول 17: أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف
خلال العام 2005

البيان	2005		
	ربع 1	ربع 2	ربع3
نقد في الصندوق %	4.5	4.6	4.2
أرصدة لدى سلطة النقد %	9.6	10.4	10.2
أرصدة لدى المصارف في فلسطين %	4.4	3.7	3.1
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين %	42.7	41.8	40.1
التسهيلات الائتمانية %	30.5	30.7	32.8
محفظة الأوراق المالية %	3.0	3.6	4.4
موجودات أخرى %	5.3	5.2	5.2
الموجودات = المطلوبات	**100.0**	**100.0**	**100.0**
ودائع العملاء %	76.4	75.5	76.5
ودائع سلطة النقد %	2.1	3.1	2.6
ودائع المصارف العاملة في فلسطين %	4.2	3.6	3
ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين %	2.4	2.4	1.9
حقوق الملكية %	7.1	7.9	8.9
مخصص ديون مشكوك فيها %	2.5	2.3	2.3
مطلوبات أخرى %	5.3	5.2	4.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة

7-8 مؤشرات أداء المصارف

7-8-1 نسبة رأس المال والاحتياطيات /الأصول

تشير هذه النسبة على قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة التي قد تتعرض لها مواردها وخاصة الودائع. ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة حقوق الملكية للمصارف (رأس المـال والاحتياطيـات) على مجموع أصول تلك المصارف، وقد بلغت هذه النسبة خلال الربع الثالث 2005 لجميع المصـارف الوطنيـة العاملة حوالي 12.5% مقارنةً مع 12.9% خلال الربع الثاني. وحرصت سلطة النقـد الفلسـطينية، مـن خـلال تعليماتها، على المحافظة على نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى الأصول وعدم انخفاضها عن 10% للمصـارف التجارية و12% للمصارف الأخرى.

7-8-2 مخصصات التسهيلات إلى إجمالي التسهيلات

يتمثل هذا المؤشر في قياس المبالغ التي قامت المصارف بتخصيصها لمواجهة مخاطر الائتمان، والتي يتم تحميلها على حساب الأرباح والخسائر منسوبةً إلى إجمالي التسهيلات. ويلاحظ انخفاض نسبة مخصصات التسهيلات إلـى إجمالي التسهيلات في الربع الثالث 2005 حيث بلغت 6.7% مقارنةً مع 8% للربع الثاني.

7-8-3 التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء

استمر الاتجاه التصاعدي لهذا المؤشر في الأرباع الأول والثاني والثالث من العـام 2005، حيـث بلـغ 39.9% و40.7%و42.9% على التوالي. وبذلك تكون هذه النسبة قد فاقت الحد الأدنى المقرر من قبل سلطة النقد والبـالغ 40%.

7-8-4 التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص

ارتفعت هذه النسبة خلال الربع الثالث 2005 إلى 32.1% مقارنةً مع 30.6% خلال الربع الثاني. ويعزى ذلك إلى زيادة رغبة المصارف بمنح مزيد من التسهيلات نتيجة للاستقرار النسبي للأوضاع السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الأخيرة (انظر الجدول 18)

جدول 18: مؤشرات أداء المصارف خلال العام 2005

المؤشر	2005		
	ربع1	ربع2	ربع 3
نسبة رأس المال و الاحتياطيات/ الأصول %	10.9	12.9	12.5
مخصصات التسهيلات/ التسهيلات %	8.9	8.0	6.7
التسهيلات للقطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص %	30.0	30.6	32.1
التسهيلات / ودائع العملاء %	39.9	40.7	42.9
التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع %	50.1	49.4	47.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة

7-9 نشاط غرف المقاصة

استمر التحسن الملحوظ في نشاط تقاص الشيكات والتحويلات بين المصارف والمقدمة لغرف المقاصة، حيث ارتفع عدد الشيكات والحوالات وقيمتها المقدمة للتقاص، وفي نفس الوقت ارتفع عدد الشيكات المعادة خلال الربع الثالـث من هذا العام.

7-9-1 الشيكات المقدمة للتقاص

بلغ العدد الإجمالي للشيكات المقدمة للتقاص لدى غرف المقاصة الفلسطينية بالعملات المتداولة خلال الربع الثالـث 2005 حوالي 601,593 شيكاً بارتفاع نسبته 11% مقارنةً بالربع الثاني، وكانت قيمة هذه الشيكات مقومة بالدولار حوالي 1391.4 مليون دولار بارتفاع نسبته 6.3% مقارنةً مع الربع الثاني. (انظر شكل 13)

شكل 13: اتجاهات قيمة الشيكات المقدمة للتقاص
خلال الفترة (2004-2005)

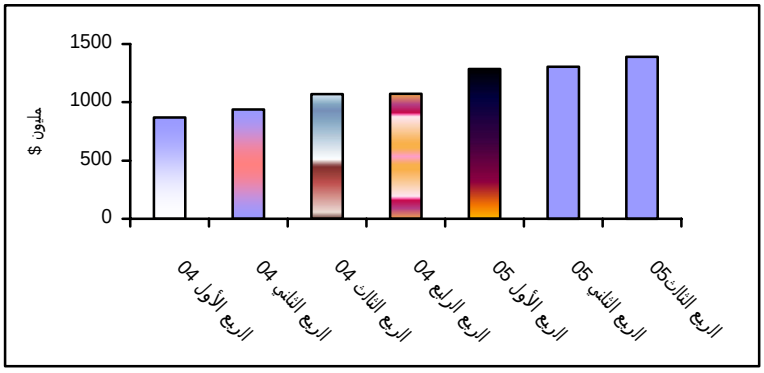

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

7-9-2 الشيكات المعادة (المرتجعة)

بلغ إجمالي عدد الشيكات المعادة بالعملات المختلفة خلال الربع الثالث 2005 حوالي 80,114 شيكاً، مسجلةً بـذلك ارتفاعاً بنسبة 16.8% مقارنةً مع مستواها في الربع الثاني. وشكلت الشيكات المعادة ما نسبته 13.3% مـن عـدد الشيكات المقدمة للتقاص مقارنةً مع 12.7% خلال الربع الثاني. وبلغت قيمة هذه الشيكات 104.6 مليـون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 31.2% عن الربع الثاني. ويضع هذا الارتفاع في عـدد الشـيكات المعـادة وقيمتهـا حـداً لانخفاضها خلال الربعين الأول والثاني من العام 2005، ولتقترب من مستوياتها السائدة خلال الربع الرابع 2004. (جدول 19)

جدول 19: عدد الشيكات المقدمة للتقاص وقيمتها ونسبة الشيكات المعادة
منها خلال الفترة(الربع الأول 2004- الربع الثالث 2005)

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص				الشيكات المعادة				نسبة المعاد إلى المقدم للتقاص (%)	
	العدد(شيك)	نسبة التغير (%)	القيمة (مليون دولار)	نسبة التغير (%)	العدد (شيك)	نسبة التغير (%)	القيمة (مليون دولار)	نسبة التغير (%)	عدد الشيكات	قيمة الشيكات
الربع الأول 04	392,225	-4.02	868.9	-0.66	57,150	-2.5	68.1	-3.7	14.6	7.8
الربع الثاني 04	429,038	9.4	939.1	8.1	55,548	-2.8	67.9	-0.29	12.9	7.2
الربع الثالث 04	491,311	14.5	1068.4	0.13	63,824	12	81.0	19.3	13.0	7.6
الربع الرابع 04	492,838	0.31	1073.2	0.45	78,118	22.4	97.0	-2.5	15.9	9.0
الربع الأول 05	492,608	0.05	1233.7	15	70,550	-9.7	84.0	-13.4	14.3	6.8
الربع الثاني 05	541,787	10.0	1308.4	6.1	68,583	-%2.8	79.7	-5.1	12.7	6.1
الربع الثالث 05	601,593	11.0	1391.4	6.3	80,114	%16.8	104.6	31.2	13.3	7.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

7-10 التشتت في أسعار صرف العملات

يبين جدول 20 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي في كل من المصارف الفلسطينية والإسرائيلية ومحلات الصرافة إلى جانب صرافي القطاع غير المنظم (الصرافين المتجولين). ومن الملاحظ عند مقارنة معدل أسعار الصرف، ارتفاع معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 4.65 بتاريخ 2005/11/29 مقارنة مع 4.52 بتاريخ 2005/8/30، أي بارتفاع نسبته 2.9%. وفي المقابل ارتفع معدل سعر صرف الدولار مقابل الشيكل في إسرائيل من 4.43 إلى 4.64 خلال نفس الفترة بارتفاع نسبته 4.7% وتعد تلك النسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع نسبة الارتفاع المسجلة في الأراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة لمقدار التشتت (الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء للعملة عند تبديلها بعملة أخرى) فيلاحظ ارتفاع معدلات التشتت في البنوك الفلسطينية، حيث ارتفعت نسبة التشتت إلى 1.15% في 2005/11/29 بعد أن كانت 0.88% في 2005/8/30. وتساوت معدلات التشتت في محلات الصرافة وصرافي القطاع غير المنظم حيث بلغت معدلات التشتت 0.36% بعد أن كانت 0.58% خلال الفترة السابقة. ويرجع هذا على الأرجح إلى ارتفاع حدة المنافسة بين الصرافين المتجولين ومحلات الصرافة. ويلاحظ أيضا انخفاض معدلات التشتت وخاصة لدى البنوك الإسرائيلية، حيث انخفضت نسبة التشتت من 5% إلى 1.15% خلال فترة المقارنة.

جدول 20: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 29-11-2005

القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	مقدار التشتت	وحدة التشتت(Pip)	الفرق (%)
صراف متجول:					
صراف متجول 1	4.64	4.66	0.02	20	0.43
صراف متجول 2	4.65	4.67	0.02	20	0.43
صراف متجول 3	4.65	4.66	0.01	10	0.22
المعدل	4.65	4.66	0.02	16.7	0.36
محلات الصرافة:					
محلات الصرافة (رام اللة)	4.65	4.67	0.02	20	0.43
محلات الصرافة (نابلس)	4.65	4.67	0.02	20	0.43
محلات الصرافة (بيت لحم)	4.66	4.67	0.01	10	0.21
المعدل	4.65	4.67	0.02	16.7	0.36
بنوك فلسطينية:					
بنك فلسطيني 1	4.65	4.69	0.04	40	0.86
بنك فلسطيني 2	4.61	4.71	0.1	100	2.17
بنك فلسطيني 3	4.65	4.67	0.02	20	0.43
المعدل	4.64	4.69	0.05	53.3	1.15
المعدل في الأراضي الفلسطينية	**4.65**	**4.67**	**0.03**	**28.9**	**0.62**
بنوك إسرائيلية:					
Bank Hapoalim	4.62	4.69	0.07	70	1.52
Union Bank of Israel	4.66	4.74	0.08	80	1.72
United Mizrahi Bank	4.65	4.66	0.01	10	0.22
المعدل في إسرائيل	**4.64**	**4.70**	**0.05**	**53.3**	**1.15**

المصدر: قام معهد ماس بجمع البيانات من خلال المسح الميداني الذي أجراه في مدن (رام الله، ونابلس، وبيت لحم) إضافة إلى الاتصالات الهاتفية مع البنوك الإسرائيلية.

ومن جهة أخرى، ارتفع معدل سعر صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل ليصل إلى 6.55 بتاريخ 2005/11/29، وذلك مقارنة مع 6.38 و6.18 في كلتا المنطقتين على التوالي بتاريخ 2005/8/30. ونلاحظ ارتفاع معدل سعر صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.6%، أما في إسرائيل فقد ارتفع بنسبة 5.9%. أما بالنسبة لمقدار التشتت فيلاحظ انخفاض معدلات التشتت في كل من البنوك الإسرائيلية وصرافي القطاع غير المنظم ومحلات الصرافة وارتفاعها لدى البنوك الفلسطينية، حيث ارتفعت في البنوك الفلسطينية إلى 1.12% في حين كانت 0.88% خلال فترة المقارنة (2005/11/29-2005/8/30) وانخفضت لدى البنوك الإسرائيلية لتصل إلى 1.17% على حين كانت 5%. (انظر جدول 21).

جدول 21: أسعار صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2005/11/29

القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	مقدار التشتت	وحدة التشتت(Pip)	الفرق (%)[8]
صراف متجول:					
صراف متجول 1	6.55	6.6	0.05	50	0.76
صراف متجول 2	6.55	6.6	0.05	50	0.76
صراف متجول 3	6.55	6.6	0.05	50	0.76
المعدل	6.55	6.6	0.05	50	0.76
محلات الصرافة:					
محلات الصرافة (رام الله)	6.55	6.58	0.03	30	0.46
محلات الصرافة (نابلس)	6.55	6.57	0.02	20	0.31
محلات الصرافة (بيت لحم)	6.57	6.6	0.03	30	0.46
المعدل	6.56	6.58	0.03	26.7	0.41
بنوك فلسطينية:					
بنك فلسطيني 1	6.6	6.62	0.02	20	0.30
بنك فلسطيني 2	6.51	6.63	0.12	120	1.84
بنك فلسطيني 3	6.55	6.63	0.08	80	1.22
المعدل	6.55	6.63	0.07	73.3	1.12
المعدل في الأراضي الفلسطينية	**6.55**	**6.60**	**0.05**	**50**	**0.76**
بنوك إسرائيلية:					
Bank Hapoalim	6.52	6.63	0.11	110	1.69
Union Bank of Israel	6.58	6.69	0.11	110	1.67
United Mizrahi Bank	6.56	6.57	0.01	10	0.15
المعدل في إسرائيل	**6.55**	**6.63**	**0.08**	**76.7**	**1.17**

المصدر: قام معهد ماس بجمع البيانات من خلال المسح الميداني الذي أجراه في مدن (رام الله، ونابلس، وبيت لحم) إضافة إلى الاتصالات الهاتفية مع البنوك الإسرائيلية.

شهد سعر صرف اليورو مقابل الشيكل أقل نسبة تغير في كل من المناطق الفلسطينية وإسرائيل، وذلك مقارنة بالدينار والدولار. حيث بلغ سعر صرف اليورو 5.47 بارتفاع نسبته 0.18% في الأراضي الفلسطينية، أما في إسرائيل فقد ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الشيكل من 5.40 إلى 5.47، أي بارتفاع نسبته 1.3% خلال فترة المقارنة (30/8/ 2005 -2005/11/29). ويشير ذلك إلى استقرار معدلات التغير في أسعار صرف العملة

[8] الفرق: هو قيمة التشتت مقسوما على سعر الشراء.

الأوروبية (اليورو) التي تدعمها أكبر 7 اقتصاديات أوروبية. وتثير المعطيات السابقة تساؤلا مشروعا يتعلق بمدى جدوى استمرار ربط غالبية العملات العربية بالدولار الأمريكي، وما هي الآفاق الممكنة للتحول إلى عملات أكثر استقرارا مثل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)؟

انخفض معدل التشتت في سعر صرف اليورو مقابل الشيكل في الأراضي الفلسطينية إلى 1.12% وفي إسرائيل انخفض معدل التشتت في اليورو مقابل الشيكل ليصل إلى 1.16%. ومن الملاحظ أيضا أن معدلات التشتت في البنوك الفلسطينية أعلى من مثيلاتها لدى محلات الصرافة والصرافين المتجولين، حيث كان معدل التشتت في البنوك الفلسطينية 1.9%، في حين تساوت معدلات التشتت في محلات الصرافة والصرافين المتجولين وكانت 0.73%.

ويلاحظ مما تقدم أن معدلات التشتت في الأراضي الفلسطينية أقل منها في إسرائيل، مما يشير إلى أن أسواق الصرف في الأراضي الفلسطينية أكثر فعالية مقارنة بإسرائيل. ويستدل من تدني مقدار التشتت في سعر صرف العملات على انخفاض كلفة الصفقات، وبالتالي انخفاض درجة المخاطرة، كما يشير أيضا إلى كفاءة السوق وارتفاع حدة المنافسة فيه.

جدول 22: أسعار صرف اليورو مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2005/11/29

القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	مقدار التشتت	وحدة التشتت(Pip)	الفرق (%)
صرافو متجول:					
صرافو متجول 1	5.48	5.53	0.05	50	0.91
صرافو متجول 2	5.48	5.53	0.05	50	0.91
صرافو متجول 3	5.50	5.52	0.02	20	0.36
المعدل	5.49	5.53	0.04	40	0.73
محلات الصرافة:					
محلات الصرافة (رام الله)	5.49	5.53	0.04	40	0.73
محلات الصرافة (نابلس)	5.49	5.53	0.04	40	0.73
محلات الصرافة (بيت لحم)	5.48	5.52	0.04	40	0.73
المعدل	5.49	5.53	0.04	40	0.73
بنوك فلسطينية:					
بنك فلسطيني 1	5.49	5.57	0.08	80	1.46
بنك فلسطيني 2	5.42	5.61	0.19	190	3.51
بنك فلسطيني 3	5.46	5.50	0.04	40	0.73
المعدل	5.46	5.56	0.1	103.3	1.9
المعدل في الأراضي الفلسطينية	**5.48**	**5.54**	**0.06**	**61.1**	**1.12**
بنوك إسرائيلية:					
Bank Hapoalim	5.46	5.55	0.09	90	1.65
Union Bank of Israel	5.46	5.55	0.09	90	1.65
United Mizrahi Bank	5.50	5.51	0.01	10	0.18
المعدل في إسرائيل	**5.47**	**5.54**	**0.06**	**63.3**	**1.16**

المصدر: قام معهد ماس بجمع البيانات من خلال المسح الميداني الذي أجراه في مدن (رام الله، ونابلس، وبيت لحم) إضافة إلى الاتصالات الهاتفية مع البنوك الإسرائيلية.

7-11 السوق المالي

اجتاز مؤشر القدس في نهاية شهر تشرين الثاني حاجز الألف نقطة لأول مرة في تاريخه منذ بـدء التـداول فـي السوق، حيث وصل إلى مستوى قياسي مقداره 1295.08 نقطة، محققا بذلك ارتفاعاً بلغـت نسـبته 46.3% عـن مستوى إغلاق نهاية الربع الثالث من نفس العام حيث بلغ 885.42 نقطة.

إن أداء السوق كان ايجابيا وجيدا خلال الربع الرابع من حيث عدد الصفقات، وكمية التـداول وقيمتـه، وارتفـاع المؤشرين السعري والوزني بشكل كبير. وكان من الممكن أن يكون هذا الانتعاش أكبر لولا الهـزة العنيفـة التـي شهدها السوق خلال الفترة (11-26 /2005/12)، حيث شهد السوق تقلبات حادة في أسعار الأسهم القيادية وتحديدا سهمي باديكو والاتصالات، متأثراً بتوصية مجلس إدارة باديكو بتوزيع أرباح نقديـة متواضـعة خلافـاً لتوقعـات المتداولين، الذين توقعوا إعلان توزيعات أسهم من خلال زيادة رأس مال الشركة. وأدت تلك المعطيات إلى خسارة المؤشر لنحو 250 نقطة خلال أسبوع، وعاد الانتعاش من جديد في الأيام الثلاثة الأخيرة من شـهر كـانون أول، وأسهم هذا الانتعاش في عودة الطمأنينة إلى المستثمرين وتعويض جزءٍ من الخسائر التي لحقت بهم خـلال الفتـرة الماضية، ووصل المؤشر في نهاية الربع الرابع إلى 1128.59 نقطة.

وبشكل عام، تشير المؤشرات والمعطيات إلى ارتفاع أحجام التداول لتصل قيمة الأسهم المتداولة في الربع الرابـع من عام 2005 إلى 820.8 مليون دولار بارتفاع نسبته 73.6% مقارنة بالربع الثالث من العام الحالي. أمـا فيمـا يتعلق بعدد الأسهم المتداولة، فقد تم تداول نحو 113.9 مليون سهم في الربع الأخير مـن عـام 2005 مقارنـة ب 87.4 مليون سهم في الربع الثالث من العام وبارتفاع نسبته 30.3%. وارتفعت أيضا القيمة السوقية لتصل إلى 4.4 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع 3.4 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من نفس العام، أو ما نسـبته 31%، علما بأن أعلى مستوى وصلت إليه القيمة السوقية بلغ 5.2 مليار دولار. ومن جهة أخـرى ارتفـع عـدد الصفقات ليبلغ حوالي 64958 صفقة خلال الربع الرابع مقارنة مع 43633 صفقة خلال الربع الثالث مـن العـام، مرتفعة بنسبة 48.9%. وتحققت هذه التطورات بالرغم من انخفاض عدد جلسات التداول في الربع الرابع بمقدار 5 جلسات مقارنة بالربع الثالث حيث وصل إلى 59 جلسة.

شكل 14: التطورات التي طرأت على مؤشر القدس خلال العام 2005

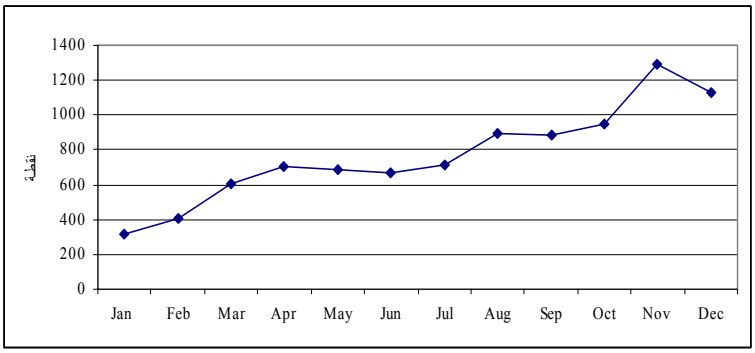

المصدر: الصفحة الإلكترونية لسوق فلسطين للأوراق المالية. www.p-s-e.com

ويعزى هذا التقدم الملحوظ في أداء السوق المالي الفلسطيني إلى مجموعة من العوامل يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

- تطوير البيئة القانونية، فقد باشرت هيئة سوق رأس المال أعمالها بتاريخ 2005/8/25، وذلك عملا بأحكام قانون هيئة سوق رأس المال الذي تم إصداره خلال كانون أول 2004، وتتولى الهيئة العديد من النشاطات، مثل ترخيص الوسطاء وتنظيم عملية الإفصاح وحماية المستثمرين. ومن أهدافها زيادة الوعي الاستثماري بالأوراق المالية في المجتمع الفلسطيني الذي ما زال بحاجة للمزيد من العمل الإعلامي، والنشرات الدورية، وورشات العمل والندوات وغيرها. ومن الإنجازات المهمة التي قامت بها الهيئة منذ توليها، عقد الدورات والبرامج التدريبية لموظفي شركات الوساطة. كما قامت الهيئة باتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير اللازمة للحيلولة دون تداول المطلعين والذي يؤثر سلبا على استقرار سوق المال والمراكز المالية للشركات المدرجة، فقد تم إلغاء عدد من صفقات التداول الوهمية التي نفذت بغرض تعليم السعر، أي التأثير الصوري والوهمي على السهم ذي العلاقة. وتحقق في هذا العام أفضل نسبة إفصاح منذ تأسيس السوق، حيث أفصحت جميع الشركات المدرجة عن نتائج أعمالها للسنة المالية 2004 باستثناء شركتين فقط إحداهما موقوفة عن التداول، إضافة إلى متابعة وتدقيق عمليات تداول الأسهم والأوراق المالية الأخرى الخاصة برؤساء وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى، وفرض الغرامات المالية على المخالفين. ومن المتوقع أن تلتحق حوالي 30 شركة مساهمة عامة جديدة في السوق المالي خلال العام القادم.
- الأداء الجيد والإيجابي لعدد من الشركات المدرجة، والمتمثل بارتفاع أرباحها والتوقعات باستمرار هذه الإنجازات وبخاصة شركتا (باديكو والاتصالات) والشركة الفلسطينية للكهرباء، وشركة بيرزيت للأدوية، وبنك فلسطين المحدود وغيرها.
- إقبال بعض صناديق الاستثمار العربية على تداول أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين مما خلق توقعات ايجابية حول مستقبل أسعار أسهم هذه الشركات.
- الاستقرار النسبي في الوضع السياسي، حيث شهد سوق فلسطين للأوراق المالية تداولا نشطا بعد تنفيذ خطة الانفصال أحادي الجانب من قطاع غزة وقد أسهم هذا الاستقرار في ازدياد اطمئنان المستثمرين، وتحويل جزء من مدخراتهم في البنوك وغيرها إلى استثمارات في السوق المالي.
- كشف بعض الشركات المدرجة عن خططها الاستثمارية المستقبلية في الأراضي الفلسطينية مثل شركة باديكو والاتصالات مما أسهم في تعزيز ثقة المتعاملين وتوقعاتهم في السوق المالي.
- توقيع اتفاق إدراج أسهم شركة الاتصالات الفلسطينية في بورصة أبو ظبي في 2005/11/28، ويتوقع أن يسهم هذا الاتفاق في لفت أنظار المستثمرين الخليجيين الذين يبحثون عن فرص استثمارية في المناطق العربية، وذلك لاستغلال فائض الأموال الناجم عن تحسن إيرادات البترول. وتشكل تلك الخطوة حافزا مهما لإدراج المزيد من الشركات الفلسطينية في الخارج تلبية لرغبة المستثمرين الخليجيين والعرب. ويتوقع أن يؤدي إدراج تلك الشركات في أسواق المال الخليجية إلى ارتفاع أسهمها بسبب دخول مستثمرين جدد مما يزيد العرض وبالتالي يرفع السعر وتزيد القيمة السوقية.

8- الأسعار والقوة الشرائية

8-1 أسعار المستهلك

يغطي الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منطقة القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشير إحصاءات الربع الثالث من العام 2005 إلى حدوث ارتفاع طفيف في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقيسةً بالشيكل في الأراضي الفلسطينية بلغت نسبته 0.40% مقارنةً مع الربع الثاني من العام 2005. وكانت مجموعة المشروبات والتبغ هي السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع حيث ارتفعت بنسبة 2.77% بسبب ارتفاع أسعار السجائر، ويمثل هذا أكبر ارتفاع بالمقارنة مع المجموعات السلعية الأخرى في السلة الاستهلاكية، وكان هناك أيضاً ارتفاع في مجموعة خدمات التعليم بنسبة 1.23%، ومجموعة الأثاث، والسلع والخدمات المنزلية بنسبة 0.59%، وإضافة إلى ذلك شهدت كل من مجموعة السلع والخدمات المتنوعة، والنقل والاتصالات، والمواد الغذائية، والخدمات الطبية ارتفاعاً بنسبة 0.57%، 0.44%، 0.13%، و0.03% على التوالي، في المقابل، انخفضت أسعار مجموعات السلع والخدمات الترفيهية ومجموعة خدمات المسكن بنسبة 0.79%، و0.47% خلال الربع الثالث من العام 2005، وكان هناك انخفاض طفيف في مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية التي انخفضت بنسبة 0.03%.

وقد بلغت نسبة الارتفاع للرقم القياسي في باقي الضفة الغربية 0.26% أسهمت فيه المشروبات والتبغ بنسبة 4.69% والتي شهدت أكبر ارتفاع مقارنةً مع باقي السلع والخدمات في سلة الاستهلاك، كما ارتفع الرقم القياسي في القدس لفترة المقارنة نفسها بنسبة 1.24%. وقد أسهمت مجموعة خدمات التعليم بنسبة 1.79% من هذا الارتفاع، تلتها كل من مجموعة المشروبات والتبغ، ومجموعة المواد الغذائية بنسبة 1.70% و1.45% على التوالي. في حين انخفض متوسط أسعار السلع الاستهلاكية في قطاع غزة بنسبة 1.13% في الربع الثالث 2005 وجاء 90% من هذا الانخفاض في الأسعار من مجموعة المواد الغذائية بالرغم من الارتفاع الذي طرأ على مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 6.80%.

وسجلت أسعار المستهلك للسلع غير المعمَرة (كالمواد الغذائية والمشروبات والكهرباء) في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً مقداره 2.98% خلال شهر تشرين أول مقارنة بشهر أيلول، وفي المقابل سجلت أسعار السلع المعمرة (كالسيارات، والدراجات، والأثاث، والأجهزة الكهربائية) ارتفاعاً بلغ 0.90%، كما شهدت أسعار السلع شبه المعمرة (كالملابس والأحذية وقطع غيار السيارات) ارتفاعاً طفيفاً مقداره 0.18% خلال شهر تشرين أول، وسجلت أسعار الخدمات (كأجور النقل والاتصالات) ارتفاعاً مقداره 0.10% خلال شهر تشرين أول مقارنة بشهر أيلول 2005.

أما فيما يتعلق بأسعار المستهلك للسلع المحلية والمستوردة، فتشير البيانات إلى أن أسعار المستهلك للسلع المحلية في الأراضي الفلسطينية سجلت ارتفاعاً مقداره 1.87% خلال شهر تشرين أول 2005، كما سجلت أسعار السلع المستوردة هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة 2.35% خلال الشهر مقارنة بشهر أيلول 2005.

شكل 15: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي
الضفة الغربية وقطاع غزة للربع الثالث 2005

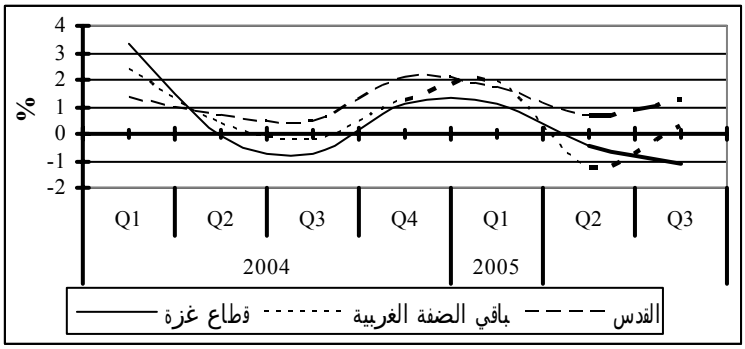

المصدر: حسبت من قبل ماس بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، 2005

2-8 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات

شهد الربع الثالث من العام 2005 استقراراً نسبياً في الظروف الأمنية وخاصة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة مقارنة مع الأعوام السابقة. وكان لهذا أثره الإيجابي على حركة المواطنين، وربما في استقرار أسعار السلع الاستهلاكية أيضا. وتظهر البيانات في الجدول 23 متوسط أسعار بعض الأصناف من السلع التي تمس حياة المستهلك للربع الثالث للعام 2005، وقد توزعت البيانات لكل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة على النحو الآتي:

جدول 23: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف
من السلع للربع الثالث للعام 2005

الصنف	وحدة الشراء	القدس	متوسط الضفة	متوسط غزة
أرز حبة قصيرة-صن وايت-استراليا	كيس 25 كغم	90.00	83.75	88
خبز أبيض كماج	1كغم	3.00	3.00	2.00
لحم غنم مع العظم طازج	1كغم	50.00	40.29	46.11
لحم عجل طازج	1كغم	35.67	33.39	30.44
دجاج طازج دون الريش	1كغم	12.45	9.34	7.39
حليب مجفف (فرنسا)	علبة 2.5 كغم	95.00	81.91	80.00
لبن عادي (الجنيدي)	علبة 500 غم	3.61	3.50	5.00
بيض دجاج	كرتونه 2 كغم	14.50	11.88	9.81
زيت زيتون	1كغم	27	20.09	21.17
بندوره بلدية	1كغم	2.90	2.05	1.23
فاصولياء خضراء	1كغم	7.89	4.87	3.04
ملوخية خضراء	1كغم	4.50	1.70	1.25
عدس مجروش (تركيا)	1كغم	7.50	5.03	4.25
حمص حبة وسط	1كغم	6.67	4.91	5.00
شاي عادي(الغزالين)	1/2كغم	10.00	9.45	9.00
قهوة مطحونة (كولومبيا)	1كغم	46.67	31.87	28.33

الصنف	وحدة الشراء	القدس	متوسط الضفة	متوسط غزة
سجائر، امبريال (محلي)	علبة 20 سيجارة	9.50	9.00	9.00
اسطولنة غاز	اسطولنة 12 كغم	51.67	35.42	36.50
كشفية طبيب عام أولى		30.00	32.86	25.00
خلع أسنان عادي		40.00	31.88	25.00
بنطلون جينز(محلي)		100.00	61.94	60.00

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005

يدلل متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع للربع الثالث للعام 2005 على عدة ملاحظات، أهمها:
أن هذه الأسعار هي عبارة عن متوسطات عامة لكل من القدس، وباقي الضفة الغربية، وقطاع غزة. إذ إن هناك- بالتأكيد- تفاوتاً كبيراً في الأسعار بين محافظات الضفة الغربية، وكذلك هناك تفاوت في الأسعار في المحافظة نفسها بين المدينة والقرية. وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع غزة.

إن متوسط أسعار المستهلك في القدس بقي الأعلى لجميع السلع تقريباً. ويرجع ذلك إلى تأثرها المباشر بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث يمكن ملاحظة أن هناك فروقات بين متوسط الأسعار في القدس مقارنة مع باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في اللحوم والخضراوات (السلع التجارية –tradable goods). وتزداد الفروقات بين متوسط الأسعار في القدس مقارنة مع باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في السلع غير التجارية (الخدماتية- non-tradable goods). ففي حين لم تتجاوز متوسط كشفية تكاليف خلع الأسنان في باقي الضفة الغربية 31.88 شيكلاً وقطاع غزة 25 شيكلاً، وصلت في القدس إلى 40 شيكلاً.

ويعد متوسط أسعار المستهلك لمعظم السلع في قطاع غزة أقل من متوسط أسعار المستهلك في باقي الضفة الغربية. ولعل ذلك يعود إلى انخفاض الدخل والأجور في قطاع غزة، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة الذي يؤثر بدوره في معدل الأسعار. ويمكن ملاحظة انخفاض أسعار معظم السلع في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، باستثناء بعض السلع التي يتم إنتاجها محلياً في الضفة الغربية، مثل لبن الجنيدي. إذ كان متوسط سعر لبن الجنيدي في الضفة الغربية 3.5 شيكل للعلبة 500 غم، في حين كان متوسط سعر علبة اللبن الجنيدي في قطاع غزة 5 شواكل، وكذلك سعر زيت الزيتون بلغ 21.17 شيكلاً للكيلو غرام الواحد في قطاع غزة، في حين كان متوسط سعر زيت الزيتون في باقي الضفة الغربية 20.09 شيكل للكيلوغرام الواحد. ويرجع هذا على الأرجح إلى تركز إنتاج زيت الزيتون في الضفة الغربية، وكذلك ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات بين الضفة وغزة، الأمر الذي يزيد من تكلفة نقله، وبالتالي سعره في قطاع غزة.

3-8 القوة الشرائية

ارتفع سعر صرف كل من الدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية (القدس، وباقي الضفة الغربية، وغزة) في الربع الثالث 2005 بالمقارنة مع الربع الذي سبقه بنسبة 2.9% لكل منهما. وتعدت الزيادة في سعر الصرف الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لترتفع بذلك القوة الشرائية في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.42% للدولار و2.48% للدينار. وفي الضفة الغربية ارتفعت القوة الشرائية للدولار بنسبة 2.57% وللدينار 2.63%. وفي قطاع غزة كان الارتفاع أكبر منه في الضفة، حيث بلغ 3.95% للدولار و4.01% للدينار. (انظر الجدولين 24، 25)

جدول 24: متوسط سعر صرف كل من الدينار الأردني والدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي لغاية الربع الثالث 2005

2004	الدولار مقابل الشيكل	الدينار مقابل الشيكل
Q1 2004	4.46	6.28
Q2 2004	4.55	6.40
Q3 2004	4.50	6.35
Q4 2004	4.40	6.22
Q1 2005	4.35	6.15
Q2 2005	4.40	6.21
Q3 2005	4.53	6.39

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جدول 25: تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في كل من باقي الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة

المنطقة	العملة	Q1 2004	Q2 2004	Q3 2004	Q4 2004	Q1 2005	Q2 2005	Q3 2005
الأراضي الفلسطينية (%)	الدولار	-1.10	2.09	-1.02	-3.79	-2.93	1.60	2.42
	الدينار	-1.21	1.88	-0.69	-3.65	-2.95	1.4	2.48
باقي الضفة الغربية (%)	الدولار	-1.16	1.68	-0.78	-3.58	-3.01	2.39	2.57
	الدينار	-1.27	1.47	-0.45	-3.44	-3.04	2.18	2.63
القدس (%)	الدولار	-0.95	1.42	-1.47	-4.39	-2.74	0.5	1.59
	الدينار	-1.06	1.22	-1.14	-4.26	-2.76	0.29	1.64
قطاع غزة (%)	الدولار	-1.99	2.15	-0.28	-3.4	-2.19	1.57	3.95
	الدينار	-2.1	1.95	0.05	-3.27	-2.21	1.36	4.01

المصدر: حسبت من قبل ماس بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

شكل 16: تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية

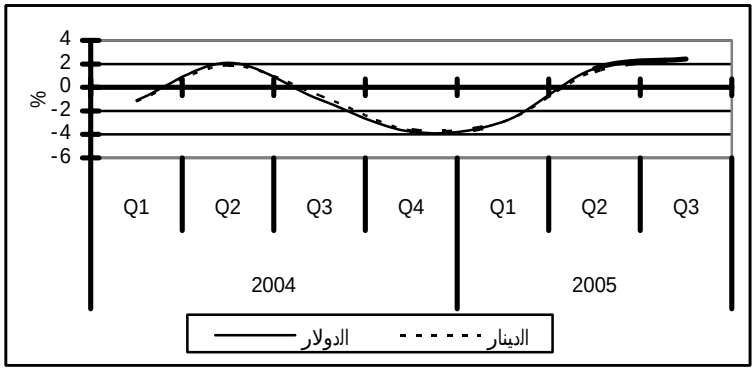

المصدر: حسبت من قبل ماس بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك

9- النشاط الفندقي

بلغ عدد نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام الحالي 35,337 نزيلاً. مرتفعاً بنسبة 2.8% بالمقارنة مع الربع الثاني من هذا العام، وتبين النتائج أن عدد النزلاء في فنادق منطقة القدس بلغ 18,622 نزيلاً بارتفاع نسبته 5.3% مقارنة مع الربع الثاني، وبلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية 13,902 نزيلاً، حيث انخفض بنسبة 8.9% مقارنةً مع الربع الثاني، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد النزلاء 2,813 نزيلاً، حيث ارتفع عدد النزلاء بنسبة 97.4% مقارنة مع الربع السابق من العام الحالي.

وقد تراجع عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.6% في الربع الثالث 2005 مقارنةً بالربع السابق، وقد شمل التراجع بعض المناطق الفلسطينية. حيث بلغ عدد الفنادق 76 فندقاً، تتوزع بواقع 44 فندقاً في الضفة الغربية، و18 فندقاً في القدس و14 فندقاً في قطاع غزة. (انظر شكل 17)

شكل 17: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية

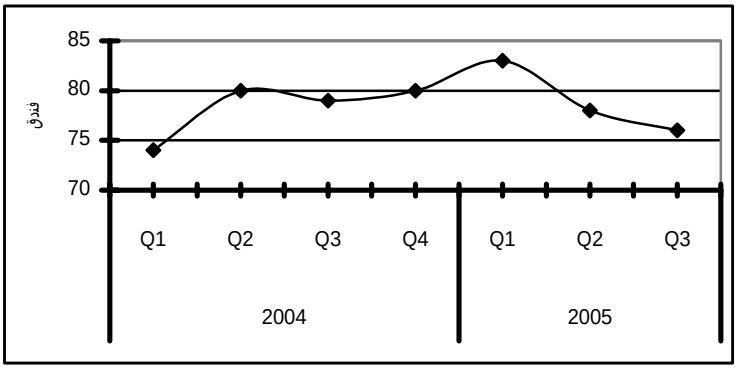

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

كما تراجع عدد الغرف المتاح في فنادق الأراضي الفلسطينية بواقع 177 غرفة ليصبح عددها 3,431 غرفة. ونجم هذا الانخفاض بسبب انخفاض عدد الغرف المتاح في منطقة القدس بواقع 34 غرفة، وانخفاض العدد في باقي الضفة الغربية 176 غرفة، في حين ارتفع في قطاع غزة بواقع 33 غرفة.

وقد انخفضت نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى 16.4% مقارنةً مع 17.0% في الربع الثاني 2005. أما عدد العاملين في قطاع الفنادق، فقد ارتفع بمقدار 57 عاملاً ليبلغ عددهم 1,246 عاملاً، منهم 151عاملةً و1,095 عاملاً. وتوزع هؤلاء بين 566 عاملاً وموظفاً في الضفة الغربية، و343 في فنادق القدس و337 في غزة. وقد تراجع عدد العاملين في مناطق الضفة الغربية بنسبة 6.7% مقارنةً مع الربع الثاني من العام 2005، في حين ارتفع في قطاع غزة بنسبة 48.5%، وفي القدس بنسبة 3.3%. (انظر شكل 18)

شكل 18: عدد النزلاء ومعدل إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية

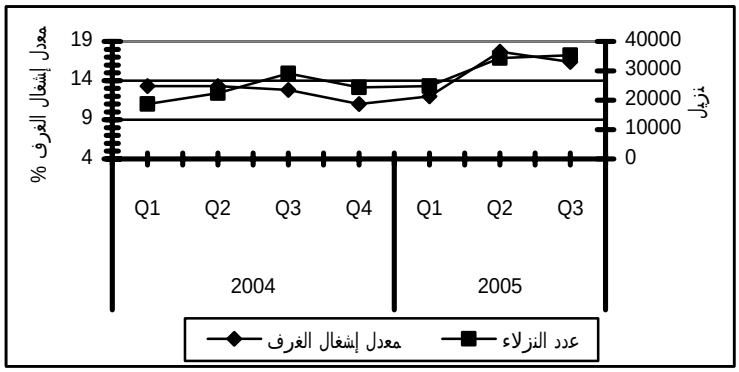

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

10- اتجاهات الأسر الفلسطينية بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

10-1 الأوضاع بشكل عام

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دورة تشرين أول من المسح الدوري المتعلق برصد اتجاهـات المجتمـع الفلسطيني بشأن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في ظل الإجراءات الإسرائيلية. وتم تنفيذ هذا المسح خلال الفترة (10/22 - 2005/11/11). وتناول المسح اتجاهات الأسر الفلسطينية وآراءها بالنسبة لأوضاعهم الحالية، إضـافة إلى توقعاتهم لأوضاعهم المستقبلية في المدى القصير (شهر واحد بعد إجراء المسح) والمدى المتوسط (ستة أشـهر قادمة).

وقد أظهرت نتائج المسح أن حياة 33% من الأسر الفلسطينية اليوم هي أسوء مما كانت عليه قبل شهر. وترتفع تلك النسبة في الضفة الغربية لتبلغ 33.6% مقابل 32.1% في قطاع غزة. في حين أشارت 16.6% من الأسر إلى أن وضعها اليوم أفضل بالمقارنة مع الشهر الماضي (14.4% في الضفة الغربية و20.6% في قطاع غزة).

ولم يلاحظ وجود تغيرات مهمة في آراء الأسر وتوقعاتها على المـدى القصـير بشـأن الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية بين دورتي تشرين الأول وتموز 2005. فقد أفاد 31.7% من الأسر الفلسطينية أنهم متفائلون بتحسـن أوضاعهم العامة خلال شهر تشرين الثاني، وبلغت تلك النسبة 32.3% خلال استطلاع دورة تموز. وبدت الأسـر في قطاع غزة أكثر تفاؤلاً، حيث أشار 42.8% من المستطلعين إلى تفاؤلهم بتحسن أوضاع أسرهم خـلال شـهر تشرين الثاني، مقارنة بـ 25.5% من الأسر في الضفة الغربية.

وشهدت نسبة الأسر المتفائلة، على المدى المتوسط، ارتفاعا طفيفا، إذ ارتفعت نسبة الأسر التي أفادت أنها متفائلـة بشأن تحسن وضعهم في الأشهر الستة القادمة من 33.2% في دورة تموز إلى 34.6% في الدورة الأخيرة. وسـاد

التفاؤل بين الأسر في قطاع غزة بشأن تحسن أوضاعهم على المدى المتوسط، وبواقع 45.1%، في حـين بلغـت نسبة الأسر في الضفة الغربية والتي تتوقع أن تكون حياتها أفضل خلال الستة أشهر القادمة 28.8%.

10-2 إمكانية الحركة والتنقل

أظهرت نتائج دورة تشرين الأول حدوث تطور ملحوظ في المؤشر المتعلق بإمكانية الحركة والتنقل في الأراضـي الفلسطينية مقارنة بدورة تموز. إذ أفاد 23.4% من الأسر إلى حدوث تحسن في إمكانية الحركة والتنقل مقارنة بـ 17.8% في المسح السابق، وتزايدت تلك النسبة بشكل كبير في قطاع غزة لتبلغ 36.6% بعد أن كانـت 24.2%. ويأتي هذا الارتفاع استمراراً لتحسن الأوضاع الناجم عن تنفيذ خطة الانفصال الإسرائيلية من القطاع. في حين أن لم يطرأ ارتفاع ملحوظ على هذا المؤشر في الضفة الغربية.

وبالرغم من تحسن هذا المؤشر خلال فترة البحث، إلا أنه لم يطرأ تغير يذكر على توقعات الأسر بخصوص حرية الحركة والتنقل في المدى القصير، حيث أشارت 29.8% من الأسر الفلسطينية إلى تفاؤلهم بشأن حدوث تحسن على حركة الأسرة خلال شهر تشرين الثاني، مقارنة بـ 30.5% في دورة تموز. وجاء هذا الانخفاض الطفيـف فـي مستوى التفاؤل نتيجة تراجع نسبة الأسر المتفائلة بتحسن إمكانية الحركة والتنقل خلال الشهر القادم (تشرين الثاني) في الضفة الغربية من 22% في الدورة السابقة إلى 20.5% في دورة تشرين الأول. في حين ارتفعت تلك النسـبة في قطاع غزة لتصل إلى 46.7% مقارنة بـ 45.4% في المسح السابق.

وتبدو التوقعات أكثر حذرا في المدى المتوسط، فقد أظهرت النتائج تراجعا بسيطا بشأن تفاؤل الأسـر الفلسـطينية بإمكانية الحركة والتنقل خلال الأشهر الستة القادمة، لتبلغ نسبة الأسر المتفائلة بحدوث تحسن 31.3% مقارنة بـ 32.3% في دورة تموز. وفي الوقت الذي شهد مؤشر التفاؤل بين الأسر في الضفة الغربية انخفاضاً طفيفـاً (مـن 22.4% في دورة تموز إلى 22.3% في دورة تشرين الأول)، فقد سجلت الأسر في غزة تراجعـا ملحوظـا فـي تفاؤلهم إزاء حرية الحركة والتنقل في المدى المتوسط، إذ تراجعت نسبة الأسر المتفائلة بتحسن إمكانية الحركة من 53% إلى 47.6% خلال نفس الفترة.

10-3 فرص العمل

طرأ تحسن طفيف على نسبة المتعطلين المتفائلين بشأن إيجاد فرص عمل على المديين القصير والمتوسط. فقد أشار 40% من المستطلعين في الأراضي الفلسطينية أنهم متفائلون بشأن إيجاد فرص عمل خلال شهر تشـرين الثـاني، مقارنة بـ 38.2% أشاروا بذلك في دورة تموز. كما ارتفع مؤشر التفاؤل في الضفة الغربية من 38.8% في دورة تموز إلى 40.4% بين دورتي تموز وتشرين أول. وارتفع ذات المؤشر في قطاع غزة من 37.4% إلى 39.7%.

وعلى المدى المتوسط، أشارت 46.1% من الأسر الفلسطينية إلى تفاؤلهم بإمكانية الحصول على فرص عمل، وهي تقريبا نفس نسبة المتفائلين في دورة تموز. وارتفعت نسبة التفاؤل في الضفة الغربية من 40% في دورة تموز إلى

42.8% في دورة تشرين الأول. أما في غزة، فقد تراجعت نسبة التفاؤل من 53.3% في دورة تموز إلى 49.9% في الدورة الأخيرة.

10-4 تلبية احتياجات الأسرة

وعلى مستوى تحديد الحاجات الأكثر أهمية بالنسبة للتجمعات السكانية، فقد اعتبرت 54.4% من الأسر الفلسطينية أن خلق فرص عمل هي الحاجة الأهم بالنسبة لهم. وحل في المرتبة الثانية تطوير البنية التحتية، وبنسبة بلغت 20.2% من الأسر، وجاءت الخدمات الصحية في المرتبة الثالثة بنسبة 9.5%. وأشارت النتائج إلى وجود اختلاف واضح في ترتيب أولويات التجمعات السكانية واحتياجاتها بين الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث جاء ترتيب الاحتياجات في الضفة الغربية مماثلاً لترتيبها على مستوى الأراضي الفلسطينية، مع اختلاف في الأهمية النسبية لكل احتياج. فقد احتلت الحاجة إلى خلق فرص العمل المرتبة الأولى بنسبة 45.9%، ثم تطوير البنية التحتية بنسبة 23.6%، وثالثا الخدمات الصحية بنسبة 12.3%. أما في غزة، فقد جاء في المرتبة الأولى بالغالبية العظمى (72.6%) خلق فرص عمل، وكانت المرتبة الثانية من نصيب البنية التحتية (12.9%)، واحتلت المساعدات الغذائية المرتبة الثالثة بنسبة 3.8%. (جدول 26)

جدول 26: التغيرات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية لاتجاهات الأسر الفلسطينية بين دورتي تموز وتشرين الأول 2005

المؤشر	دورة تموز 2005						دورة تشرين الأول 2005					
	في المدى القصير			في المدى المتوسط			في المدى القصير			في المدى المتوسط		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة	غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة	غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة	غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة	غزة
التوقعات بتحسن الوضع العام (%)	**32.3**	25.5	44.2	**33.2**	24.3	48.9	**31.7**	25.5	42.8	**34.6**	28.8	45.1
التوقعات بتحسن إمكانية الحركة والتنقل (%)	**30.5**	22.0	45.4	**32.2**	20.4	53.0	**29.8**	20.5	46.7	**31.3**	22.3	47.6
التفاؤل بإيجاد فرص عمل (%)	**38.2**	38.8	37.4	**45.9**	40.1	53.3	**40.0**	40.4	39.7	**46.1**	42.8	49.9

المصدر: نتائج المؤتمر الصحفي لمسح مراقبة اتجاهات المجتمع الفلسطيني بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، تشرين الأول 2005

11- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومدرائها حول الأوضاع الاقتصادية

أشارت نتائج المسح المتعلق باتجاهات أصحاب المنشآت الصناعية ومدرائها حول الأوضاع الاقتصادية إلى انخفاض نسبة توقعات أصحاب تلك المنشآت ومديريها المتفائلين بتحسن أوضاع منشآتهم على المدى القصير من 31.6% إلى 27.6% بين شهري تشرين الأول وأيلول 2005. وبلغت هذه النسبة 26.6% في باقي الضفة الغربية و28.6% في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بالتفاؤل بتحسن مستوى التشغيل على المدى القصير، فقد أظهرت النتائج انخفاض حالة التفـاؤل علـى مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث بلغت نسبة المتفائلين خلال شهر تشرين الأول 20.3% مقارنة بـ 22.2% في شهر أيلول. واستمر تفوق نسبة المتفائلين في قطاع غزة مقارنة مع نسبتهم في باقي الضفة الغربيـة، حيث بلغت هذه النسبة 15.6% في باقي الضفة الغربية و24.7% في قطاع غزة. من جهة أخرى، توقـع 36.0% من المستطلعين ارتفاع مستوى حجم المبيعات على المدى القصير تشرين الأول (34.0% في باقي الضفة الغربيـة و37.8% في قطاع غزة) مقابل 39.7% خلال أيلول.

أما بالنسبة لتوقعات أصحاب المنشآت الصناعية ومدرائها على المدى المتوسط، فقد تبين أن 41.6% منهم يتوقعون تحسناً في أوضاع منشآتهم (36.0%في باقي الضفة الغربية، و46.7% في قطاع غزة)، وكانت هذه النسبة 36.6% في شهر أيلول. كما طرأ تحسن على نسبة المتفائلين بارتفاع مستوى حجم المبيعات خلال تشرين الثـاني مقارنـة بشهر أيلول، إذ ارتفعت هذه النسبة من 42.8% إلى 44.7%، وكانت نسبة المتفائلين في قطـاع غـزة (46.0%) وهي أعلى من مثيلتها في الضفة الغربية (43.2%). وفي المقابل، تراجعت مستويات التفاؤل في قطاع غزة وباقي الضفة الغربية وذلك فيما يتعلق بمستوى التشغيل، حيث بلغت نسبة المتفائلين بارتفاع مسـتوى التشـغيل 21.7% (21.0% في باقي الضفة الغربية و22.5% في قطاع غزة)، وذلك مقارنة بـ 22.2% خلال شهر أيلول. (انظـر جدول 27)

جدول 27: توقعات أصحاب المنشآت الصناعية ومدرائها على المدى القصير والمتوسط لشهر تشرين الأول 2005

المؤشر	الشهر القادم			الأشهر الستة القادمة		
	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة
نسبة المتفائلين بتحسن أوضاع المنشأة	27.6	26.6	28.6	41.6	36.0	46.7
نسبة المتفائلين بارتفاع مستوى التشغيل	20.3	15.6	24.7	21.7	21.0	22.5
نسبة المتفائلين بارتفاع حجم المبيعات	36.0	34.0	37.8	44.7	43.2	46.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح اتجاهات آراء أصحاب/ مدراء المنشآت الصناعية حول الأوضاع الاقتصادية، تشـرين الأول 2005.

وأشار 27.1% من أصحاب العمل والمنشات الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن أداء منشـآتهم كان أفضل بشكل عام في شهر تشرين الأول من أدائها في الشهر السابق، ويعد ذلك تراجعاً بالمقارنة مـع نتـائج الاستطلاع السابق، حيث بلغت النسبة المماثلة 30.8%. أما في باقي الضفة الغربية، فقد أبـدى أصـحاب العمـل تراجعاً في تفاؤلهم المتعلق بأداء مؤسساتهم مقارنة مع الشهر السـابق، حيـث انخفضـت النسـبة مـن 32.0% الى16.4% بين مسحي تشرين أول وأيلول، أما في قطاع غزة فقد كان الانسحاب الإسرائيلي من الأسباب المؤديـة لازدياد حالة التفاؤل في القطاع، إذ ارتفعت نسبة المتفائلين بين الاستطلاعين من 25.7% إلى 36.6%.

وأفاد 8.4% من أصحاب العمل في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تحسن في كيفية الحصول علـى المـواد الأولية اللازمة كمدخلات للإنتاج في شهر تشرين الأول (10.8% في باقي الضفة الغربية و6.3% في قطاع غزة).

كما بلغت نسبة المتفائلين بتحسن إمكانية وصول الموظفين إلى أماكن عملهم 10.9% في شهر تشرين الأول (9.0% في باقي الضفة الغربية و12.6% في قطاع غزة).

وما زال أرباب العمل يواجهون مشاكل في إمكانية مزاولة العمل بصورة منتظمة. إذ أفاد 12.1% فقط من أرباب العمل بأن فتح أبواب العمل بشكل منتظم في تشرين الأول أفضل من أيلول على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا توجد هناك أية فروقات على مستوى المناطق الجغرافية.

وعند سؤال أصحاب / مدراء العمل عن سبب تراجع المستوى المتوقع للمبيعات أو ثباته، فقد أفاد 34.0% من إجمالي المستطلعين منهم إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين (34.5% في باقي الضفة الغربية و33.4% في قطاع غزة)، في حين أشار 13.7% إلى تراجع الطلب على منتجات المنشأة (9.4% في باقي الضفة الغربية و18.3% في قطاع غزة)، وأشار 6.5% من المستطلعين إلى صعوبة التصدير والتسويق. كما أفاد 5.6% من أرباب العمل بأن السبب الرئيس في تراجع مستوى المبيعات أو ثباته يعود إلى صعوبة وصول مستلزمات الإنتاج للمنشأة (3.6% في باقي الضفة الغربية و7.7% في قطاع غزة).

12- الظروف الديمغرافية والسكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة

12-1 السكان

قُدّر عدد الفلسطينيين في العالم في نهاية عام 2005 بنحو 10.1 مليون فلسطيني، يتوزعون حسب مكان الإقامة بواقع 3.8 مليون في الأراضي الفلسطينية أي ما نسبته 37.9% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، وحوالي 1.1 مليون فلسطيني في إسرائيل بنسبة 11.2%، مقابل 3.0 مليون في الأردن أي ما نسبته 29.4%، و462 ألفاً في سوريا بما نسبته 4.6% أما في لبنان فقد بلغ عددهم 440 ألف فلسطيني بنسبة 4.3%، و66 ألف فلسطيني في مصر أي ما نسبته 0.7%، وبلغ عدد الفلسطينيين في باقي الدول العربية 632 ألف بنسبة 6.3%، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الولايات المتحدة الأمريكية 248 ألفاً بما نسبته 2.5%، في حين قدر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية الأخرى بحوالي 316 ألف أي ما نسبته 3.1% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

وفيما يتعلق بسكان الأراضي الفلسطينية والذين قدروا بنحو 3.8 مليون فرد، فقد توزع هؤلاء بواقع 2.4 مليون (63.0%) في الضفة الغربية و1.4 مليون (37.0%) في قطاع غزة. ويتوقع بلوغه في عام 2010 حوالي 4.4 مليون نسمة بمعدل نمو سكاني 3.3% وهو من أعلى معدلات النمو في العالم. وتتشكل في الأراضي الفلسطينية 30 ألف أسرة جديدة سنوياً. ولم يطرأ تغيير يذكر على توزيع السكان في المحافظات، حيث تشير البيانات إلى أن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة لعدد السكان حيث بلغت 13.9%، ثم محافظة غزة بنسبة 13.0% من إجمالي السكان، في حين بلغت نسبة السكان في محافظة القدس 10.6% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد السكان في نهاية عام 2005 حيث بلغت 1.1% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية.

يمتاز السكان في الأراضي الفلسطينية بتركيب عمري شاب حيث تشكل الفئة العمرية أقل من 25 سنة 66% من السكان، وتشير التوقعات المستقبلية للسكان إلى الانخفاض التدريجي في فئة صغار السن أقل من 15 سنة وذلك نتيجة للانخفاض في معدلات الخصوبة[9]، وفي الوقت ذاته فإنه من المتوقع أن ترتفع نسبة السكان في سن العمل 15–65 سنة، حيث سيدخل سن العمل خلال الأعوام الخمسة القادمة حوالي نصف مليون نسمة.

ويشكل اللاجئون 43% من مجموع السكان. ويقيم 57% من السكان في مناطق حضرية و28% في الريف و15% في مخيمات اللاجئين. أما التوزيع المكاني للتجمعات السكانية فيختلف في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة. ففي الضفة الغربية يتمركز 23% من السكان في ثلاث مدن رئيسة (من أصل 546 تجمع سكاني)، في حين يتوزع 28% من السكان على 434 تجمعا صغيرا، ونصف هذه التجمعات لا يزيد عدد السكان في كل منها على 1,000 نسمة. أما في قطاع غزة فإن التوزيع المكاني للسكان يشكل تحدياً تنموياً مختلفاً وذلك بسبب ضيق المساحة المتوافرة (365 كم^2 لحوالي 1,3 مليون نسمة) مما يجعله من أكثر الأماكن كثافة على الإطلاق، حيث يعيش معظم سكانه (حوالي 72,7%) في 8 تجمعات سكانية مزدحمة يزيد عدد السكان في كل منها على 50,000 نسمة.

وأظهر مسح التجمعات السكانية الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أواسط العام 2005، أن 184 تجمعا سكانيا لا يتوافر فيها شبكات مياه، أي 31% من التجمعات السكانية، ويبلغ عدد سكان هذه التجمعات حوالي 221 ألف نسمة (حوالي 6% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية)، ويذكر أن الأراضي الفلسطينية تعاني من مشكلة جدية في توفر مياه الشرب خلال الصيف، حيث تنقطع المياه عن التجمعات السكانية المربوطة بشبكة المياه العامة لفترات طويلة، وبشكل دوري. ولا توجد شبكات كهرباء في 65 تجمعا (11% من التجمعات السكانية)، بلغ عدد سكانها حوالي 18 ألف نسمة. أما بالنسبة للتخلص من المياه العادمة فإن 533 تجمعا سكانيا تستخدم الحفر الامتصاصية، أي 88% من التجمعات السكانية.

شكل 19: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة في نهاية عام 2005

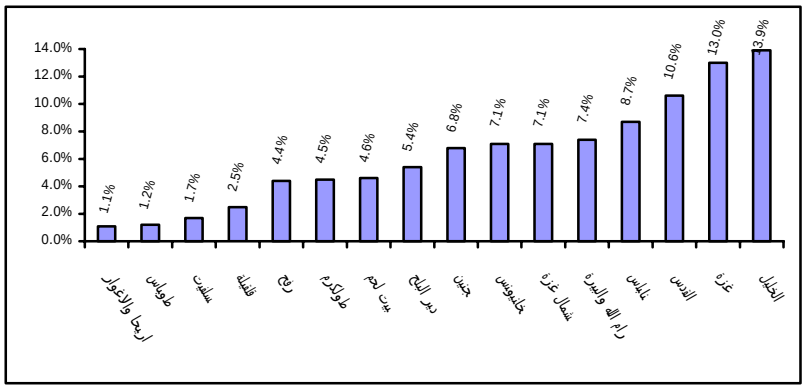

لمصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. الإسقاطات السكانية، تقديرات منقحة

[9] تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض مستمر لمعدلات الخصوبة على المستوى الوطني من 6,06 في العام 1994 إلى 4,9 ومن ثم إلى 4,6 في الأعوام 2000 و2004 على التوالي.

12-2 الزواج والطلاق

بلغ عدد عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية منذ بداية العام الحالي، وحتى نهاية شهر أكتوبر 2005، نحو 22,273 عقدا مقارنة مع 24,853 عقدا سجلت خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد توزعت عقود الزواج بواقع 12,421 عقداً في الضفة الغربية (55.8%)، مقابل 9,852 عقدا في قطاع غزة (44.2%).

وقد تساوى العمر الوسيط عند الزواج الأول خلال هذه الفترة من العام الحالي 2005 مع نفس الفترة من العام الماضي إذ بلغ للذكور 24.6 سنة، بواقع 25.1 سنة في الضفة الغربية و24.0 في قطاع غزة. كما بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث 19.3 سنة، حيث بلغ في الضفة الغربية 19.5 سنة مقابل 19.1 سنة في قطاع غزة.

وحول عدد وقوعات الطلاق المسجلة فقد بلغت في الأراضي الفلسطينية منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر أكتوبر 2005 نحو 3,145 واقعة مقارنة مع 3,407 واقعة سجلت خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد توزعت وقوعات الطلاق بواقع 1,801 واقعة في الضفة الغربية (57.3%)، مقابل 1,344 واقعة في قطاع غزة (42.7%).

13- ظروف المعيشة ومستوياتها

13-1 المساعدات الاجتماعية

تراجعت نسبة الأسر الفلسطينية التي تلقت مساعدات، خلال الربع الثالث العام 2005، مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، فقد تلقت 28.2% من الأسر، أو أحد أفرادها في الأراضي الفلسطينية، مساعدات اجتماعية خلال الربع الثالث العام 2005، أي تراجعت نسبة هذه الأسر بحوالي 27%. وكما يظهر من جدول 28 فإن التراجع كان أكبر في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة. ورغم ذلك بقيت نسبة الأسر التي ترى أنها بحاجة إلى المساعدة ثابتة تقريبا، حيث بلغت 70.5% في الربع الثالث (69.4% في الضفة الغربية و73.2% في قطاع غزة)، مقابل 71.1% في الربع الثاني (70.4% في الضفة الغربية و72.5% في قطاع غزة). أي أن نسبة كبيرة من الأسر التي تعتقد أنها بحاجة للمساعدة لم تحصل عليها، وخاصة في الضفة الغربية.

جدول 28: نسبة الأسر الفلسطينية التي حصلت على مساعدات حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2005

الربع	المنطقة		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الثاني	38.6	25.0	65.3
الثالث	28.2	16.1	55.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 14 (تموز-أيلول)، رام الله- فلسطين.

وتظهر البيانات تحسنا في قيمة المساعدات النقدية المقدمة للأسر، وتراجع قيمة المساعدات الغذائية مقارنة بـالربع الثاني من العام 2005. فقد بلغت القيمة الوسيطة للمساعدات[10] النقدية 87 دولارا أمريكيا في الربع الثالث مقابل 72 دولارا أمريكيا في الربع الثاني، وتراجعت القيمة الوسيطة للمساعدات الغذائية من 45 دولارا أمريكيا فـي الربـع الثاني 2005 إلى 38 دولارا أمريكيا في الربع الثالث من نفس العام. ومن جانب آخر، فقد بلغت نسبة الأسر التـي تلقت مساعدات بقيمة 100 دولار أو أكثر 17% من مجموع الأسر التي تلقت مساعدات خلال الربع الثالـث مـن العام 2005، وكانت هذه النسبة 15% الربع الثاني من نفس العام، وفي الوقت نفسه ازدادت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات أقل من 25 دولارا أمريكيا خلال الربع الثالث لتبلغ 29% بعد أن كانت 26% في الربع السابق.

وازدادت نسبة المساعدات الغذائية من إجمالي المساعدات المقدمة للأسر الفلسطينية خلال الربع الثالث العام 2005، فبلغت 61.2%، مقابل 51.1% في الربع الثاني من العام نفسه. وازدادت في نفس الوقت نسبة المساعدات النقدية، حيث بلغت 24.2% في الربع الثالث في حين كانت 18% في الربع الثاني. وجاءت هذه الزيـادة علـى حسـاب الأشكال الأخرى من المساعدات (تأمين صحي وتشغيل). ويلاحظ تركيز مقدمي المساعدات على الغذاء في قطـاع غزة، حيث مثلت المساعدات الغذائية 72.4% من مجموع المساعدات مقابل 10% مساعدات نقدية. في حين شكلت المساعدات النقدية 50.7% والغذائية 40.2% من إجمالي المساعدات في الضفة الغربية. وقد أبـدى 84.6% مـن الذين تلقوا المساعدات رضاهم عنها.

أما فيما يتعلق بمصادر المساعدات الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، فقد جاءت الأنروا في المركز الأول مـن حيث عدد مرات توزيع المساعدات، بتقديمها 55% من المساعدات. وجاءت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسـطينية في المركز الثاني بتقديمها لـ 18.9% من المساعدات، وقدمت نقابات العمـال 9.5%. وقـدم الأهـل والأقـارب والأصدقاء والجيران 10.8% من عدد مرات المساعدة، فيما قدمت مؤسسات أخرى دولية ومحلية 5.8%.

وبالنسبة لقيمة المساعدات المقدمة، فقد كانت مساعدات مؤسسات السلطة، (باستثناء وزارة الشؤون الاجتماعية) هي الأفضل، حيث بلغت القيمة الوسيطة لمساعداتها 156 دولارا أمريكيا، تليها مساعدات الأهل والأقارب (88 دولارا أمريكيا)، فمساعدات الأصدقاء والجيران (51 دولارا أمريكيا)، ومن ثم وزارة الشـؤون الاجتماعيـة (45 دولارا أمريكيا)، ثم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (38 دولارا أمريكيا). وأقلها من حيث القيمة كانت مساعدات الأحزاب السياسية (20 دولارا أمريكيا)، ومساعدات المؤسسات الخيرية (33 دولارا أمريكيا) ومسـاعدات لجـان الزكاة (32 دولارا أمريكيا).

13-2 حاجات الأسر الفلسطينية

ما زال الغذاء يحتل الأولوية الأولى من حيث احتياجات الأسر في الأراضي الفلسطينية في الربـع الثالـث 2005، حيث أشارت 45.3% من الأسر الفلسطينية أنها بحاجة للغذاء (كانت هذه النسبة 44.6% في الربع الثاني من نفس العام). ومن جهة أخرى ازدادت نسبة الأسر التي أفادت أنها بحاجة إلى المال من 14.8% في الربع الثـاني إلـى 19.1% في الربع الثالث، على حين تراجعت نسبة الأسر التي أفادت أنها بحاجة إلى عمل من 17% إلى 15.2% خلال نفس الفترة. وبقيت نسبة الأسر التي قالت إن أولوياتها توفير الأدوية والسكن متدنية (7.1% و4.8% علـى التوالي).

[10] أي قيمة المساعدة التي تقسم الأسر التي تلقت المساعدة إلى قسمين متساويين، أي أن نصفها تلقى هذه القيمة أو أقل والنصف الآخر تلقى هذه القيمة أو أكثر منها.

وتظهر البيانات اختلافا في أولويات الأسر المحتاجة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أفادت 51.9% من الأسر المحتاجة في الضفة الغربية، أنها بحاجة للغذاء كأولوية أولى، و19.4% أظهرت حاجتها للمال، و10.7% أظهرت حاجتها للعمل، وأظهرت نسب قليلة من الأسر حاجتها للمسكن والدواء. أما في قطاع غزة فقد أظهرت 31.1% من الأسر المحتاجة حاجتها للغذاء كأولوية أولى، و24.9% أظهرت حاجتها للعمل، و18.3% أظهرت حاجتها للمـال، وأظهرت نسب قليلة من الأسر حاجتها للمسكن والدواء. وتظهر الاحتياجات المختلفة للأسر المحتاجة بين الضـفة والقطاع التباين في تأثير الأزمة التي يواجهها المواطنون في كلتا المنطقتين من جهة، وآثار الدعم المقـدم لهـؤلاء المواطنين من جهة أخرى، ما يوجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم برامج المساعدات.

14- الأمن والعدالة والبيئة القانونية

14-1 البيئة القانونية

اعتدنا في الأعداد السابقة من المراقب الربعي أن نتناول القوانين الاقتصادية في مراحلها التشريعية المختلفة خـلال ثلاثة أشهر. وقد ارتأينا أن نغطي في هذا العدد ستة أشهر (وهي الفترة الممتدة من تموز وحتى نهاية العام 2005)، وذلك بسبب تحديد موعد الانتخابات التشريعية في 25 كانون الثاني من العام 2006، حيث باتـت أيـام المجلـس الحالي معدودة في انتظار انتخاب مجلس جديد.

وامتازت الفترة التي سيغطيها هذا العدد بارتفاع وتيرة القوانين ومشروعات القـوانين التـي اجتـازت المراحـل التشريعية اللازمة. إذ صدر خلال تلك الفترة ثلاثة عشر قانوناً في المجالات المختلفة، وتعلق معظمها بالتعـديلات الواجب إدخالها على قوانين الانتخابات والقانون الأساسي بغرض مواءمة تلك القوانين مع الرؤية التي تم الاتفـاق بشأنها بين مختلف القوى والفصائل الفلسطينية. وقد تم إصدار أربعة قوانين في المجال الاقتصادي، وهي التـأمين، ومعدل قانون التأمين، والمعاشات لقوى الأمن، وحماية المستهلك، وقانون مؤسسة إدارة وتنميـة أمـوال اليتـامى. إضافة إلى ثلاثة قوانين في الشأن القضائي، وهي المعدل لقانون السلطة القضائية، والمحكمة الدسـتورية، والـذي ينتظر في حال إقراره أن يعمل على الفصل في القضايا المتعلقة بدستورية القوانين وتنظيم العلاقة بـين السـلطات الثلاث في فلسطين، يضاف لها مشروع قانون التنفيذ.

كما أتم المجلس التشريعي القراءات اللازمة لاثنين من مشروعات القوانين، وهما الدين العام ومخصصات رئـيس السلطة الوطنية وتعويضاته، وقد أحيل المشروعان إلى رئيس السلطة لتوقيعهما، إلا انه لم يتم توقيعهما حتى تاريخ كتابة هذا الجزء.

وأقر المجلس التشريعي بالقراءة الثانية أربعة مشروعات قوانين، وهي المعدل للتقاعد العـام، والغـرف التجاريـة الصناعية الزراعية، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، والمجلس الطبي الفلسطيني. وتعد هذه التشريعات مهمـة جداً لأغراض إعادة بناء المؤسسات والأجسام الممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني وتنظيمها وتطويرها. وقد أحيلـت هذه المشروعات إلى مجلس الوزراء لطلب قراءة ثالثة، أو إحالتها إلى رئيس السلطة لتوقيعهـا وإصـدارها فـي الجريدة الرسمية.

ومن جهة أخرى، فقد قبل المجلس التشريعي بالمناقشة العامة العديد من مشروعات القوانين خـلال الفتـرة التـي يغطيها هذا العدد، ومن بينها مشروع قانون واحد يتعلق بالشأن الاقتصادي وهو مشروع قانون الامتياز الفلسطيني، ويُتوقع في حال استكمال الإجراءات التشريعية المتعلقة بهذا القانون أن يكون له اثر كبير في تنظيم وتأطير المسائل المتعلقة بمنح الامتياز للمرافق والخدمات العامة من قبل السلطات المركزية والإقليمية والمحلية.

جدول 29: مشروعات القوانين والقوانين ذات البعد الاقتصادي
في مراحلها التشريعية المختلفة

القانون / مشروع القانون	تاريخ الإصدار/ إجراء القراءة/ الإحالة
القوانين التي أقرها المجلس التشريعي وصادق عليها الرئيس وعددها 7	
مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى	2005/9/28
معدل لقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002	2005/10/11
التأمين	2005/10/13
معدل قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن رقم (16) لسنة 2004	2005/10/23
حماية المستهلك	2005/11/1
التنفيذ	2005/12/22
المحكمة الدستورية العليا	2005/12/29
مشروعات القوانين المقرة بالقراءة الثانية أو الثالثة ولم يوقعها رئيس السلطة وعددها 2	
الدين العام (ثالثة)	2005/11/19
مخصصات رئيس السلطة الوطنية وتعويضاته (ثانية)	2005/12/8
مشروعات القوانين المقرة بالقراءة الثانية والمحالة إلى مجلس الوزراء وعددها 4	
معدل قانون التقاعد العام	2005/11/30
الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية	2005/12/12
الغرف التجارية الصناعية الزراعية	2005/12/12
المجلس الطبي الفلسطيني	2005/12/19
مشروعات القوانين المقرة بالمناقشة العامة وعددها 1	
الامتياز الفلسطيني	2005/11/22
مشروعات القوانين المحالة للجان المجلس المختصة لإبداء الرأي فيها وعددها 5	
تنظيم مهنة الاختصاصيين الاجتماعيين	2005/8/23
معدل بعض أحكام قانوني الآثار القديمة رقمي (5) لسنة 29، و(51) لسنة 66	2005/8/23
الوكلاء التجاريين	2005/11/9
معدل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 98	2005/11/27
الانترنت والمعلوماتية	2005/11/27

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني

وقد أحال المجلس التشريعي إلى لجانه المختصة 8 مشروعات قوانين في العديد من المجالات، منها 5 مشـروعات في المجال الاقتصادي. ومن بين تلك المشروعات المعدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998، وبـالإطلاع علـى مسودة مشروع القانون الجديد تبين وجود اختلافات جوهرية مقارنة مع القانون الساري، وتجدر الإشارة إلى انه لن يتم البدء في الإجراءات المتعلقة بمشروع القانون الجديد إلا بعد الانتخابات التشريعية القادمة. وهناك مشروع قانون آخر مهم وقد أحيل إلى اللجنة المختصة وهو قانون الوكلاء التجاريين، والذي يعد من التشريعات الأساسـية التـي

تسهم في خلق بيئة استثمارية ملائمة ومشجعة، كما يتوقع أن يسهم هذا القانون في تنظيم الأمور المتعلقة بـالوكلاء التجاريين الفلسطينيين، كما سيعمل على تعزيز استقلالية الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال إعادة ترتيب العلاقة بين الوكلاء الفلسطينيين ونظرائهم الإسرائيليين، والشركات الأجنبية، وذلك على أساس تكافؤ الفـرص والمنافسـة المشروعة بين الأطراف المختلفة.

وبعد قبول مشروع قانون الكهرباء بالمناقشة العامة، تقرر تجميد إجراءات إقراره بالقراءة الأولى بسبب عدم توافر إجماع كاف من قبل النواب على إقراره بالقراءة الأولى، وحيث انه لا يجوز قبول المشروع بالمناقشة العامة ومـن ثم رفضه بالقراءة الأولى، فقد تم تأجيل البحث به إلى مرحلة لاحقة. كما أعيد مشـروع قـانون مركـز التجـارة الفلسطيني (Pal Trade) إلى اللجنة المختصة لإعادة دراسته، وذلك بعد أن قبل بالمناقشة العامة في جلسة سابقة.
قدّم مجلس الوزراء المجلس التشريعي مسودة لمشروع قانون الأراضي التي ستنسـحب منهـا قـوات الاحـتلال الإسرائيلي، إلا أن تلك المسودة أعيدت إلى مجلس الوزراء بسبب صدور مرسوم رئاسي ينظم الأحكـام المتعلقـة بموضوع هذه الأراضي.

ويعرض (جدول 29) القوانين، ومشروعات القوانين ذات الشأن المالي والاقتصادي في مراحلها التشريعية المختلفة خلال الفترة الممتدة من تموز وحتى بداية كانون الأول 2005.

14-2 سوء استخدام السلاح وأخذ القانون باليد

استمرت ظاهرة سوء استخدام السلاح، وأخذ القانون باليد، من قبل بعض المواطنين في الأراضي الفلسطينية، مـا أدى إلى وقوع العديد من المواطنين الأبرياء ضحية لهذه الظاهرة بين قتلى وجرحى. ورصد مركز غزة للحقـوق والقانون خلال الربع الثالث من العام 2005 مقتل 48 مواطنا فلسطينيا وإصابة 204 آخرين نتيجة لهذه الظـاهرة. كما تم تنفيذ 10 عمليات اختطاف مسلحة لمواطنين فلسطينيين وأجانب، وسجلت 23 حالة اعتداء علـى مؤسسـات حكومية وأهلية وبعض الممتلكات الخاصة.

تظهر البيانات السابقة ضعف أداء الحكومة الفلسطينية في مجال ضبط الأمن، وتوفير الأمن الشخصي للمـواطنين، أو توفير الحماية لمؤسساتها. فقد تكررت حالات اختطاف مسئولين فيها، ومهاجمة بعض مقارها، بما فيها الأمنية، دون اتخاذ إجراءات حازمة ضد المعتدين. كما أسهم ضعف أجهزة العدالة وإنفاذ القانون في تعزيز ظـاهرة أخـذ القانون باليد، بما فيها العودة إلى الثأر، وقتل النساء على خلفية شرف العائلة.

15- التعليم المدرسي

ازداد عدد المدارس في الأراضي الفلسطينية بـ 84 مدرسة في العام الدراسي 2006/2005 مقارنة بالعام الـذي سبقه، بزيادة مقدارها 3.8%. وما زالت ظاهرة المدارس التي تداوم على فترتين: صباحية ومسائية منتشـرة فـي الأراضي الفلسطينية. ومن جهة أخرى، ما زال عدد كبير من المدارس ورياض الأطفال تمارس نشاطاتها في أبنية مستأجرة، وفي العادة فإن هذه المباني تكون غير معدة للتدريس.

وبلغ عدد الطلبة في التعليم المدرسي حوالي 1,078 ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 2006/2005، أي بنسبة زيادة 3.3% مقارنة بالعام السابق. وبلغ معدل الزيادة السنوية خلال هذه الفترة حوالي 35 ألف طالـب. ويشـكل الطلبة حوالي 30% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية.

وفي نفس السياق، فقد ازداد عدد المعلمين بنحو 2,800 معلم في العام 2006/2005 مقارنة بالعام الذي سبقه، وبلغ 48674 معلما ومعلمة، أي ازداد عددهم بنسبة 6.1%. ويعمل 35,013 معلما في المدارس الحكومية. ويعـد هـذا العدد من المعلمين كبيرا من حيث الاحتياجات المالية والتدريبية والتأهيلية التي يستوجبه، وعلى الرغم من أن هـذا العدد غير كافٍ، إلا أن معدلات عدد الطلبة لكل معلم ما زالت مرتفعة في النظام التعليمي الفلسطيني (انظر جـدول 30).

جدول 30: بيانات أساسية حول التعليم المدرسي في الأراضي الفلسطينية، 2005/2004 و2006/2005

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب	معدل عدد الطلاب لكل شعبة		معدل عدد الطلاب لكل معلم
			المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية	
2004/2005	2192	1043935	35.6	30.6	26.8
2005/2006	2276	1078488	*34.8		22.2

المصدر: الصفحة الالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005/6/15.
* معدل المرحلتين

أما بالنسبة للوضع في مديريات التربية والتعليم فإن الجدول 31 يظهر أن مؤشرات معدل الكثافة الصفية، ومعـدل عدد الطلبة لكل معلم في الضفة الغربية أفضل منها في قطاع غزة، وكذلك فإن الجدول يظهر تمـايزا جـديا بـين مديريات الضفة الغربية لصالح مديريات الوسط (رام الله والبيرة والقدس).

جدول 31: توزع المدارس والطلبة والمعلمين على مديريات التربية والتعليم في الأراضي الفلسطينية، 2006/2005

المديرية	مدارس	طلبة	معلمون	شعب	طالب لكل معلم	طالب لكل شعبة
الأراضي الفلسطينية	**2276**	**1078488**	**48674**	**31001**	**22.2**	**34.8**
الضفة الغربية	**1715**	**637613**	**32186**	**20390**	**19.8**	**31.3**
جنين	130	44287	2225	1444	19.9	30.7
نابلس	234	93925	4346	2776	21.6	33.8
سلفيت	58	18444	1041	659	17.7	28.0
طولكرم	123	45849	2340	1419	19.6	32.3
قلقيلية	76	28456	1441	929	19.7	30.6
رام الله	206	77804	4348	2644	17.9	29.4
ضواحي القدس	96	27916	1603	1028	17.4	27.2
القدس	87	29945	1853	1091	16.2	27.4
بيت لحم	135	49272	2624	1602	18.8	30.8

المديرية	مدارس	طلبة	معلمون	شعب	طالب لكل معلم	طالب لكل شعبة
أريحا	26	10902	533	347	20.5	31.4
الخليل	253	100709	4601	2990	21.9	33.7
جنوب الخليل	175	66528	3080	2077	21.6	32.0
قباطية	116	43576	2151	1384	20.3	31.5
قطاع غزة	**561**	**440875**	**16488**	**10611**	**26.7**	**41.5**
غزة	210	154251	5877	3748	26.2	41.2
شمال غزة	100	83474	3106	2010	26.9	41.5
خان يونس	102	80496	2996	1906	26.9	42.2
رفح	70	55762	2034	1333	27.4	41.8
الوسطى	79	66892	2475	1614	27.0	41.4

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

16- الصحة

16-1 الرعاية الصحية الثانوية

باستعراض واقع الخدمات الصحية الفلسطينية، وخاصة تلك المقدمة من وزارة الصحة، يتبين أن عدد المستشـفيات في الأراضي الفلسطينية بلغ 77 مستشفى العام 2004، بطاقة سريرية قدرها 4824 سريراً، وبمعدل سعة سريرية تبلغ 62.56 سريراً لكل مستشفى. وبلغ عدد المستشفيات الحكومية 22 مستشفى تحتوي على 2,735 سريراً، بنسبة قدرها 56.7% من إجمالي عدد الأسرة في المستشفيات. وبصفة عامة فإن هناك 2.12 مستشفى لكـل 100 ألـف نسمة، و0.3 مستشفى متخصص لكل 100 ألف نسمة من السكان. وكانت نسبة إشغال الأسرة الإجماليـة 81.1% للمستشفيات الحكومية، و47.9% للمستشفيات غير الحكومية، كما بلغ معدل المكوث في المستشفيات الحكومية 2.6 يوماً.

16-2 الرعاية الصحية الأولية

وبخصوص الرعاية الأولية، فقد تبنت وزارة الصحة نظام الرعاية الصحية الأولية الشاملة لتكون الأسـاس للنظـام الصحي الفلسطيني، حيث إنها تقدم الخدمات الصحية الأولية التالية لكافة شرائح المجتمـع: خـدمات صـحة الأم والطفل، خدمات رعاية الحوامل، خدمات الصحة النفسية، الصحة السنية، الصحة المدرسية وصحة البيئة مع تفعيل الدور الإيجابي للتثقيف الصحي.

وازداد عدد مراكز الرعاية الأولية الحكومية من 200 مركز في العام 1993 لتصل إلى 413 مركزاً فـي العـام 2004، منها 56 مركزاً في قطاع غزة و357 مركزاً في الضفة الغربية، بنسبة زيادة بلغت 106%.

وترى وزارة الصحة الفلسطينية أن هذه المراكز موزعة توزيعا عادلا حسب الكثافة السكانية. وبلغ معدل السـكان لكل مركز صحي ما يقارب 5000 نسمة لكل مركز، علماً أن الوزارة خصصت 22.1% من ميزانيتها لدعم قطاع الرعاية الصحية الأولية، وفق البيانات الصادرة عنها.

أما في مجال الصحة المدرسية، فقد قامت الوزارة بإدخال برامج الصحة المدرسية ضمن نظام الرعاية الأولية الذي بدأ العمل به منذ العام 1994. وتشمل خدمات الصحة المدرسية الفحص الجسدي للطلبة في المستوى الأول والسابع والعاشر بهدف الكشف المبكر عن الأمراض إن وجدت بين الطلبة. كذلك فإن طواقم الصحة المدرسية تركز علـى صحة الفم والأسنان من خلال الفحص الدوري للطلبة. وتولي طواقم الصحة المدرسـية أهميـة كبيـرة للتثقيـف الصحي، وبلغت نسبة تغطية الطلبة المشمولين بخدمات الصحة المدرسية 96.1% من إجمالي الطلبة (95% غـزة و98.4% الضفة).

وركزت الوزارة على صحة الأم والطفل، فقامت بتعزيز أهمية الولادات في المؤسسات الصحية حيث بلغت نسـبة الولادات في المستشفيات 84% من إجمالي الولادات، وهذا يؤكد أن غالبية النساء يخترن الولادة فـي المستشـفيات بصفة عامة، ومستشفيات وزارة الصحة بصفة خاصة. وتقوم مراكز وزارة الصحة بتطعيم الحوامل ضد "الكـزاز" لمنع انتشار مرض التيتانوس بين الأطفال حديثي الولادة، حيث تلقت 45.2% من النساء الحوامل هذا الطعم خلال العام 2004.

وبلغ عدد عيادات الوزارة التي تقدم خدمات صحة الطفل العلاجية والوقائية 195 عيادة في الضـفة الغربيـة و34 عيادة في قطاع غزة، ويجري تقديم العلاج المجاني للطفل حتى سن ثلاث سنوات، ويتم تزويده بمركبـات الحديـد وفيتامين (أ و د)، إضافة إلى مراقبة نمو الطفل التي تتم في مراكز الرعاية الأوليـة. كمـا أن برنـامج التطعـيم الوطني، يشمل تطعيم الرضع والأطفال ضد الأمراض المعدية مثل السل الرئوي، والتهاب الكبد الوبائي B ، وشلل الأطفال، والحصبة، والحصبة الألمانية، والنكاف، والتيتانوس، والخناق، والدفتريا، وتتراوح نسبة التغطية الإجمالية لتطعيم الرضع والأطفال ما بين 95.4% إلى 100%.

وأدخلت وزارة الصحة برامج صحية جديدة بهدف تطوير الخدمات المقدمة للأطفال، من أهمهـا: برنـامج الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة (IMCI) والذي تم من خلاله تنفيذ حوالي 31 مسافاً تدريبياً شمل 487 طبيباً وممرضة، واستكمال التدريب على الدلائل المتعلقة بالموضوع. تشرف الوزارة على العديد من المشروعات التطويرية بهـدف النهوض بالبنية التحتية للرعاية الصحية الأولية منها: مشروع دعم خدمات الصحة الإنجابية بهدف تطوير صـحة الأطفال، ومشروع دعم خدمات الصحة النفسية المجتمعية، وإنشاء وتطوير التغذية بوزارة الصحة، ومشروع دعـم صحة الأم والطفل والتغذية بهدف تعزيز ودعم صحة الأمومة والطفولة والتغذية للشعب الفلسطيني، وكـذلك دعـم مراكز الرعاية الأولية في قطاع غزة، وغير ذلك من المشروعات.

وبصورة عامة فقد ازداد عدد المراكز الصحية الأولية في الأراضي الفلسطينية من 616 مركزا في العـام 2003 إلى 713 مركزا في العام 2004، وازداد عدد المراكز الحكومية من 391 إلى 413 مركزا في نفس الفترة.

16-3 التأمين الصحي الحكومي

أظهرت بيانات وزارة الصحة الفلسطينية أن التأمين الصحي الحكومي يغطي 55.9% من العائلات في فلسطين (21.4% مدفوع و29.5% مجاني)، وتزيد نسبة التغطية في قطاع غزة عن الضفة الغربية. فقد بلغت نسبة العائلات التي يشملها التأمين الصحي الحكومي في الضفة الغربية 53% (21.4%، 31.6% مجاناً)، وفي قطاع غزة يغطي التأمين الصحي الحكومي 62.3% من العائلات (35.3% مدفوع، 27% مجاني)، علماً أن أعداد بطاقات التامين الصحي الممنوحة للعاطلين عن العمل خلال انتفاضة الأقصى بلغت 360 ألف بطاقة حتى نهاية العام 2004.

وهذا ما أكدته، أيضا، بيانات المسح الصحي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تبين أن التأمين الصحي الحكومي يغطي 52% من السكان لعام 2004، ويمثل ذلك زيادة بـ 4% مقارنة بنتائج المسح الصحي للعام 2002.

17- الإجراءات الإسرائيلية

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد الشهداء الفلسطينيين بلغ 3891 شهيدا خلال الفترة من 2000/9/28 إلى 2005/9/27، منهم 219 امرأة. وبلغ عدد شهداء قطاع غزة 2033 شهيدا، وفي الضفة الغربية 1719، والباقي من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 ومن خارج فلسطين. وكان العام 2002 أكثر أعوام الانتفاضة دموية، حيث استشهد فيه 1189 شهيداً، يليه العام 2004 الذي استشهد فيه 862 شهيداً. وبلغت نسبة الأطفال من إجمالي الشهداء نحو 20%. وتسببت إجراءات الاحتلال المضادة للانتفاضة في جرح نحو 30 ألف فلسطيني، ربعهم جرحوا برصاص حي. (www.pcbs.gov.ps)

وصعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءاتها المضادة للانتفاضة الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2005. كما كثفت من هجماتها على الأماكن المدنية، والتجمعات السكنية، مستخدمة الطائرات، وتسببت هذه الهجمات في إيقاع خسائر بشرية ومادية كبيرة في صفوف المدنيين الفلسطينيين. فقد بلغ عدد الشهداء خلال الربع الثالث 70 شهيداً، من بينهم 22 طفلا. وتضمنت قائمة الشهداء 23 فلسطينيا جرى اغتيالهم على يد وحدات خاصة إسرائيلية، أو بوساطة الطائرات. وجرح ما يزيد على 684 مواطناً فلسطينيا، من بينهم 101 من الأطفال. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الأجانب المتضامنين مع الفلسطينيين، مما تسبب في جرح حوالي 55 منهم. وكذلك واصلت استهداف الصحافة، حيث تسبب القمع الإسرائيلي في إصابة 12 صحفيا بجروح مختلفة.

17-1 عوائق الحركة والتنقل

استمرت إجراءات الاحتلال المعيقة لحرية الحركة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2005، فقد استمر عزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، كما عززت من عزل القدس الشرقية عن ضواحيها، وعن باقي الأراضي الفلسطينية. واستمرت سياسة الحواجز الدائمة والمفاجئة.

ويشير تقرير مجموعة الرقابة الفلسطينية، حول الانتهاكات الإسرائيلية، إلى استمرار عرقلة مرور المسافرين والمركبات على مداخل مدن الضفة الغربية، حيث يوجد حاجزان ثابتان على مدخل القدس ويجري تطويرهما ليصبحا معبرين حدوديين (خاصة حاجز قلنديا)، ومنعت قوات الاحتلال الإسرائيلي المركبات من عبور البوابة الحديدية على المدخل الوحيد لمدينة طولكرم، كذلك أغلق مدخل حوارة (مدخل نابلس) مرة واحدة كليا، و6 مرات جزئيا أمام حركة الفلسطينيين، كما أغلقت الحواجز على المفارق الرئيسية التي تربط محافظات الضفة الغربية بعضها ببعض لفترات مختلفة. ورصدت مجموعة الرقابة 1376 حاجزا مفاجئا في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2005.

17-2 عوائق الحصول على الخدمات الصحية

ما زالت الإجراءات الإسرائيلية المضادة للانتفاضة تشكل عائقا جديا أمام حصول الأسر الفلسطينية على الخدمات الصحية في الربع الثالث من العام 2005. وتشير البيانات في الجدول 32 إلى أن الحصار الإسرائيلي ما زال سببا رئيسيا في عدم حصول الأسر الفلسطينية على الخدمات الطبية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك ما زالت الحواجز العسكرية تعيق وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الطبية في الضفة الغربية، في حين تراجعت نسبة الأسر التي أفادت أنها لا تستطيع الوصول إلى الخدمات الصحية بشكل ملحوظ في قطاع غزة، ويعود ذلك إلى الانسحاب الإسرائيلي من القطاع خلال الربع الثالث من العام 2005. ومن جهة أخرى ما زالت الأوضاع الاقتصادية تؤثر سلبا على إمكانية حصول الفلسطينيين على الخدمات الطبية، وهذا ما أشارت له نحو نصف الأسر الفلسطينية التي أفادت أن ارتفاع تكاليف العلاج تعيق حصولها على الخدمات الصحية.

جدول 32: نسبة الأسر الفلسطينية التي واجهت عوائق في الحصول على الخدمات الصحية حسب المنطقة، في الربعين الثاني والثالث 2005

العوائق التي واجهتها الأسرة في الحصول على الخدمات الطبية	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث
ارتفاع تكاليف العلاج	52.5	45.4	48.7	44.7	59.9	46.9
الحصار الإسرائيلي	37.9	37.7	47.1	42.0	19.8	28.3
الحواجز العسكرية الإسرائيلية	41.9	34.0	51.1	47.7	23.8	3.4
بعد المركز الصحي	32.0	31.2	34.3	33.8	27.4	25.2
عدم تمكن الكادر الطبي من الوصول إلى المركز الصحي	25.8	25.8	27.6	25.8	25.5	25.6
جدار الضم والتوسع	14.5	12.2	21.9	17.7	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 13 (نيسان- حزيران)، الدورة 14 (تموز-أيلول). رام الله- فلسطين.

وأظهر تقرير صادر عن وزارة الصحة الفلسطينية، بمناسبة مرور خمس سنوات على بدء انتفاضة الأقصى، أن عدد الفلسطينيين الذين جرى اغتيالهم، خلال سنوات الانتفاضة، بلغ 330 شهيدا، وبلغ عدد المرضى الذين استشهدوا على الحواجز الإسرائيلية 129 شخصا، واضطرت 61 سيدة للولادة على الحواجز العسكرية. فيما

استشهد 35 من أفراد الأطقم الطبية أثناء قيامهم بعملهم، وجرح 443 فـردا، وتعرضـت 133 سـيارة إسـعاف للاعتداء، و38 سيارة إسعاف جرى تدميرها كليا، وسجلت 349 حالة اعتداء على مستشفيات ومؤسسـات طبيـة. وتسببت الإصابات التي تعرض لها الفلسطينيون نتيجة اعتداءات جيش الاحتلال ومستوطنيه في إعاقـة دائمـة أو مؤقتة لحوالي 6200 فلسطيني، منهم 2660 طفلاً.

17-3 اعتداءات المستوطنين

تعددت أشكال اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين، وشملت عمليات الدهس في الشـوارع، وخاصـة الأطفال والمسنين والنساء، وإطلاق النار وإحراق الأشجار وتجريف الأراضي وتسييجها بأسلاك شائكة. وقد رصد مركز غزة للقانون أكثر من 60 اعتداء على المدنيين الفلسطينيين من قبل المستوطنين خلال الربع الثالث من العام 2005، كان من نتائجها مقتل 8 فلسطينيين، والاعتداء على 12 طفلاً، و6 نساء، ومهاجمة 15 منـزلاً، وشـملت اعتداءات المستوطنين كذلك مؤسسات صحفية وطواقم طبية، ومؤسسات فلسـطينية عامـة. وتتركـز اعتـداءات المستوطنين ضد التجمعات السكانية العربية المحيطة بالمستوطنات، أو على الشوارع الالتفافية (مركز غزة للقانون، تقارير شهرية).

17-4 جدار الفصل العنصري

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في أعمال تجريف الأراضي الزراعية لصالح جدار الفصل العنصـري، كمـا واصلت سياسة مصادرة الأراضي بوساطة أوامر عسكرية إسرائيلية تقدم لأصحاب هذه الأراضي التي سوف يمـر من خلالها الجدار. وتركزت أنشطة بناء الجدار خلال الربع الثالث من العام 2005، في منطقة القدس، وبدأت فـي بناء مراحل جديدة من الجدار في منطقة سلفيت، وبيت لحم، والخليل.

17-4-1 التجمعات المتضررة

تشهد منطقة القدس تسريعا لعملية بناء الجدار بهدف استكمال عزل المدينة عن عمقها في الضفة الغربية، قبل تنفيذ خطة الفصل الإسرائيلية. وتسعى السلطات الإسرائيلية من خلال هذه الإجراءات إلى تحويل المستوطنات القريبة من القدس إلى أحياء "يهودية". وتشير الإحصاءات إلى أن عدد المستوطنات في محيط مدينة القدس يبلغ 31 مستوطنة، منها 11 مستوطنة داخل حدود البلدية الحالية التي تسيطر عليها قوات الاحتلال، و20 مستوطنة خارج حدود تلـك البلدية.

وتتواصل أعمال البناء الإسرائيلية على أراضي المواطنين في المنطقة التي تمتدّ حتى بلدتي حزما وعناتـا، حيـث سيمرّ الشارع الالتفافي ليربط المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين في شمال القـدس المحتلـة، وخاصـة مستوطنات النبي يعقوب وبسجات زئيف وعنانوت، بعضها مع بعض.

واستمرت أعمال استكمال الجدار في بلدة الرام وضاحية البريد والمنطقة المحيطة بها من أجل إغلاقها، وفتح منفـذٍ واحد لها شمال الرام. الأمر الذي سيضع السكان في 9 قرى واقعة شمال غربي القدس في سجن كبيـر، بحيـث لا يتمكّنون فيها من التواصل مع مدارسهم و مراكز أعمالهم، أو الوصول إلى المستشفيات والعيادات الطبية.

17-4-2 تهجير السكان ومصادرة الأراضي بسبب الجدار

صادقت الحكومة الإسرائيلية نهائياً على مسار الجدار الفاصل في محيط القدس الشرقية بتاريخ 2005/7/10، ومن شأن هذه القرارات، في حال تنفيذها، عزل 55 ألف مقدسي عن مدينتهم، كما سيعزل القدس عن بقية الضفة الغربية. وقد صادق المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية بتاريخ 8/24 على قرار حكومي ببدء بناء جدار الفصل في قطاع كبير من المسار المحيط بمستوطنة "معاليه ادوميم" الواقعة شرق مدينة القدس. وسيمتد الجدار في هذه المنطقة إلى عمق 14 كيلو متر في الضفة الغربية في منطقة يبلغ عرض الضفة الغربية فيها (30) كيلو مترا، وهو ما يؤدي إلى عزل جنوب الضفة عن وسطها. وقامت قوات الاحتلال بمصادرة (1800) دونم من أراضي قرى الطور، والزعيم، والسواحرة، وأبو ديس والعيزرية خلال الربع الثالث من العام الحالي. وتجدر الإشارة إلى أنه في حال تنفيذ القرارات العسكرية الأخيرة فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى ضم نحو 62 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية لحساب مستوطنات "معاليه أدوميم، وميشور ادميم، ومتسبه يهودا، وكفار أدوميم، وكيدار، وألون، ونفيه برات وعلمون"، وبذلك فإن هذه المنطقة، ومعها القدس الشرقية المحتلة، ستشكل منطقة نفوذ هي ضعف منطقة نفوذ مدينة تل أبيب التي تعد أكبر مدينة إسرائيلية. (http://www.hrinfo.net)

سيواجه آلاف الفلسطينيين في الغالب صعوبات في الاستمرار في العيش في منازلهم

أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة التابع للأمم المتحدة تحليلا أوليا لآثار مسار جدار الفصل الإسرائيلي المعدل على الفلسطينيين في أواخر شباط 2005، ومما ورد في التقرير:

- عند الانتهاء من بناء الجدار، وفقا لما هو مخطط له، سينحصر 571 ألف دونم بين الجدار والخط الأخضر (خط حدود ما قبل 5 حزيران 1967)، أي ما نسبته 10.1% من أراضي الضفة الغربية. وتعد الأراضي المحصورة بين الخط الأخضر والجدار من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وهي تشكل بيتا ومأوى لأكثر من 50 ألفا يسكنون في 38 قرية وبلدة.
- سيؤثر الجدار على الفلسطينيين القاطنين شرق الجدار، والذين قد يضطرون إلى عبوره من أجل الوصول إلى مزارعهم، وأماكن العمل، والخدمات المختلفة، وعلى سبيل المثال يعيش 500 ألف فلسطيني على بعد كيلو متر واحد من الجدار. وقد قام الجيش الإسرائيلي بمنع البناء على مدى 150-200 متر من جهة الضفة من الجدار.
- المسار المخطط في منطقة معاليه أدوميم سيقيد حرية التنقل بين المناطق الشمالية والجنوبية في الضفة الغربية، حيث سيمنع الجدار الفلسطينيين من استخدام الشوارع في تلك المنطقة. وكذلك سيؤدي إلى تشديد القيود على الفلسطينيين الذين يقطنون في القدس فيما يتعلق بالخروج من القدس.
- الفلسطينيون الذين يعيشون في المناطق المغلقة يضطرون لعبور بوابات مركبة في الجدار للوصول إلى الأسواق، والمدارس، والمستشفيات، وكذلك للمحافظة على الروابط العائلية. وقد رصد طاقم موظفي الأمم المتحدة وجود 63 بوابة مركبة في الجدار، يستطيع الفلسطينيون استخدام 25 منها إذا ما كان بحوزتهم التصريح الملائم.
- وحسب سياسة التصاريح الإسرائيلية، ينتظر الفلسطينيون الذين يسكنون في المناطق المغلقة مستقبلا غير واضح من ناحية حياتهم الشخصية ووضع أراضيهم. وعليهم الحصول على تصاريح كي يسمح لهم بأن يستمروا في العيش في بيوتهم. وهذه التصاريح صالحة لمدة سنة. وحسب القوانين الإسرائيلية فإن المواطنين الإسرائيليين، واليهود الذين يحق لهم العودة حسب قانون العودة الإسرائيلي، معفون من هذه الإجراءات. إذا سرت الأوامر العسكرية على الأجزاء الجديدة من الجدار سيواجه آلاف الفلسطينيين في الغالب صعوبات في الاستمرار في العيش في منازلهم.

- في المناطق التي بني فيها الجدار يواجه الفلسطينيون مشاكل اقتصادية، وصعوبات في فلاحة أراضيهم ورعاية قطعانهم، ومتابعة أعمالهم للحصول على رزقهم اليومي. كما قطع الجدار المواطنين عن المدارس والجامعات والمراكز الصحية التخصصية.
- الضرر الذي نتج عن تدمير الأراضي والممتلكات كنتيجة لبناء الجدار يؤثر على قدرة الفلسطينيين في التغلب على أزمتهم حتى في حال طروء تحسن على الوضع السياسي.
- نتيجة بناء الجدار ينقطع الوصال الاجتماعي بين الفلسطينيين، إذ يقسم هذا الجدار التجمعات السكانية، ويعزل المواطنين عن أقاربهم، ويمنعهم من مواصلة علاقاتهم الاجتماعية.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة- الأمم المتحدة
مسار الجدار- شباط 2005: تحليل تمهيدي للتأثيرات الإنسانية

5-17 الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية

أفاد تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين بوجود 8500 أسير فلسطيني في السجون والمعتقلات الإسرائيلية في نهاية الربع الثالث من العام 2005، ويتوزع هؤلاء على 25 سجنا ومعتقلا ومركز توقيف. ويتقاضى 6057 أسيراً رواتب من وزارة شؤون الأسرى والمحررين، وبلغت قيمة الرواتب التي تلقاها الأسرى خلال شهر آب 2005 حوالي 2.3 مليون دولار أمريكي، أي بمعدل 380 دولاراً للأسير الواحد. ويتقاضى 1100 أسير رواتب من وزارة المالية، نظرا لكونهم يعملون في الأجهزة الأمنية، أو في وظائف مدنية في السلطة الوطنية.

جدول 33: الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، أيلول 2005

المنطقة	معتقلون قبل الانتفاضة	اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى	الإجمالي	النسبة (%)
الضفة الغربية	409	7801	8210	92.7
قطاع غزة	171	479	650	7.3
الإجمالي	580	8280	8860	100

المصدر: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، 2005. التقرير الشهري- تقرير شهر أيلول.

وتظهر البيانات زيادة كبيرة في عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية خلال العام 2005 مقارنة بالعام الذي سبقه، حيث كان عددهم 6206 أسير. وبلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات اللواتي اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى 400 أسيرة، وما زال 116 أسيرة منهن رهن الاعتقال، منهن 7 أسيرات أعمارهن أقل من 18 سنة.

وفيما يتعلق بالأطفال الأسرى، فقد جرى اعتقال 3500 طفل منذ بداية انتفاضة الأقصى، ومازال 312 طفلا منهم في الأسر، ويشكلون ما نسبته 3.5% من إجمالي عدد الأسرى، وقد تعرض 99% من الأطفال الأسرى إلى التعذيب. ويظهر الجدول 34 توزع الأطفال الأسرى حسب عمرهم الآن.

جدول 34: الأطفال الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية
حسب العمر، نهاية أيلول 2005

الفئة العمرية	عدد الأطفال
12-14 سنة	8
15-16	92
17-18	212
المجموع	**312**

المصدر: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، 2005. تقرير خاص عن الأطفال الأسرى.

وأفادت تقارير وزارة شؤون الأسرى والمحررين أن إجمالي عدد المعتقلين الفلسطينيين، الذين جرى توثيق اعتقالهم، خلال انتفاضة الأقصى، بلغ 33,383 معتقلاً حتى أواخر أيلول 2005، ولا يشمل هذا العدد المعتقلين الذين مكثوا في الاعتقال لساعات أو أيام. وقد جرى اعتقال 4,123 فلسطينيا خلال الفترة 2004/9/29 و2005/9/26 (العام الخامس للانتفاضة)، وهو نفس العدد تقريبا الذي جرى اعتقاله خلال العام الرابع للانتفاضة.

وأفاد تقرير الوزارة أن الاعتقالات لم تقتصر على فئة أو شريحة محددة، بل طالت حملات الاعتقال الأطفال والشيوخ والشباب، والفتيات والنساء كما طالت عائلات بأكملها. واستخدمت أشكال متعددة من الاعتقال، بما فيها اختطاف المواطنين بشكل واسع عن طريق القوات الخاصة المتنكرة بزي عربي والذين يطلق عليهم "وحدات المستعربين"، كما تحولت المعابر والحواجز العسكرية المنتشرة على الطرق ومداخل المخيمات والمدن إلى كمائن لاصطياد المناضلين.

18- أثر الإجراءات الإسرائيلية على أوضاع الأسر الفلسطينية

بينت نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في الأراضي الفلسطينية، استمرار حالة التردي في أوضاع الأسر الفلسطينية الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2005. إذ ما زالت معدلات الأسر التي فقدت معظم دخلها كبيرة، حيث أفادت 47.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية أنها فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الانتفاضة (57.0% في الضفة الغربية و58.3% في قطاع غزة). ومقارنة بالربع الثاني من العام 2005 فإن البيانات تظهر تحسنا في هذا المجال، حيث كانت نسبة الأسر التي فقدت أكثر من نصف دخلها 62.6% في الأراضي الفلسطينية (61.3% في الضفة الغربية و65.6% في قطاع غزة).

ويمثل تراجع الإنفاق على الاحتياجات الضرورية أحد الآثار المهمة المترتبة على تراجع الدخل. فقد أفادت 51% من الأسر الفلسطينية أنها خفضت نفقاتها خلال فترة تشرين الثاني 2004 وأيلول 2005 (حسب بيانات الربع الثالث 2005) [11]. ويظهر الجدول 35 أن نسبة الأسر التي اضطرت إلى هذا الإجراء في الضفة الغربية أكبر منها في

[11] يتم جمع بيانات نسبة الأسر التي خفضت إنفاقها على الاحتياجات الضرورية ربعيا، من خلال سؤال: هل خفضت الأسرة انفاقها على الاحتياجات الأساسية خلال العام الماضي؟

قطاع غزة، ولا تعكس هذه المعطيات تحسنا نسبيا في أوضاع الأسر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، بقدر ما تظهر تأثير المساعدات الاغاثية التي جرى تركيزها في قطاع غزة بصورة أكبر من الضفة من جهة، والى استنفاد قدرة الأسر في القطاع على تخفيض إنفاقها من جهة أخرى. وتشير الأرقام الواردة في الجدول إلى زيادة في نسبة الأسر التي خفضت إنفاقها مقارنة ببيانات الربع الثاني من العام 2005، حيث أفادت 48.7% من الأسر الفلسطينية أنها خفضت من إنفاقها في الربع الثاني (51.3% في الضفة الغربية و43.7%في قطاع غزة)، مقارنة بـ 51% خلال الربع الثالث (52.8% في الضفة الغربية و47% في قطاع غزة). ويبين الجدول 35 أن تخفيض الإنفاق تركز على الملابس والغذاء والمسكن.

جدول 35: الأسر الفلسطينية التي خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية منذ تشرين الأول 2004 وحتى أيلول 2005[12]

	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها بشكل عام	51.0	52.8	47
نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على: (من الأسر التي خفضت نفقاتها)			
الملابس	95.6	94.2	99.0
الغذاء	96.9	85.3	91.0
المسكن	81.6	81.8	80.9
الصحة	66.0	65.5	67.2
التعليم	61.5	61.4	61.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة 14 (تموز- أيلول). رام الله- فلسطين.

تظهر البيانات أن تخفيض الإنفاق على الطعام شمل كمية الأغذية ونوعيتها التي تناولتها الأسرة الفلسطينية. فقد أفادت 96.6% من الأسر الفلسطينية التي خفضت نفقاتها على الغذاء أنها خفضت نوعية الطعام (96.3% في الضفة الغربية و97.3% في قطاع غزة)، وأفادت 83.4% أنها خفضت كمية الطعام (85.9% في الضفة و77.5% في القطاع).

ومن جهة أخرى، يبين الجدول 36 تراجعا في نسبة الأسر التي أفادت أنها تستطيع الصمود أكثر من سنة، وتلك التي أفادت أنها تعاني من أوضاع صعبة ولا تعرف كيف توفر احتياجاتها الأساسية خلال الربع الثالث من العام 2005 مقارنة بالربع الثاني منه. وتشير البيانات إلى تراجع كبير في أوضاع أسر الضفة الغربية مقارنة بأسر قطاع غزة، فقد تراجعت نسبة الأسر التي تستطيع الصمود لأكثر من سنة في الضفة الغربية بنسبة كبيرة (تراجعت من 29.7% الربع الثاني إلى 17.6% الربع الثالث)، وازدادت نسبة الأسر ذات الأوضاع الصعبة من 15.4% إلى 16.2% خلال نفس الفترة. في حين كان اتجاه التغير في القطاع مغايرا، حيث تراجعت نسبة الأسر ذات الأوضاع الصعبة وتراجعت أيضا نسبة الأسر التي تستطيع الصمود أكثر من سنة. وتوجب هذه البيانات إعادة النظر في تخصيص المساعدات بين المناطق.

[12] وفقاً لبيانات مسح الأسر في الربع الثالث

جدول 36: نسبة الأسر التي تستطيع الصمود لأكثر من سنة والأسر التي تعاني من أوضاع صعبة خلال الربعين الثاني والثالث 2005

المنطقة	الربع الثاني 2005	الربع الثالث 2005
نسبة الأسر التي تستطيع الصمود أكثر من سنة(%)		
الأراضي الفلسطينية	33.9	24.0
الضفة الغربية	29.5	17.6
قطاع غزة	42.6	37.8
نسبة الأسر التي تعاني من وضع صعب ولا تعرف كيف توفر احتياجاتها الأساسية (%)		
الأراضي الفلسطينية	14.7	14.5
الضفة الغربية	15.4	16.2
قطاع غزة	13.2	10.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح أثر الإجراءات الإسـرائيلية علـى الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية:الدورة 14 (تموز-أيلول). رام الله- فلسطين.

أما بالنسبة للوسائل التي استخدمتها الأسر الفلسطينية للصمود اقتصاديا خلال الفترة من تشرين الأول 2004 إلـى أيلول 2005، فقد اعتمد معظمها على دخل الأسرة بصورة رئيسـية (83.7%)، وقامـت 63.4% بتأجيـل دفـع الفواتير، وخفضت 51.4% من نفقاتها، ولجأت 48.7% إلى الاستدانة من أفراد، وباعـت 25.6% مـن الأسـر الفلسطينية مجوهرات، واستخدمت 18.7% مدخراتها. فيما مثلت المساعدات من العائلة، والأصدقاء آليـة رئيسـية لصمود 20% من الأسر. ولجأت نسب أقل من الأسر إلى الاقتراض من مؤسسات، وبيع مقتنيات المنزل، وزراعة الأرض.

Palestine Monetary Authority
(PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics
(PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute
(MAS)

Economic & Social Monitor

Fourth Quarter 2005

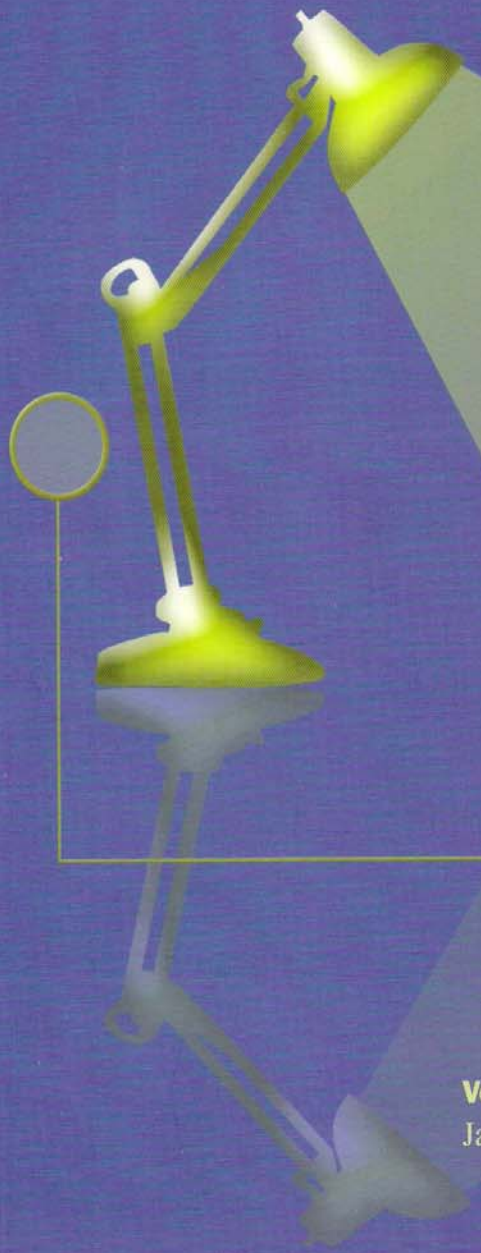

Volume (4)
January 2006

Participated in this issue:

Basim Makhool (Editor)

Research Team:

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Ibrahim Hantash (Coordinator)

Hassan Ladadweh	Fause Ersheid	Yousef Adwan
Riyad Al-Halees	Sara Al-Haj Ali	Asrar Zahran

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):

Sufian Barghouthi (Coordinator)

Amina Khasib	Abdel Afu Juma'	Suha Kanaan
Mohammad Dureidi	Aisar Tumeh	Mahmoud Malk
Hani Al-Ahmad		

From Palestine Monetary Authority

Mohammad Aref (Coordinator)

Amin Abu Hazeem	Shaher Qaryouti	Jamal Khanfar
Majdolen Farhaneh	Khalida Omran	

Copyright
© 2006 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.org.ps

© 2006 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2406340
Fax: +972-2-2406343
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps

© 2006 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.gov.ps

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* was funded by Palestine Monetary Authority, the Ford Foundation, and the Core Funding Group (CFG) of the PCBS

January, 2006

FOREWORD

The publication of this issue of the Economic and Social Monitor marks a full year that the monitor has been published on a quarterly basis. As regular readers know, the monitor is now the fruit of collaboration between three partners: the Palestine Monetary Authority (PMA), the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) and the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). This triangular partnership was founded on common principles of independence and a commitment to produce top quality scientific research and reliable data.

The partnership has proven its ability to coordinate research efforts between the three institutes to provide decision-makers and other interested parties with valuable information and data analysis on the Palestinian situation. We try hard to minimize the time taken from when the data is produced to the time when it is analyzed and passed on to the reader. We also try our best to meet the needs and expectations of our readers, meeting this target does not solely depend on us. It also requires the users of the Monitor to stay in touch with us with their critiques, comments and suggestions, which contribute to the improvement of every new issue.

Dr. Samir Abdullah	**Luay Shabaneh**	**Dr. George T. Abed**
Director General	*President*	*Governor*
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)	*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*	*Palestine Monetary Authority (PMA)*

EXECUTIVE SUMMARY

National Accounts: Gross Domestic Product reached US$1,152 million during the third quarter of 2005, an increase of 6.8% from the previous quarter. Service activities remained the highest contributor, representing 37.7% of the total. GDP per capita grew by 5.8% during the third quarter, reaching US$326.4 per person.

Labour Market: Labour force participation rate increased from 41.2% in the second quarter of 2005 to 41.7% in the third quarter, but unemployment, excluding discouraged workers, increased from 21.2% to 22.7%. The number of job vacancies advertised in the 3 main daily newspapers during the 3-month research period fell to 1,246 – a 13% decrease. The private sector accounted for the majority of advertised vacancies (63%).

Investment Indicators The number of building permits increased by 68.6% during the third quarter of 2005 in comparison to the third quarter of 2004, reaching 2,049. Imports of cement were also up from the same time the previous year, 21.3% higher at 512.9 thousand tons. However, the number of applications to register companies decreased by 36.5% in comparison with the second quarter, numbering 204 new establishments.

Public Finance: Public revenues declined by 17.9% and public spending fell by 6.3% (US$31.3 million) during the third quarter of 2005 in comparison to the second quarter of the same year.

Banking Sector: The total assets of banks increased by US$34.02 million during the third quarter, arriving at US$ 5,483.3 million. The total value of credit facilities increased by 7.5%, reaching US$1,798.41 million. Bad debts declined by 16% during the third quarter, with the value of debt subject to provisions being US$120 million. Foreign investment declined by 3.7% and was valued at US$2,210.3 million at the end of the third quarter.

Dollar Exchange Rate: The exchange rate of the US dollar against the Israeli shekel increased to 4.65 at the end of November 2005 compared to 4.52 at the end of August. At the same time the spread in the exchange rate increased to 1.15% in comparison to 0.88%.

Stock Exchange: Market capitalization increased to US$820.8 million in the last quarter of 2005, an rise of 73.6% over the third quarter. In December the Jerusalem Index exceeded the one-thousand mark for the first time in the history of the stock exchange, and went on to peak at 1295.08.

Foreign Exchange Rates and Inflation: The Shekel value of both the US Dollar and the Jordanian Dinar rose by 2.9% in the third quarter, which was higher than the rate of inflation. This led to an increase in their purchasing power by 2.6%

Tourism: The number of hotel guests in the Palestinian territories increased by 2.8% during the third quarter, but the number of hotels in operation fell to 76, 2 fewer than the previous quarter.

Popular Perceptions about Socio-economic Conditions: No significant change was noticed in household expectations regarding socioeconomic conditions in the short run. In fact, 31.7% of households were expressed optimism, down from 32.2% in the previous survey. Interestingly, more Gazan households were optimistic (42.8%) than West Bank ones (25.5%).

Perceptions of Owners and Managers of Economic Establishments about Economic Conditions: In general, owners of establishments continued having problems in running their businesses. The proportion who were optimistic about the immediate prospects for their establishments fell from 31.6% to 27.6%.

Population: Palestinians living in the Palestinian territories represented 38% of the worldwide Palestinian population, estimated at 10.1 million**.** In the occupied territories**,** 63% of the population lives in the West Bank and 37% in the Gaza Strip.

Education: The number of students enrolled in schools reached 1.08 million for the school year 2005/2006. This represents an increase of 3.3% from the previous year and almost 30% of the Palestinian population in the West Bank and Gaza Strip. The number of schools in the Palestinian territories increased by 84 (3.8%) from the previous year.

Health: In 2004 there were 413 government health centres in the Palestinian territories, 56 of them in the Gaza Strip and 357 in the West Bank. The number of hospitals operating in the Palestinian territories stood at 77. Public health insurance covered 55% of Palestinian families, more in Gaza than in the West Bank.

Israeli Measures: Twenty percent of the total number of Palestinians killed (3,891) by Israelis during the five years from September 28th 2000 to September 27th 2005 were children. Israelis stepped up measures to combat the *Intifada* during the third quarter of 2005; there were 70 people killed, including 22 children.

Palestinian Prisoners in the Israeli Jails: The total number of Palestinian prisoners inside Israeli jails reached 8,500 at the end of the third quarter, of whom 116 were women.

Economic Conditions of Palestinian Households: Economic and social conditions continued to deteriorate in the Palestinian territories during the third quarter of 2005. Almost half (47.4%) of households said that they had lost more than half their income, and the number of households which believed they could cope for more than one year decreased.

Social Assistance: The number of Palestinian households who received assistance decreased in the third quarter of 2005. This decrease was more pronounced in the West Bank than in the Gaza Strip. There was an improvement in the number of households that received assistance in cash, while food assistance declined.